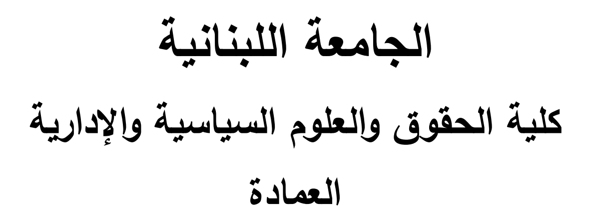




مُستقبل الإتحاد الأوروبي في ظِل النزعات الإنفصالية

رسالة معدة لنيل شهادة الماستر البحثي في القانون العام

إعداد

عمر علي أبو طه

لجنة المناقشة

الدكتور خليل حسين	الأستاذ المُشرف	رئيساً
الدكتور كميل حبيب	أستاذ	عضواً
الدكتورة نعمت مكّي	أستاذ مساعد	عضواً

٢٠١٩



الشكر والتقدير

الحمدُ لذي الجلال والكرم، المتفضَّل بالجود والنِّعم

ثم الشكرُ

إلى الجامعة اللبنانية التي تشرَّفتُ بأن أكون من طلابها

إلى الأساتذة والعاملين في كليات الحقوق والعمادة والرئاسة وكل القائمين على مسيرتنا

إلى أستاذي الفاضل المِعطاء، الدؤوب على البحث

"البروفسور خليل حسين"

والذي لم يبخل عليّ بكريم وقته وإرشاده ورحابة صدرِه

إلى كلِّ من كانت له يدٌ في سبيلِ إنجاز هذه البحث.

الإهداء

إلى والدي العصاميّ مورِّثي الإرادة والمثابرة

إلى والدتي نورِ عينيّ، سَكن روحي ومصدر قوتي وإلهامي

إلى إخوتي وأخواتي سندي في الحياة

إلى رفيقة عُمري "سارة" معها أرسُم دربي

إلى كلِّ من علّمني وآمن بي

إلى كلِّ طالبِ علمٍ أراد نهلَ المعرفة

إلى كلِّ باحثٍ أراد سبرَ أغوارِ الحقائق

هذه الرسالة

المقدمة

بدأت جذور فكرة الإتحاد الأوروبي مع الفلاسفة ورجال الدين والسياسة والقانون في مختلف أنحاء أوروبا، فالألماني ويلهالم ليبنيتز (W. Leibnitz) دعى لمحاربة الإمبراطورية العثمانية وتفكيكها وتوزيع أقاليمها على مجموعة "إتحادٍ أوروبي" كان قد قدّم مشروعاً فكرياً متكاملاً حوله[١]. وقد أسفرت هزيمة نابليون عن تشكيل "حلف مُقدَّس (La Saint Alliance) " في ٢٦ أيلول ١٨١٥ بين إنكلترا وروسيا والنمسا وبروسيا، وانضمت إليه فرنسا عام ١٨١٨. وهكذا بدأت أولى المحاولات المُنظّمة لإقامة وإدارة نظام الأمن الأوروبي .

وبعد الحرب العالمية الأولى وفي ١٢ آذار ١٩٢٥ وجَّهت عشر شخصيات إقتصادية أوروبية، خطاباً إلى السكريتير العام لعصبة الأمم تدعوه إلى دعم فكرة الوحدة الإقتصادية الأوروبية. ولعب النمساوي ريتشارد كالرجي (Richard Kalergi) دوراً في تنظيم أول مؤتمر للوحدة الأوروبية في مدينة "فيينا" في شهر تشرين الأول ١٩٢٦ وحضره ٢٠٠٠ مندوب يمثلون ٢٤ دولة أوروبية [٢]. وأثناء اجتماع عصبة الأمم في ١٩٢٩ ألقى رئيس مجلس الوزراء الفرنسي آنذاك أريستيد بريان (A. Brian) خطاباً أعلن فيه أن الوقت قد حان لطرح مبادرةٍ جريئة لمشروعه المتمثّل بإقامة "شكل ما" من أشكال الفدرالية الأوروبية[٣].

بعد الحرب العالمية الثانية خرجت الدول الأوروبية مُدمَّرة مُنهكة تعيش تمزُّقات وفوارق اجتماعية واقتصاد مُدمَّر وهو ما زاد رغبتها بتشكيل تعاونٍ لتحقيق السلام. فسعت الدول الأوروبية إلى تغيير نمط العلاقات العدائية إلى علاقات تعاون في سبيل تحقيق التكامل والإندماج، فبدأت ثمرات العمل الفعلي للإتحاد مع إقتراح وزير الخارجية الفرنسي روبرت شومانRobert Schuman في ٩ أيار ١٩٥٠ مبادرته بتشكيل مجموعة أوروبية للحديد والفحم، كوسيلة لمنع المزيد من الحرب بين فرنسا وألمانيا، متخذاً شعار:

"Nous ferons de la guerre non seulement impensable mais matériellement impossible"

---

[١] حسن نافعة، التنظيم العالمي: **من الحلف المقدّس إلى الأمم المتحدة**، جامعة القاهرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ١٩٩٧، ص١٩.

[٢] حسن نافعة، **الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، ص ١٠٧.

[٣] المرجع نفسه، ص١٠٨.

أي: "لن نجعل من الحرب أمراً غير واردٍ فحسب، بل غير منطقي مادياً أيضاً"[1] لتوافق عليه ست دول أوروبية وهي: ألمانيا، إيطاليا، فرنسا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ، بغية تنظيم إنتاجها الصناعي تحت سلطة مركزية .

وتبلور هذا الإقتراح في ١٨ نيسان ١٩٥١ بتوقيع معاهدة المجموعة الأوربية للفحم والصلب (ECSC: European Coal and Steel Community) (معاهدة باريس) وتنص على دمج الدول الأوروبية سياسياً واقتصادياً ورفع العقبات والحدود أمام تجارة الحديد والفحم بين الدول الموقعة وتطبيق سياسة موحدة مع الدول خارج المجموعة. وفي ٢٥ آذار عام ١٩٥٧ أبرمت معاهدة روما وأعلنت بموجبها اتفاق باسم "السوق الأوروبية الموحّدة" (SEM: *Single European Market*) وإنشاء جماعة ثالثة هي الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (EAEC: *European* Atomic Energy Community) أوراتوم-Euratom وبدأت العمل عام ١٩٥٧ بالإضافة إلى جماعة الفحم الحجري والصلب وأصبح يطلق على المجموعتين السوق الأوروبية المشتركة.

في عام ١٩٦٥ إنصهرت المجموعات الثلاث بنظام إدارى موحد هو الجماعة الأوروبية. وقد تم فتح الباب أمام الدول الأوروبية للإنضمام لهذه الجماعة ضمن شروط معينة. وفي العام ١٩٧٢ تم تحديد هامش تقلّب الأسعار من أجل إنقاذ آلية الأسعار لدعم السياسة الزراعية المشتركة وتأمين الإستقرار.

وفي شباط ١٩٨٤ تم إقرار مشروع المعاهدة بشأن الإتحاد الأوروبي. وفي ١٩٨٥/٦/١٤ تم التوقيع على إتفاق شنغن Schengen Agreementمن قبل ألمانيا وفرنسا وبلدان البينلوكس -BENELUX[2] لتيسير إلغاء عمليات المراقبة على الحدود الداخلية. وقد مهّد إنشاء الفضاء الإقتصادي الموحّد الطريق لإدخال العملة الموحدة لاحقاً والذي انتهى بتوقيع معاهدة ماستريخت عام ١٩٩٢Maastricht Treaty[3].

ومع معاهدتي أمستردام Treaty of Amsterdam[4] ونيس Treaty of Nice[5]، اتخذ المجتمع خطوات هامة أخرى إلى الأمام وبحلول القرن الواحد والعشرين، اكتسبت عملية إسهاب الإتحاد الأوروبي زخماً مرةً أخرى.

---

[1] www.taurillon.org, Ronan Blaise, **Le 9 mai 1950: La Déclaration Schman**, 4/9/2013, checked on 18/1/2018.

[2] بلجيكا **BE**lgium ، هولندا **NE**derland ولوكسمبورغ **LUX**umbourg

[3] **نص معاهدة الإتحاد الأوروبي**، ترجمة سالم العيسى، الأهلي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٩٥.

[4] أتت كتعديل على معاهدة ماستريخت، تم توقيعها في ٢ تشرين الأول ١٩٩٧، ودخلت التنفيذ في ١ أيار ١٩٩٩.

[5] وقعت في ٢٦ شباط ٢٠٠١ ودخلت التنفيذ في ١ شباط ٢٠٠٣. حلت محلها لاحقا معاهدة لشبونة.

وإن كان يُقصد بالتوسّع الأفقي في مجال القانون الدولي "توسيع نطاق ليشمل عدداً من الدول"[1]؛ إلاّ أن بلوغ الأهداف التي تم التخطيط والسعي لها طوال عقود خلت لم يكن سهلاً المنال بالرغم من توسيع نطاق إتحاد أوروبا أفقياً أكثر مما كان مُتوقعاً، فاعترض الإتحاد -منذ إنشائه- العديد من الصعوبات والتحديات والتدخلات التي أخذت تعصف به يمنةً ويسرة.

وصحيحٌ أن انهيار الإتحاد السوفيتي قد أنهى الحرب الباردة وأبقى على الولايات المتحدة ركناً للتحكُّم بالسياسة العالمية؛ إلا أن ذلك لم يُثنِ ورثة زمام الحكم في روسيا عن تبني حلم الإتحاد السابق والعودة إلى التغلغل في الإتحاد الأوروبي من باب دوله الشرقية التي كانت ولسنوات عديدة تحت كنفهم ولدى قادتها الحنين إلى الأمجاد السابقة.

وقد بدأت روسيا عبر تأسيسها "المجموعة الأوراسية الإقتصادية" في تشرين الثاني عام ٢٠٠٥ تسعى نحو منافسة إقتصاد الإتحاد الأوروبي حيث ضمّت المجموعة معظم جمهوريات الإتحاد السوفياتي سابقاً. تلا ذلك إنشاء الإتحاد الجمركي سنة ٢٠١٠ والذي أعلن بوتين صراحةً أنه سيكون بالفعل على نسق الإتحاد الأوروبي[2].

فضلاً عن ذلك، فإن روسيا قد سعت نحو الدخول في تفاصيل المعارك السياسية على الساحة الأوروبية وتأليب اليمين للصعود والإنقلاب على المبادئ التي سطّرها الإتحاد منذ زمن. وقد رأى الأوروبيوّن في سيطرة روسيا على شبه جزيرة القرم الأوكرانية إنتهاكاً خطيراً للعلاقات الدولية ونذيراً للمزيد من الأزمات. كذلك توجهت أصابع الإتهام لروسيا حول التدخُّل في إنتخابات العديد من البلدان الأوروبية وتقديم الدعم لها، فضلاً عن وقوفها خلف إستفتاء بريطانيا.

إلا أن كلاً من هذه الإشكالات كان متوقعاً الحصول، فالتفاوت في الموقف الأوروبي ما انفك يُلازمه عند كل مفترق تجاه الأحداث العالمية وتجاه العلاقة الخارجية مع الحلفاء كالولايات المتحدة وغيرها، إن في الأمور السياسية أو فيما يتفرّع عنها في القضايا الأمنية والحروب التي شنّتها تحت غطاء حلف شمال الأطلسي والأمم المتحدة وقراراتها أو بالإستقلال والإنتهاك لهما.

وأثارت أزمة اليونان المالية التساؤل حول فعالية النظام الأوروبي ومكمن الخلل الذي يحول دون تمكُّن الدول الكبرى فيه من جعل اليونان تحذو حذوها في الانتقال إلى مصاف الدول الصناعية وأن تكون أحد الدول القوية في الاتحاد.

---

[1] محمد الإمام، **تطور الأطر المؤسسية للإتحاد الأوروبي الدروس المستفادة للتكامل العربي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٢٦.

[2] Stephen Wegren, **Putin's Russia: Past Imperfect, Future Uncertain,** Rowman & Littlefield Publishing, London, 6th edition, 2016, p 257.

تلا ذلك أزمة اللاجئين عقب تفاقم الوضع الإنساني في العديد من الدول العربية وعلى رأسهم سوريا، وهو ما جعل مئات الألوف يتدفقون إلى أوروبا طلباً للجوء والاستقرار.

وعلى الإثر ظهر التفاوات والإنقسام في مقاربة هذه الأزمة، ما جعل العديد من المسؤولين الأوربيّين يهددون ويوقفون العمل باتفاقية شنغن بغية حفظ الحدود من الكم الهائل الذي انصبّ من اللاجئين. وبدأت على الإثر إجراءات تنظيم تدفُّقهم من دول الجوار وإعادة توزيع من دخل منهم لا سيما مع تصاعد العمليات الإرهابية في عدد من المدن الأوروبية[١].

هذه الأزمات وسواها دفعت بـ ٥٢% من البريطانيين عام ٢٠١٦ إلى التصويت على قرار الإنسحاب من الإتحاد الأوروبي، حيث أن البريطانيون باتوا يرون أنهم يدفعون مبالغ طائلة لسد حالات العجز الموجودة في مناطق أوروبية أخرى كاليونان، إضافة إلى الخوف المستمر من موجات اللجوء التي حملت معها منفذي العمليات الإرهابية[٢].

صحيحٌ أن بريطانيا كانت تتمتع، إن صحَّ التعبير، بنصف عضوية كونها أبقت على الجنيه الإسترليني ولم تتعامل باليورو فضلاً أنها لم تكن ضمن منطقة شنغن؛ إلا أنّ هذا الإنفصال كلف الإتحاد الأوروبي خسارة نحو ١٥% من قوته الاقتصادية وكان له الأثر السلبي الكبير على التأثير في السياسة العالمية، حيث أن المملكة المتحدة لها مكانة كبيرة كعضو دائم في مجلس الأمن الدولي.

على إثر ذلك توالت وتعالت الأصوات في أقاليم كبرى من عدة دول أوروبية بدت جادةً في حذو مسار بريطانيا، ليس في انفصالها عن الإتحاد فحسب؛ بل وفي تشكيل دول مستقلة عن الدولة الأم. وهكذا وجد الإتحاد الأوروبي نفسه محاطاً بكم كبير من التحديات والصعوبات الجمة في التعامل مع هذه النزعات الإنفصالية التي استشرت في كُلٍ مِن ألمانيا فرنسا وإيطاليا والسويد وبلجيكا والدنمارك واسكتلندا والباسك وكتالونيا ورومانيا، وهي دعواتٌ تحظى بتأييد شعبي واسع.

أمام هذا الكم من التحديات إشتدّت الأنظار لطرح السيناريوهات حول ما يمكن أن يكون عليه مستقبل الإتحاد لاحقاً فيما لو استمرات الأمور تعاظماً على هذا المنوال. فخروج بريطانيا ومطالبة غير دولة وإقليم بالإستقلال ليس هو الخطر أو الممنوع لذاته؛ بل إن التداعيات الإقتصادية والأمنية وتبِعات

---

[١] يوسف الشاطي، **أزمات الاتحاد الأوروبي تهدد فكرة التعاون الدولي**، مدونات الجزيرة، ٢٠١٨/٤/٢٢ https://blogs.aljazeera.net تاريخ الدخول ٢٠١٨/٢/١٨.

[٢] دالي جانبين، **أثر الخروج البريطاني من الإتحاد الأوروبي**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، الجامعة اللبنانية، بيروت، ٢٠١٧، ص٦٠.

التحالفات السياسية التي ستترتب على ذلك هي أخطر ما في الأمر، وهو ما قد يُنذر بتغيير خارطة السياسات والإصطفافات التي ستترتّب تباعاً.

وبات التساؤل يدور حول إنهيار فكرة إنشاء القوات الأوروبية التي يرى فيها البعض بداية التحدي للولايات المتحدة عبر إنشاء قوات موازية بالدور والمكانة لقوات حلف شمال الأطلسي التي تسيطر الأخيرة على قراراتها وتوجُّهاتها .

فآلية التعاون التي وصل إليها الاتحاد الأوروبي اليوم هي النموذج الأكثر حداثةً وتطوراً على صعيد التعاون بين الدول والخدمات للأفراد. ومما لا شك فيه أن الأزمات التي تمُر بها دول الإتحاد تقف عائقاً أمام فكرة التعاون التي أوجدت كتلة اقتصادية أوروبية قوية عالمياً، وفتحت مجالاً أمام المسؤولين الأوروبيون للتفكير بوضع ضوابط أكثر فاعلية في عملية التعاون وبنائها وفق أسس صحيحة تحقق المصالح المشتركة.

وبالرغم من التسويق للعولمة على أنها أحد أسباب النجاح والنهوض والتقدم التي رأته البشرية عموماً والقارة الأوروبية على وجه الخصوص، فإننا إبان الأزمات المتلاحقة التي مُني بها الإتحاد مؤخراً ولا تزال عواقبها ترتد وتُهدد مستقبله نراها تنقلب ضرراً ينبُع من مظان الإفادة.

فهل تستطيع الدول الأوروبية وبكل ما أوتيت من قدراتٍ وقوة السيطرة وإمساك زمام الأمور قبل خروجها عن السيطرة؟

وهل الإتحاد مجتمعاً قادرٌ على مواجهة روسيا الإستخباراتية وذكائها، سيما وأنها تملك الحظ الأوفر من المؤيدين من أبنائها سابقاً ومن أبناء اليمين الأوروبي الصاعد حديثاً؟

أم هل أن استفتاء بريطانيا بالخروج قد لوّح ببداية نهاية الحلم الأوروبي وأذكى شعلة المطالبات من هنا وهناك في مقاطعات أوروبا وأقاليمها؟

وما هي الإنعاكاسات السياسية والإقتصادية والأمنية التي قد تنجُم عن أزمات الإتحاد الأوروبي المتتالية؟

وهل نال هذا الموضوع، الحديث في طروحاته، القسط العادل من البحث والدراسة والتحليل لمُستجدّاته بما يتناسب مع أهميته وآثاره؟

<u>أولاً: أهمية الدراسة:</u>

إن الإتحاد الأوروبي في وقتنا الحاضر هو منظمة كبرى للتعاون الإقتصادي والسياسي حيث يضم ٢٨ دولة أوروبية تشمل: بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، الدنمارك، أيرلندا، المملكة المتحدة (حالياً خرجت)، اليونان، إسبانيا، البرتغال، النمسا، فنلندا، السويد، قبرص، مالطا، جمهورية التشيك، المجر، إستونيا، بلغاريا، ليتوانيا، لاتيفيا، بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا، رومانيا، كرواتيا والفاتيكان[١].

ومن التحديات التي واجهت دول أوروبا أن معظمها متوسطة الحجم، فلا هي كبيرة لدرجة تُمكِّنُها من حماية استقلالها ولا هي صغيرة تجعلها تقبل الخضوع لحكومة فدرالية، إلا أن فكرة الوحدة بقيت بالرغم من الإخفاقات التي مُنيت بها [٢].

من ناحيةٍ أخرى فقد كانت نقطة الخلاف الأبرز تدور حول كيفية وآلية إدارة الجماعة الجديدة وكيفية اتخاذ القرار داخلها والتصويت، لا سيما في ظل التباين في الحجم والأوزان الديمغرافية من جهة والقدرات الإقتصادية بالإضافة إلى قوة التأثير السياسي والقوة العسكرية وغيرها من المعايير.

وقد ظل الحديث عن تفكك الإتحاد الأوروبي أمراً مُستبعداً، أو محظوراً، كما لو كان من المُحرّمات وما لن يكون في الحسبان. لكن الوضع اليوم يتغيّر حتى أعلنت بروكسل أن كل شيء أصبح ممكناً بما في ذلك نهاية الإتحاد الأوروبي[٣].

فبعد أن كان الإتحاد قُطباً سياسياً واقتصادياً على الساحة الدولية، نراه اليوم يرزخُ تحت وطأة الأزمات المتلاحقة التي صارت تُهدد مستقبله، مما سينعكس بالتالي على الإتحاد بذاته وعلى الأسرة الدولية في آن معاً نظراً لتشعُب العلاقات وتداخلها في المجالات كافةً.

وتكمُن أهمية الدراسة في حداثة معطياتها ومحاولة تسليط الضوء للإحاطة بما سيكون عليه مستقبل الإتحاد الأوروبي ومدى استمراره كركن أساس في اللعبة الدولية في ظل النزعات الإنفصالية التي تبرُز في دوله من هنا وهناك.

ثانياً: هدف الدراسة:

---

[1] Erişim Tarihi, **European Commission - Enlargement - Candidate and Potential Candidate Countries**, The European-magazine, 26/6/2007.

[٢] عبد العظيم الجنزوري، **الإتحاد الأوروبي الدولة الأوروبية الكونفدرالية**، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٣.

[3] Matt O'Brien, 7 key things to know about Greece's debt crisis and what happens next, The Washington Post, 5/7/2015.

تهدف الدراسة إلى محاولة الوصول لشرح قانوني وموضوعي بُغية تفسير الوضع الأوروبي الراهن وتداعيات الأزمات المتلاحقة التي تعصِف به من كل حدبٍ وصوب، والبحث في خلفيات أسبابها وتبعات ما قد ينجُم عنها فيما لوسارت المُطالبات في أهدافها حتى النهاية.

ونسعى بالمُحصِّلة إلى جعل هذه الدراسة مرجعاً علمياً قانونياً للطلاب والباحثين في مجال القانون الدولي وكُلُّ طلاب الثقافة والمعرفة.

ثالثاً: إشكالية الدراسة:

تطرحُ النزعات الإنفصالية التي بدأت تظهر للعيان إثر محاولة الإنسحاب البريطاني من الإتحاد تساؤلات عديدة أهمها :

هل الأزمات التي يشهدها الإتحاد الأوروبي مؤخراً هي نذير إنهيار وتفكك منظومته؟

من سيكون الخاسر من الإنهيار، إن حصل، الإتحاد أم الدول المُنفصِلة؟

وما هو دور القوى الدولية الكبرى في ذلك سلباً وإيجاباً؟ وكيف ستنعكِس تداعياته على الساحة الدولية؟

رابعاً: منهجية الدراسة:

في إطار السعي لمقاربة إشكاليات الدراسة وإتاحة الفرصة للوصول إلى فهمٍ عميق وشامل لكافة نواحي البحث، وفي محاولةٍ لاستقراء الوقائع المُستجِدّة التي تراها الساحة الأوروبية تدور على أرضها، سنعتمد في هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي والذي يُساعدنا على قراءة الأحداث المُستجِدّة والأزمات ووصفها بطريقة موضوعية من منطلق قانوني بحت، عبر استقراء وجمع المعلومات وتحليلها بطريقة علمية قانونية. وكذلك كان للمنهج التاريخي الحظ الوافر في الكثير من نقاط الدراسة، كون أياً من مسائل بحثنا لم تأت من فراغ أو وليدة يوم وليلة؛ بل هي نتاجُ تراكمات لتحالفات وسياسات عبر التاريخ أفضت إلى ما صار عليه الواقع اليوم.

وعليه، قُمت بتقسيم الدراسة إلى مقدمة وفصلين رئيسيّن وخاتمة من النتائج التي توصُلت إليها، وفقاً للمُخطط التالي :

الفصل الأول: الحركات الإنفصالية التي تهدد الإتحاد الأوروبي

المبحث الأول: أسباب النزاعات

المطلب الأول: الصراع بين جناحي الإتحاد الشرقي والغربي

الفصل الأول

الحركات الإنفصالية التي تهدد الإتحاد الأوروبي

تعيشُ أوروبا حاليًّا تناقضاتٍ عميقة تعكس أزمةً خطيرةً تعود بجذورها لعقودٍ سبقت، رافقت، وتلت إنهيار الإتحاد السوفيتي، ولا تزال تُلقي بثِقلها على الساحة الأوروبية. وإلى جانب كونها أزمةً إقتصاديّة وسياسية بامتياز فهي أزمةٌ مؤسّساتية وهويّاتيّة وديموغرافيّة وجيوسياسيّة. ومع توسيع دائرة الإتحاد وانضمام العديد من دول شرق أوروبا إليه، أصبح الإجماعُ الأوروبي، الذي كان سهلَ المنال سابقًا، شبهَ مستحيل.

من هنا، فإنّ الأزمة المؤسّساتية في الإتحاد هي تعبيرٌ عن صراع إيديولوجي، ليس فقط بين مشروع أوروبا فدراليّةٍ يتناقض مع مشروع كونفدراليّةٍ مبنيٍّ على السيادة القوميّة؛ بل عن صراع آخر أيضًا حول تعريف الهويّة الأوروبية أصلاً، حيثُ يراها البعض قد أصبحت قاب قوسين أو أدنى من الزوال ما لم يتم تدارك المخاطر المحيطة.

لذا سنبحث في أسباب نزاعات الإتحاد في المبحث الأول من هذا الفصل، ونُعرِّجُ على بوادر إنقسامات الصف الأوروبي في المبحث الثاني منه.

المبحث الأول

أسباب النزاعات

إنّ الصراع على الهويّة الأوروبية ليس وليدَ أيامٍ وليالي؛ بل هو مبنيٌّ على تراكم ثقافات وخلافات بين أقطاب أوروبا الشرقية والغربية، فجغرافية أوروبا اتسمت بعدم الثبات منذ القرن التاسع عشر حتى وقتنا الحاضر.

والمُلاحَظ في خريطة أوروبا السياسية أنه قد استقرت أمور دولها الغربية في كل من فرنسا وإسبانيا والبرتغال وبريطانيا وهولندا والدنمارك وبلجيكا والسويد والنروج وفنلندا، في حين لم تستقر أمور دول شرق وجنوب شرق أوروبا كدول البلقان والتشيك وسلوفاكيا [١].

وأمام هذا التفاوت الذي ما انفكّ يُهدِّدُ مستقبل الإتحاد، سنبحثُ في المطلبين التاليين تباعاً: الصراع بين جناحي الإتحاد الشرقي والغربي، وتفاوت المصالح الخارجية لسياسة دول الإتحاد.

المطلب الأول

الصراع بين جناحي الإتحاد الشرقي والغربي

تعاني بلدان شرق أوروبا الوسطى من عدم وجود عقد إجتماعي، من خلال عدم المساواة الإجتماعية المرتفعة بشكل غير مقبول، وانخفاض الضمان الإجتماعي، والتفكك الإجتماعي القوي، والفردية المتفشية، والنزعة الأنانية والفقر المدقع. فقد كان هناك تقدم ضئيل جداً في معالجة هذه المشاكل منذ الفوضى في أوائل عام ١٩٩٠[٢]، حتى أصبحت الفجوة بين شرق أوروبا وغربها في المجالين الإجتماعي والإقتصادي كبيرة.

وبدأت تلوح في الأفق بوادر صراع جديد بين جناحين داخل الإتحاد الأوروبي، الأول ويضم أبرز دول أوروبا الشرقية، المؤسسة لمجموعة " **فيشجراد**" والتي تضم في عضويتها أهم دول وسط أوروبا كالمجر وسلوفاكيا وبولندا والتشيك، في مواجهة أهم دول أوروبا الغربية المؤسِّسة للإتحاد الأوروبي، مثل ألمانيا وفرنسا وبلجيكا والنمسا.

---

[١] د. خليل حسين، **الجغرافيا السياسية ـ دراسة الأقاليم البرية والبحرية للدول وأثر النظام العالمي في متغيراتها**، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩، ص١٠٧.

[2] Elemer Hankiss, **The East West Divide Europe, does it exist?** Wilson Center, Global Europe Program, 7/6/2011 www.wilsoncenter.org checked on: 20/2/2018.

وقد شرعت دول أوروبا الشرقية في ممارسة المزيد من الضغوط على دول أوروبا الغربية لإدخال إصلاحات على نظام عمل مؤسسات الإتحاد الأوروبي، تُقَلص من هيمنة وسيطرة الإتحاد على الدول الأعضاء مقابل تعزيز سلطات المؤسسات والحكومات الوطنية، حيث تنظر دول أوروبا الشرقية للوقت الراهن على أنه فرصة تاريخية لتمرير التعديلات المطلوبة، بناءً على معطيات جديدة تتمثل في تولي حكومات يمينية معارِضة، وظهور رغبة لدى بريطانيا في التعاون مع دول أوروبا الشرقية الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، لتمرير الإصلاحات التي ينادي بها، باتجاه عودة السيطرة إلى الحكومات والبرلمانات الوطنية على مقاليد الأمور في بلدانهم مقابل تقليص صلاحيات الإتحاد والمفوضية الأوروبية، كبديل لخروج المملكة المتحدة من عضوية الإتحاد الأوروبي[١].

واللافت في الصراع الأوروبي الجديد أنها المحاولة الأولى في تاريخ الإتحاد الأوروبي التي تسعى فيها دول أوروبا الشرقية، الأحدث انضماماً للإتحاد، إلى مزاحمة دول أوروبا الغربية المؤسِّسَة وتتكتَّل لتغيير معادلة القوة الراسخة داخل الإتحاد الأوروبي، في مواجهة فرنسا وألمانيا وبقية الدول الأعضاء في أوروبا الغربية. وهذا ما دفع المفوضية الأوروبية إلى التفكير وللمرة الأولى باستخدام البند السابع من إتفاقية الإتحاد الأوروبي الخاص بانتهاك الدول الأعضاء لمعايير وقِيَم الإتحاد الأوروبي (يمكن أن تصل العقوبة المشددة إلى سحب حق التصويت في مجلس الإتحاد الأوروبي، كما يحرمها من المشاركة في التشريع على المستوى الأوروبي من خلال حرمانها حق التصويت أيضاً في البرلمان الأوروبي).

فقد بدأت بعقوباتها ضد بولندا بعد أن أقدمت حكومتها على تنفيذ تغييرات تحد من سلطات المحكمة الدستورية وتهدد حرية الإعلام، بشكل أزعج قادة الإتحاد الأوروبي حيث خصصت المفوضية الأوروبية جلسة لمناقشة وضع سيادة القانون في بولندا بعد هذه التعديلات الأخيرة [٢]، علماً بأن دولاً كهولندا مثلاً، وقفت جانب بولندا سعياً للحؤول دون إتمام هذه العقوبات أو تنفيذها [٣].

وللوقوف عن كثب على حقيقة الخلافات الأوروبية، لا بد لنا من النظر إلى خلفيات هذا الصراع وإلقاء الضوء على مرحلة ما قبل نشوء الإتحاد؛ بسبب التأثيرات التي لا تزال تلعب دوراً فاعلاً نظراً لتحالفات روسيا لتي تسعى من خلالها إلى إعادة بناء مجدها السابق وتوسيع قُطر فعاليتها على الساحة الأوروبية.

---

[1] Henry Kissinger, interview with Jeffrey Goldberg at Atlantic newspaper on 16/11/2016, Rawabet Center for Research and Strategic Studies.

[2] Robin Emmott, **EU executive moves to punish Poland over court reforms,** Reuters, 20/12/2017.

[3] Daniel McLaughlin**, Hungary vows to block any EU bid to punish Poland over reforms**, The Irish Times, 22/12/2017.

الفرع الأول: خلفيات الصراع وأبعاده

بدأ الإتحاد السوفياتي بالتفكك سنة ١٩٨٧ عقب إطلاق برنامجي إعادة البناء (بيريسترويكا)[١] والإنفتاح (غلاسنوست)[٢]. وفي آخر السنة التالية، أعلن رئيسه غورباتشوف أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أن القوات السوفياتية ستنسحب من بلدان أوروبا الشرقية التي كانت تدور في محورها، ما أعطى إشارة البدء بإنفصال تلك الدول عن الإتحاد السوفياتي والنظام الشيوعي، وقد حصل ذلك بالفعل خلال تلك السنة لمعظم تلك البلدان واكتمل في أوائل سنة ١٩٩٢[٣].

وفي كانون الثاني عام ١٩٩١ أعلن يلتسن حل الإتحاد السوفياتي رسمياً، وهو ما أعطى الإشارة لأربع عشرة جمهورية لإعلان استقلالها[٤]، بدءاً بدول البلطيق (إستونيا ولاتفيا ولتوانيا) إلى دول شرق بحر قزوين إلى الجنوب من روسيا (تركمانستان وأوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان) مروراً بروسيا البيضاء وأوكرانيا ومولدوفا وجورجيا وأرمينيا وأذربيجان[٥].

وكما بدأت دول غرب أوروبا بالعمل على ضم جمهوريات دولها الشرقية التي كانت تدور في فلك الإتحاد السوفياتي إلى الإتحاد الأوروبي ومن ثم طبعاً إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو)، سعى الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" للحُلم بإعادة بناء عظمة روسيا بالإتكال على جمهورياتها السابقة ودول المحور السوفياتي السابق في أوروبا الشرقية، وتكلم عن أراضٍ كانت قسماً من روسيا الكبرى أيام القياصرة مستعيداً فكرة "الأمة الروسية" التي كانت شائعة والتي كانت تضم أوكرانيا وروسيا البيضاء[٦]. ولعل الأهم هو ما قاله في خطاب نيسان سنة ٢٠٠٥، ثم أعاده في آذار ٢٠١٤ أمام البرلمان الروسي (الدوما)، بأنه: "في غاية الأهمية أن نعترف بأن زوال الإتحاد السوفياتي كان أكبر كارثة جيوسياسية في القرن العشرين؛ لأن عشرات الملايين من الروس وجدوا أنفسهم خارج الحدود الروسية". وهذا كلام خطير طبعاً نظراً لأن معظم البلدان الأوروبية المجاورة لروسيا لديها نِسَبٌ لا يُستهان بها من المواطنين الروس.

فمن أول إنجازات بوتين في هذا المجال، كان توقيع معاهدة تأسيس "المجموعة الأوراسية الإقتصادية" في تشرين الثاني عام ٢٠٠٥ والتي ضمت دول كزاخستان وروسيا البيضاء وقيرغستان

---

[١] بالروسية(перестройка) : وتعني «**إعادة الهيكلة**» تتحدّث عن برنامج للإصلاحات الإقتصادية.

[٢] بالروسية (глáсность) : وهي سياسة **الدعاية** القصوى و**الانفتاح** و**الشفافية** وحرية الحصول على المعلومات.

[٣] ميخائيل غورباتشوف، **روسيا الجديدة**، ترجمة: فايز الصايغ، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠١٧، ص٣٩.

[4] George W. Breslauer, **Gorbachev and Yaltsin as Leaders**, Cambridge University Press, London, first edition, p 143.

[٥] انظر الملحق رقم /١/.

[٦] رياض طبارة، **أوكرانيا بيدق الصراع بين الشرق والغرب**، جريدة السفير، بيروت، ٢٠١٨/٢/١٨.

وطاجيكستان وانضمّ إليها لاحقاً معظم جمهوريات الإتحاد السوفياتي سابقاً [١]. وفي سنة ٢٠١٠ أنشأ بوتين مع روسيا البيضاء وكزاخستان إتحاداً جمركياً، ثم أعلن صراحةً أن الإتحاد الأوراسي سيكون بالفعل على نسق الإتحاد الأوروبي[٢].

إن تحقيق هذا الحلم يشكل ثقلاً موازياً للإتحاد الأوروبي خاصة أنه يتمتع بوزن إقتصادي هام ومتصاعد ودور فاعل في الانتاج العالمي للطاقة إذ يمتلك مثلاً ثلث مخزون العالم من الغاز الطبيعي[٣]، ومن الطبيعي إذاً أن يرتاب غربي أوروبا والولايات المتحدة من أهداف روسيا في إنشاء مثل هذا الإتحاد وأن يتخوّفا من قوته الإقتصادية.

فمن جهتها إعتبرت أميركا أن الهدف الرئيس لبوتين هو إعادة بناء الإتحاد السوفياتي الذي ما زال يحِنُّ إلى أيامه. ففي كلمة ألقتها خلال اجتماع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كانون أول ٢٠١٢، إعترضت هيلاري كلينتون، وزيرة الخارجية الأميركية في حينه، على إنشاء الإتحاد الأوراسي بقولها: "إن هذا الإتحاد لن يُسمى الإتحاد الأوراسي ونحن نعلم ما هو الهدف وسنحاول أن نجِد السُّبُل الفعّالة لإبطائه أو منعه"[٤].

الفرع الثاني: سيطرة روسيا في أوروبا الشرقية

تميز العقد الأول من مرحلة ما بعد سقوط الإتحاد السوفياتي بتنافس حاد بين موسكو وواشنطن على النفوذ في منطقة آسيا الوسطى[٥]، في سياق تنافس بين نظريتين «أوراسيتين». النظرية الأولى[٦]، تتلخص بسيطرة أميركية على أوراسيا (أوراسيا الغربية أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أوراسيا الشرقية بقية آسيا عدا منطقة الشرق الأوسط) والإمساك بمناطق حساسة فيها للحؤول دون توسيع روسيا لنفوذها في محيطها الجغرافي الأوراسي، وبالتالي، التحول إلى إمبراطورية أوراسية مهيمنة. والأخرى نظرية روسية تؤكد على أوراسية الدولة الروسية ودورها القيادي في أوراسيا [٧].

[١] ماهر القصير، **المشروع الأوراسي من الإقليمية إلى الدولية (العالم بين اللاقطبية والنظام المتعدد الأقطاب)**، الناشر: إي-كتب، لندن، ٢٠١٧، ص ١١١- ١١٧.

[2] Stephen Wegren, **Putin's Russia: Past Imperfect, Future Uncertain,** op. cit. 257.

[3] Interfax-Ukraine, **Soviet Union to be restored in the form of new customs union,** 18/12/2009, found on: https://www.kyivpost.com/

[٤] رياض طبارة، **أوكرانيا بيدق الصراع بين الشرق والغرب**، م.س.ذ.

[٥] تضم كل من أوزبكستان وتركمانستان وكازاخستان وطاجكستان وقيرغيزستان.

[٦] للتوسع، انظر: **"رقعة الشطرنج الكبرى"**، زبيغنيو بريجينسكي الأهلية للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت ٢٠٠٠.

[٧] طه عبد الواحد، **"الكرملين يحكم قبضته على أوراسيا عبر مواقفه المتشددة من الأزمة السورية"**، جريدة الشرق الأوسط، العدد (١٤٢٧٠)، ٢٠١٧/١٢/٢٣.

تمكنت الولايات المتحدة في العقد الأول بعد تفكك الإتحاد السوفياتي من بناء علاقات مع عدد كبير من الجمهوريات السوفياتية السابقة المنتمية جغرافياً إلى أوراسيا، مستغلة ضعف الدولة الروسية التي انتهت أسطورتها وانشغلت بالأزمات الداخلية [١]. وإلى جانب التعاون الإقتصادي المحدود، استفادت الولايات المتحدة من «الحرب على الإرهاب» في أفغانستان فشيّدت قواعد عسكرية في بعض تلك الجمهوريات.

غير أن الولايات المتحدة لم تمنح هذه الجمهوريات بدائل إقتصادية وسياسية وعسكرية تغنيها عن حاجتها الدائمة إلى (الجارة) روسيا التي أخذت تزيد صادراتها بشكل ملحوظ، وهو ما شكّل ثغرةً كبيرة في السياسة الأميركية في المنطقة بحيث ظلت روسيا القوة الإقتصادية والسياسية والعسكرية الأكبر في المنطقة [٢]، مقارنةً بجوارها، حتى في فترة ضعفها خلال عقد التسعينات. فنجم عن ذلك في آنٍ معاً:

١) **نُقطة ضُعف لواشنطن** بسبب ارتياب العديد من قادة الجمهوريات السوفياتية السابقة من نشر الديمقراطية الأميركية وتأثير هذه السياسة على أنظمتهم.

٢) **ونقطة قوّة لروسيا** أبقت الإعتماد على المشروعات التكاملية الإقتصادية والعسكرية حفاظاً على نفوذها في آسيا الوسطى، بما يضمن لها هيمنة أكبر في أوراسيا بشكل عام وطريق عودة مُعبَّد.

فكانت بلدان شرق أوروبا الساحة الأولى لمحاولة العودة الروسية لمد نفوذها في أوروبا، وبدا واضحاً حصول الإنزلاق لروسيا في القسم الشرقي من الإتحاد الأوروبي. ورغم المشاكل الإقتصادية لتلك الدول، لكن لا يمكن إرجاع ذلك للإقتصاد المتأزم ونسبة البطالة العالية فحسب؛ بل إن شحن التوجهات القومية يزيدُ الطين بِلّةً.

فتشيكيا مثلاً تُسجِّل نمو إقتصادي بنحو ٥% ونسبة بطالة متدنية بمستوى ٣% - وهي الأدنى في الإتحاد الأوروبي- إلا أن هذا لم يمنع الإنزلاق إلى اليمين الروسي. ويُسجَّل تطور مشابه في بولندا، ففي ١٩٩٠ قُدِّر ما جناه البولندي العادي بحوالي ١/١٢ من مستوى ما اقتناه الألماني العادي، وفي ٢٠١٦ وصلت هذه النسبة إلى ١/٣ [٣]، ورغم ذلك التطوُّر والتحسُّن في مستوى المعيشة وعظيم أثر الإتحاد الأوروبي ودوره في ذلك، إلا أن القومية والشعور بالإنتماء والوحدة مع روسيا بقيت في ازدياد.

---

[١] جورج قرم، **أوروبا وأسطورة الغرب ـ بناء تاريخ**، ترجمة رلى ذبيان، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١١، ص٣٥٦.

[2] Richard Sakwa, **Power and Policy in Putin's Russia,** Routeledge Europe-Asia Studies Series, 1st Edition,2009, p53.

[٣] دراسة أعدّها مركز أبحاث **"Political Capital"** عام ٢٠٠٩، نقلاً عن موقع www.sasapost.com، تاريخ الدخول ٢٠١٨/٢/١٨.

كذلك ذهبت روسيا نحو تعزيز التحالف العسكري مع الجمهوريات السوفياتية السابقة، فبرزت "منظمة معاهدة الأمن الجماعي" ونواتها اتفاق الأمن الجماعي الذي وقّعته في العاصمة الأوزبكية "طشقند" عام ١٩٩٢ كل من روسيا وأرمينيا وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان، ولاحقاً في عام ١٩٩٣ إنضمّت إليه كل من أذربيجان وجورجيا وبيلاروسيا. وفي ١٥ حزيران ٢٠٠١ أعلن قادة روسيا والصين وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان تأسيس "منظمة شنغهاي للتعاون"[١].

وبذلك ظهرت منظمة دولية جديدة تمتد على ٦٠% من الرقعة الأوراسية، من بين أهدافها محاربة الإرهاب وتدعيم الأمن ومواجهة الحركات الإنفصالية والتطرف الديني أو العرقي. وبعد انضمام الهند وباكستان إلى المنظمة خلال قمتها في كازاخستان أصبحت "منظمة شنغهاي للتعاون" ممتدة على ٧٠% من الجغرافيا الأوراسية، ويعيش فيها أكثر من نصف سكان الكرة الأرضية [٢]. ومن خلال هذه المنظمة ثبّتت روسيا نفوذها في العلاقات مع أربع جمهوريات من آسيا الوسطى هي كازاخستان وقيرغيزستان وأوزبكستان وطاجيكستان [٣].

ومع أهمية كل هذه الخطوات التكاملية والدور الذي لعبته روسيا في استعادة نفوذها وتوسيعه وتعزيزه على الرقعة الأوراسية، واجه طموح الكرملين للسيطرة على أوراسيا، ولا يزال، عقبات تمثلت بعلاقات غير مستقرة، بل وسلبية في بعض الحالات، مع دول مهمة في الفضاء السوفياتي لم تنضم إلى المشروعات التكاملية الإقليمية الروسية، مثل: أوكرانيا وأذربيجان وتركمنستان ومولدافيا وجورجيا.

فبالنسبة للنفوذ في أوكرانيا، فقد استمر التنافس بين موسكو وواشنطن من دون أن يتمكن أي منهما من حسم الصراع لصالحها. غير أن روسيا، بعد التصعيد الأخير في الداخل الأوكراني منذ عام ٢٠١٤ تمكّنت من فرض سيطرتها على منفذ إضافي لها على البحر الأسود بعدما ضمت شبه جزيرة القرم[٤] عام ٢٠١٦ إلى الإتحاد الروسي رغم صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٦٢/٦٠ بتاريخ ٢٧ آذار ٢٠١٤ للتأكيد على أوكرانيّة القرم وبطلان إستفتائها.

في المقابل، حُرِمت الولايات المتحدة من السيطرة على أوكرانيا "خاصرة روسيا الرخوة"، حين قرّر الكرملين تقديم الدعم التام للميليشيات المحلية في مناطق جنوب شرقي أوكرانيا، فأمسكت بذلك

[١] وقع ميثاق منظمة شانغهاي للتعاون في حزيران ٢٠٠٢، ودخل حيز التنفيذ في١٩ أيلول ٢٠٠٣.
[٢] ماهر القصير، **منظمة شنغهاي القوة الأورآسيوية الصاعدة تشكل الهوية الآوراسية**، دار الفكر العربي، ٢٠١٤، ص١٠٥ وما يليها.
[٣] طه عبد الواحد، **"الكرملين يحكم قبضته على أوراسيا"**، جريدة الشرق الأوسط، العدد (١٤٢٧٠)، ٢٠١٧/١٢/٢٣.
[٤] انظر الملحق رقم /٢/.

موسكو بالملف الأوكراني بقوة، وعطّلت المساعي الغربية الرامية إلى ضم أوكرانيا لحلف شمال الأطلسي (ناتو)، وتحويلها إلى "حزام أمني" و"خط مواجهة متقدمط للحِلف عند الحدود الروسية.

غير أن علاقات روسيا حتى مع بعض الدول المذكورة شهدت خلال الفترة الماضية تحولات إيجابية، لا يمكن النظر لها بمعزل عن المكانة التي اكتسبتها روسيا على المستويين الإقليمي والدولي؛ بفضل تدخلها العسكري في سوريا، وإصرارها على الدفاع سياسياً وعسكرياً عن نظام الأسد؛ لأن قيادات عدد كبير من دول جمهوريات السوفياتية السابقة وجدت نفسها بين خيارين في نهج السياسية الخارجية:

١) التوجه نحو تعزيز العلاقات مع واشنطن، التي قد تدعم في أي وقت احتجاجات شعبية داخلية ضد هؤلاء الحكام، أو تعمل على الإطاحة بهم لسبب ما.
٢) مراجعة العلاقة مع روسيا والمضي في تعزيز التعاون معها في كل المجالات والانضمام إلى مشروعاتها التكاملية، بعدما أثبتت التجربة العمليّة "وفاءً" لحكام في الدول "الصديقة"، وإحجامها عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والأهم رفضها تغيير أنظمة الحكم عبر الإحتجاجات بغض النظر عن عدالة تلك الاحتجاجات، وتمسكها بالـ "حوار السياسي الداخلي". وأكدت روسيا ولا تزال على هذا الموقف في سوريا، معنوياً وفعلياً، فضلاً عن دعواتها لحوار داخلي شامل في ليبيا كشرط ضروري لإنهاء الأزمة الليبية.

وعليه، كان من الطبيعي ضمن هذه الخيارات أن ترجح الكفة الروسية.

<u>الفرع الثالث: التغلغل الروسي في أوروبا الغربية</u>

لدى الروس إرثٌ ثقيل من التدخُّل في الشؤون الداخلية لدول الجوار الأوروبي، فإبّان الحقبة السوفيتية لم تدّخِر الإستخبارات السوفيتية«KGB» جهدًا في مسألة تدريب وتمويل الأحزاب الشيوعية، التي صارت تابعة لموسكو بالضرورة، وقد أدت "إنتعاشة " الإقتصاد الروسي في سنوات بوتين[١] - بعد أعوام من الركود - إلى النظر في إعادة إحياء الطموحات الروسية بوصفها ليست أحلامًا مستحيلة تمامًا.

وإن كانت الشيوعية قد دُفنت تمامًا في روسيا نفسها، فقد أصبحت السياسة البوتينية الموصوفة بـ "الأيديولوجية المحافظة الجديدة" أو الـ "ما بعد الشيوعية"-Post-communist-neo" «conservatism مصدرًا ممكنًا لإلهامٍ بديل لتيارات أقصى اليمين التي باتت ترى في بوتين رمزًا للقائد القوي الذي تفتقده أوروبا [٢].

---

[١] انظر الملحق رقم /٣/.
[٢] جمال دملج، **البوتينية: أسس العقيدة السياسية الروسية الحديثة**، دار سائر المشرق، ٢٠١٦، ص ٢٤.

تلك التيارات التي لم تعد تترك مناسبة، إلا وتكرِّر معاداتها للمؤسسات السياسية القائمة وسياسات الإندماج الأوروبية، وصارت في كثيرٍ من مواقفها أقرب إلى التطابق مع الحلم الروسي الذي يُنادي بـ "إتحاد أوراسي" يحفظ للدول إستقلالًا حقيقيًا، ويتجاوز القيود غير المبررة التي يفرضها الإتحاد الأوروبي.

وثمّة من يرى أن بوتين يستخدم أحزاب اليمين الأوروبي عبر دعمها ماديًا وسياسيًا وإعلاميًا لنشر أيديولوجيا الإنعزالية التي ستؤول في النهاية إلى تفكيك الإتحاد الأوروبي وتصدّعه [١].

ومن الأمثلة على ذلك، في نهاية ٢٠١٦، وفي أعقاب أزمة دبلوماسية أدت إلى إلغاء زيارة مقررة للرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" إلى فرنسا، وفِيما نُظرَ إليه كمحاولة من بوتين لاسترجاع كبريائه المجروح وإبداء ازدرائه لقادة فرنسا، صرّح بوتين بلهجة ملأتها السخرية أنه: "لا يمكن أن نأخذ بجدية دولة تُعلن نفسها كقوة عُظمى، فيما هي تنتهج سياساتٍ غير مستقلة"، وأنه فخورٌ بالعلاقات الجيدة التي تجمعه بالشعب، وبمجتمع الأعمال الفرنسيين[٢].

هذه التصريحات لامست أوتارًا حساسة في السياسة الفرنسية؛ لناحية:

<u>أولاً:</u> "لا إستقلالية" فرنسا التي أشار إليها بوتين، لمّحَ فيها بالموقف الفرنسي الأقرب لواشنطن حيال القضية السورية والأوكرانية، إذ تنتهج باريس موقفًا متشددًا معارضًا لبقاء الأسد في السلطة وتتماهى مع الموقف الأوروبي المعادي لروسيا والمتشدد في مسألة العقوبات عليها بسبب ضمها لشبه جزيرة القرم.

<u>ثانياً:</u> "العلاقات الجيدة" التي تحدّث عنها، لم تكن تعني إلا تكرارًا لما أضحى معروفًا عن علاقاتٍ مشبوهة تجمع أحزاب اليمين في فرنسا؛ بل وأوروبا قاطبة، بالقادة الروس.

وفي كلتا الحالتين، رأى البعض في أسلوب بوتين خروجًا عن التقاليد الدبلوماسية الشكلية التي يتفادى بها القادة الحديث في العلن عن تدخلهم في شؤون الدول الأخرى.

---

[١] عمار السيد، "**حصان طروادة في أوروبا: بوتين يوظف اليمين المتطرف لتفكيك القارّة العجوز**" ٢٠١٧/٥/٨ نقلاً عن:https://www.sasapost.com، تاريخ الدخول ٢٠١٨/٢/٢٠.

[٢] طه عبد الواحد، "**الكرملين يحكم قبضته على أوراسيا**"، جريدة الشرق الأوسط، العدد (١٤٢٧٠)، ٢٠١٧/١٢/٢٣.

ولعل أبرز أصدقاء بوتين في الساحة السياسية الفرنسية هي زعيمة الجبهة الوطنية (اليمين المتطرف) مارين لوبان (المرشحة السابقة لرئاسة الجمهورية) والتي بدت حليفاً قوياً لبوتين؛ فقد أكدت إعجابها بالرئيس الروسي وبمقاومته "للحرب الباردة الجديدة" التي يريد أن يفرضها الغرب عليه، وأبدت رفضها للعقوبات الأوروبية المفروضة على موسكو بعد ضم شبه جزيرة القرم، ودعت إلى تطوير العلاقات الفرنسية مع روسيا، وتعزيز التعاون في مجالاتٍ مختلفة، من أبرزها مجال مكافحة الإرهاب، كما أنها لم تتحرج من زيارة موسكو للقاء الرئيس الروسي قبل أسابيع فقط من انطلاق سباق الرئاسة الذي خاضته في بلادها.

وكان حزب لوبان قد أثار الكثير من الجدل عام ٢٠١٤ حين اعترف بتلقّيه قرضًا من بنكٍ روسيّ بقيمة نحو ٩ مليون يورو، وتحجّجت لوبان حينها بأن "البنوك الفرنسية ترفض إقراضها" ومن ثم فإنه لم يكن أمامها إلا التوجه للبنوك الأجنبية للحصول على التمويل اللازم[١] .

لم يقف الأمر عند هذا الحد؛ بل، وفي كلمة ألقتها خلال مؤتمر الأحزاب اليمينية [٢]، دعت لوبان إلى تفكيك الإتحاد الأوروبي من داخله وقالت: "إن الإتحاد الأوروبي في النفس الأخير، وهناك أمل في أننا سنُسقَط هذه المنظمة الغير صحيحة من داخلها، واعتبرت أن الأحزاب اليمينية قادرة على القضاء على الإتحاد الأوروبي الذي وصفته بـ"المؤسسة الكارثية التي تقود القارة إلى الموت" وأن "الشعوب الأوروبية عليها تحرير نفسها من أغلال الإتحاد الأوروبي وأن "إتحاد الشعوب الأوروبية" سيحُل محل هذه المنظمة، وهو مشروع ينص على: التعاون الطوعي بين الدول، ويقوم على الإحترام المتبادل ومراعاة مصالحها السياسية والإقتصادية، وأن الخطوة الأولى يجب أن تتمثل بإعادة الحدود بين دول منطقة شنغن وحل المفوضية الأوروبية.

واللافت الخطير في هذا المؤتمر هو حضور كل من: "**وغيرت فيلدرز**" زعيم "حزب الحرية" الهولندي، "**ولورنزو فونتانا**" من "رابطة الشمال الإيطالية"، و"**غيورغ ماير**" من حزب "حرية النمسا"، و"**ماركوس بريتسل**" من حزب "البديل من أجل ألمانيا"، وذلك بالإضافة إلى البلجيكي "**جيرولف انيمانز**"، والبولندي "**ميشال ماروسيك**"، وكذلك "**جانيس اتكينسون**" التي كانت عضواً في

[1] Luke Harding, **We should beware Russia's links with Europe's right,** The Guardian 8/12/2014.

[٢] مؤتمر بعنوان: "**اجتماع موسع لقادة اليمين في القارة العجوز يبحث "تفكيك" الإتحاد الأوروبي وخطر الاستعمار الإسلامي**" عُقِد في ٢٠١٧/١٢/١٦ في "**براغ**" عاصمة التشيك. أكدت خلاله الأحزاب الأوروبية اليمينية أنها تركز على التعاون في أوروبا خارج أطر الإتحاد الأوروبي.

حزب "إستقلال المملكة المتحدة". وبالتالي فإن الصورة قد أصبحت واضحة المعالم بتفشّي فكرة الخروج من إطار الإتحاد وانتشار مؤيديها لدى أهم الدول الأوروبية.

فبريطانيا مثلاً كان لها من التدخُّل الروسي نصيب، إذ دارت اتهامات عن تدخل روسي محتمل في محاولة للتأثير على استفتاء الخروج من الإتحاد الأوروبي، الأمر الذي استدعى تدخُّل بوتين شخصيًا لإنكار ذلك الإتهام[1]. ورصد البعض حماس موسكو اللافت عام ٢٠١٥ لانتخاب **"جيرمي كوربن"**[2] زعيمًا لحزب العمال البريطاني، إذ أفردت له محطة "روسيا اليوم" تغطيةً إخبارية موسَّعة إبان فترة الدعاية، بل وألمح السفير الروسي إلى ارتياحه لانتخاب كوربن، معتبرًا تلك الخطوة "تغييرًا جذريًا"، مشيدًا بمواقف الأخير الرافضة للتدخلات الغربية والداعية إلى وقف سباق التسلح النووي[3].

وتطول روسيا لتمدّ أذرعها كالأخطبوط في كل أرجاء أوروبا، فحزب الحرية النمساوي، حزب الحريات الهولندي وحزب الشعب الدنماركي، هي الأحزاب التي تمكنت من حصد مكاسب إنتخابية ملحوظة مؤخرًا، وتتمتع بعلاقاتٍ وثيقة مع الحكومة الروسية.

الفرع الرابع: مقاومة أوروبا للإرث الشيوعي

صحيحٌ أن سقوط جدار برلين أنهى انقسام أوروبا بين شرق وغرب، وفتح آفاق الوحدة أمام القارة كلها، وطرح نموذج التنمية والتحديث في أوروبا الغربية كنموذج يُحتذى به لدول أوروبا الشرقية والتي صارت تطلّع نحو الإلتحاق بالتكامل الأوروبي، غير أنّ هناك تباين واضح وسافر بين مستويات المعيشة، وبين النظم السياسية والقوانين المُنظِّمة للأوضاع الإجتماعية والإدارية.

ولكن رفض إنضمام دول الإتحاد السوفييتي -سابقاً- للإتحاد الأوروبي قد يُحبِط آمال شعوبِها ويؤدي إلى تعثُّر عمليات الإصلاح السياسي والإجتماعي الذي بدأ فيها، وأخطر ما في الأمر أنه سيفتح باب عودتها وجنوحها للسقوط في أحضان النفوذ الروسي من جديد[4].

فالظواهر القومية المتطرفة بدأت تنتشر في بولندا وسلوفاكيا وتشيكيا وإلى حدٍ ما بلغاريا (يجمع بينها إرث شيوعي مشترك) وفي كرواتيا تولت السلطة حكومة قومية محافظة تنتهج سياسات تجعلها

---

[1] **بوتين: لا أساس للمزاعم حول مصلحة روسيا في بريكست**، ٢٠١٦/٦/٢٤. تاريخ الدخول https://arabic.rt.com/ ٢٠١٨/٥/٢٤

[2] James Walsh, **Who is Jeremy Corbyn? An international reader's guide to the British politician**, "The Guardian", 4/8/2015

[3] جيرمي كوربن، برنامج بلا حدود، قناة الجزيرة، تاريخ ٢٠١٥/٨/٥، أعلن عن رغبة ببريطانيا بلا سلاح نووي.

[4] حسن نافعة، **الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً**، م.س.ذ.، ص ٥٥.

شرقية ملحقة بروسيا السوفياتية، وفي الوقت ذاته تنسب ثقافتها إلى الغرب الأوروبي، وهذا التنازع هو صلب مأساة هذه الدول.

فالسياسة الألمانية ترى أن بوتين يسعى بقوةٍ وحماسةٍ فائضتين إلى تهديم الإتحاد الأوروبي دون الحرب معه، لكنه ببساطة يحتاج إلى عدو خارجي لكي يدعم وجوده في السلطة، وأن الإتحاد الأوروبي هو العدو الرئيسي لروسيا وليست الولايات المتحدة كما تحاول روسيا تصوير ذلك للمجتمع الدولي[١]، ولهذا فهو لا يدَّخِرُ جهداً في سبيل دق إسفين بين الأوروبيين أنفسهم.

وتعتبر الحكومة الألمانية تصرفات روسيا في شبه جزيرة القرم ودونباس[٢] إنتهاكاً "للنظام السلمي الأوروبي" الذي تسعى برلين إلى التمسك به. ورفضت عزو ذلك لإرادة الشعب في شبه جزيرة القرم واعتبرت أن لا أساس لهذه الإدعاءات؛ بل وأعلنت رسمياً عن إستيائها جراء زيارة نواب من حزب البديل لألمانيا لشبه جزيرة القرم[٣]، وكذلك رفضت المقارنة بين ضم شبه جزيرة القرم وإعادة توحيد ألمانيا. علاوة على ذلك، تُراقب برلين المرشحين لعضوية الإتحاد الإقتصادي الأوراسي وهم أرمينيا وقرغيزستان وطاجيكستان، وهؤلاء، من وجهة نظر بروكسل، يتأثرون بشكل كبير بموسكو.

وتسعى ألمانيا أيضاً للحد من تأثير روسيا على مصالح الإتحاد الأوروبي في منطقة البلقان أولًا وفي صربيا وكذلك في البوسنة. وإلى جانب ذلك، تقاوم برلين نفوذ روسيا بين أعضاء الإتحاد الأوروبي وبخاصة جمهورية التشيك وبلغاريا والمجر. ويبدو أن الجغرافيا السياسية التقليدية قد عادت إلى الحياة رغم طي صفحة الحروب والعداء والغزو في العقود الماضية والمضي تجاه عدم إعادة فتح تلك الملفات مستقبلاً [٤].

ويمكن القول أن الإجماع الألماني الروسي الذي أقلق بلدان أوروبا الشرقية قد حل محله منافسات جديدة، فبعد ربع قرن من إعادة توحيد ألمانيا، أصبحت أوروبا الموحَّدة تحت قيادة برلين ورعاية واشنطن السياسية والعسكرية خصماً أيديولوجيًا ومنافسًا جيوسياسيًا لروسيا، إضافة إلى كونها شريكها الإقتصادي. وهكذا، فإن العقوبات الإقتصادية ضد روسيا لم تظهر بشكل مفاجيء ولم تنجم عن الظروف الخارجية مثل ضغط واشنطن أو كارثة طائرة البوينغ الماليزية فقط.

---

[١] فيولا كرامون-حزب الخضر، حوار لإذاعة "دويتشلاند فونك" الألمانية، نقلاً عن جريدة الحياة، ٢٠١٦/١٢/١٠.

[٢] انظر الملحق رقم /٤/.

[٣] ألمانيا: إستياء رسمي من زيارة نواب من حزب البديل لشبه جزيرة القرم، ٢٠١٨/٢/٥، موقع صنّاع الحدث، https://24.ae/article/، تاريخ الدخول ٢٠١٨/٥/٢٨.

[4] Walter Laqueur, **Russia and Germany: Century of Conflict- A Century of Conflicts**, part 14, page 7

ومن هنا تظهر بشكلٍ واضح، لا لُبسَ فيه، خطورة الخلاف في الصف الأوروبي شرقه وغربه بحيث تظهر للعيان النزعة لمواكبة روسيا والإحتماء بظلها كلما دقّ ناقوس الخطر على دول شرقي أوروبا، وهو ما ينعكس تهديداً، لا يمكن لمحور غربي أوروبا غض الطرف أو السكوت عنه؛ لأنه يجدُ عند كُلِّ مُنعطفٍ في هذه المحاولات مِسماراً يُدَقُّ في نعشِ الإتحاد الأوروبي ويُنذِرُ بتقويضِ عرشِه ومكانته الإقتصادية والسياسية، ويسعى بعقد تحالفات دولية وفرض عقوبات على روسيا للتضييق عليها ومحاولة ثنيها عن هدفها.

وفي خِضمِّ هذه الخلاف، سنعالج في المطلب التالي نماذج تُظهِر كيف تتفاوت المصالح الخارجية في سياسة دول الإتحاد وفقاً لاختلاف منظار مصالح كُل منها ومعادلات تحالفاتها.

المطلب الثاني

تفاوت المصالح الخارجية لسياسة دول الإتحاد

إنّ الصراع على الهويّة الأوروبية ليس وليدَ أيامٍ وليالي؛ بل هو مبنيٌّ على تراكم ثقافات وخلافات بين أقطاب أوروبا الشرقية والغربية، وهو في حدِّ ذاته تعبيرٌ عن تناقض لم تُطوى صفحته منذ الحرب العالمية الثانية حين انقسمت أوروبا إلى معسكرين: الشرقي ويتبع الإتحاد السوفيتي والغربي الذي يتبع الولايات المتحدة الأميركية.

وصحيح أن أوروبا تمكّنت عام ١٩٩٢ مع معاهدة ماستريخيت[١] من إرساء دعائم الإتحاد على أرض الواقع، إلا أن بذور التباين في السياسات الخارجية لم تكن السنوات كفيلةٌ بإزالتها؛ بل أخذت تقف حجَرَ عثرةٍ عِند كل منعطفٍ في طريقِ الإتحاد لا سيما مع بِدء دخولِ دول الإتحاد السوفيتي تحت العباءة الأوروبية.

والمُراقِبُ عن كَثَبْ يرى حقيقة ما نحن عليه اليوم من الإختلاف والفرق الواضح بين تصريحات ومواقف دول أوروبا تجاه الأزمات والمواقف الإقليمية والدولية، بحيث أن الشرخ يزدادُ حِدّةً يوماً بعد الآخر مع سعي كل دولة من دول أوروبا إلى مقاربة كل قضية وِفق مصالحها وتحالفاتها الخاصة بعيداً عن العمل تحت غطاء الإتحاد لتوحيد الكلمة ورصّ الصف بدلاً من الفرقة.

---

[١] انظر الملحق رقم /٥/.

ولهذا التفاوت عدة أوجه، سنخصص هذا المطلب للبحث في التباين على الصعيد الأمني والموقف السياسي حيال القضايا الدولية، ونعالج لاحقاً الإختلاف على الصعيد الإقتصادي.

الفرع الأول: محاولة توحيد الموقف

بدأت أوروبا بعد الحرب بالبحث عن أمنها واستقرارها لا سيما بعد تزايد مخاوف دول غرب أوروبا من " الخطر الشيوعي" [١]. وبتخطيطٍ ومتابعةٍ أميركيتين تأسس حلف شمال الأطلسي (NATO)[٢] في ٤ نيسان ١٩٤٩، ومالت سياسة الأمن الأوروبية نحو الولايات المتحدة بعد أن أدركت دول أوروبا أنها قد أصبحت عاجزةً عن حماية أمنها الخاص وعجزها عن حفظه إلا تحت المِظلة الأميركية بسبب ازدياد التخوف الأوروبي من التهديد الشيوعي والتنافس الأميركي - السوفيتي على النفوذ في القارة الأوروبية [٣]؛ ولكن ورغم الرغبة في التعاون التي أعلنتها كافة دول أوروبا، إلا أن التباين في المواقف والتمسك بالسيادة كان العقبة الكبرى أمام انتهاج سياسة دفاعية وأمنية أوروبية مشتركة.

وبسبب ويلات أوروبا وما خلّفته لها نتائج الحروب من خسائر كارثية على الصعيد البشري والعسكري والإقتصادي والعلمي وفي غيرها من الميادين[٤]، كانت ضرورة إعادة لمّ الشمل والبدء من الصفر أوما دونه؛ لكن أوروبا بدت غير راغبةٍ بإعادة ترسانتها العسكرية ورضيت بالمسالمة على الأقل ريثما تُعيد تأهيل نفسها. لذلك كان الأمن الأوروبي خلال فترة الحرب الباردة أميركياً بامتياز، وهوما أدى إلى ضعف الدور الأوروبي وانعكس سلباً على مكانة القرار السياسي خارجياً وتالياً على الصعيد الداخلي.

صحيحٌ أن مصدر التهديد الأساس لدول غرب أوروبا زال بتفكك حلف وارسو ووضّح الرؤية وأخفى الإنقسامات والتناقضات السياسية والإيدولوجية والإقتصادية والعسكرية في أوروبا، إلا أنه أبدى عوارض الإختلاف في الرؤية الإستراتيجية بين أوروبا والولايات المتحدة.

فانتهاء الحرب الباردة ساعد على وضوح هيمنة الولايات المتحدة على مصادر القوة والنفوذ في السياسة الدولية، وبذلك أصبح الإتحاد الأوروبي أمام مفترق طُرق إما بالبقاء تحت الجناح الأميركي عن

---

[١] عماد جاد، **الإتحاد الأوروبي: تطور التجربة**، مجلة الأهرام، العدد/١٦١/، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٨.
[٢] **N**orth **A**tlantic **T**reaty **O**rganization
[٣] محمد الكردي، **مستقبل الإتحاد الأوروبي- دراسة في التأثير السياسي الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٣. ص ١٦٠.
[٤] انظر الملحقين رقم /٦/ و/٧/.

طريق الـ (NATO) أوالإستقلال عن الولايات المتحدة وانتهاج سياسة أمنية دفاعية أوروبية موحّدة وتحمُّل عبء ذلك الإستقلال[1]. فبرز على إثر ذلك موقفين متعارضين:

الأول: يرى ضرورة استقلال الأمن الأوروبي وبمعزل عن الـ (NATO) وقد حملت فرنسا لواءه.

الثاني: بقيادة بريطانيا، يدعم ويؤيد البقاء تحت حماية حلف الأطلسي وتطوير أمنه من خلاله.

أما بقية دول أوروبا فقد كانت آراءها تتأرجح ما بين الفريقين.

وفي سبيل التوصل إلى استراتيجية أمنية أوروبية مستقلّة بمعنى الكلمة، سعى الإتحاد الأوروبي إلى عقد الكثير من المؤتمرات الخاصة بتفعيل الأمن بهدف تأمين قوة مستقلّة عن حلف شمال الأطلسي؛ إلا أن كل هذه المحاولات لم تحُل دون ظهور التفاوت في الآراء عند كل مفترق، بحيث بدت أوروبا عند المحك ضعيفةً واهنة غير قادرةٍ على إظهار اللُّحمة والموقف الموحّد إزاء كل قضية تطرأ على الساحة الدولية.

الفرع الثاني: حقيقة التفاوت على الصعيد الأمني

في كل قضية ذات شأن لا سيما على الصعيد العسكري، يظهر مدى عمق التفاوت والإختلاف في الرؤى بين دول القارة الأوروبية وتسعى كل منها لمقاربة كل مسألة وفق منهجها ومصالحها، ومن الأمثلة على هذا التباين:

أولاً: التباين الأوروبي إزاء المسألة العراقية

في سياق دراستنا للإتحاد الأوروبي تبرُز أهمية التركيز على موضوع المسألة العراقية لما لها من أبعاد بين الإتحاد الأوروبي والوطن العربي، وذلك يعود لسببين أساسيّن:

الأول: أهمية العراق في دراسة التأثير على السياسة الأوروبية الخارجية المشتركة ومدى قدرة الإتحاد على توحيد آرائه ومواقفه تجاه الأزمات الدولية الكبرى المحيطة به.

الثاني: المصالح العراقية المتضاربة خارجياً مع دول الإتحاد، فضلاً عن التعقيدات التي تعتري دولة كالعراق متعددة الطوائف والأعراق، ولكنها في الوقت عينه تملك موارد بشرية ونفطية هائلة.

---

[1] Peter Hamlet, **Sven Behrendt and Christian, Bound to Cooperate- Europe and The Middle East,** London: Bertelsmann foundation publisher, 2000, p 90.

وقد كان لاندلاع الثورة الإسلامية في إيران الدور الأساس في لفت نظر العراق عن مسألة الصراع مع إسرائيل ومعارضة اتفاقية كامب دايفيد، وبدا واضحاً استفادة الغرب عموماً وأوروبا خصوصاً من استمرار حربٍ بين قوّتين إقليميّتين أدت إلى نتيجتين كلاهما حسن:

-) إنهيار أسعار النفط[١].

-) فتح أسواق الدولتين بوجه السلع الأوروبية وزيادة الصادرات الأوروبية بالتالي.

ولكن قبول إيران المفاجئ بقرارات الأمم المتحدة، الذي اعتبره البعض نوعاً من الإستسلام، قلب الأوساط الأوروبية للتحدُّث عن الجيش العراقي الكبير والمُدرَّب والذي بات يُشكِّلُ خطراً على أمن المنطقة واستقرارها [٢]. وعلى الرغم من ارتباط بعض الدول الأوروبية بعلاقات دبلوماسية أوحتى شخصية مع أقطاب النظام العراقي السابق، فقد علت الأصوات المُندِّدة بانتهاكات النظام العراقي لحقوق الإنسان وعن استخدام أسلحة كيمياوية ضد إيران وضد الأكراد أيضاً.

وإن كان الموقف الأوروبي قد توحّد فيما يخص الحصار الإقتصادي الذي استمر منذ فرض مجلس الأمن القرار رقم ٦٦١ [٣] في عام ١٩٩١ واتخذ موقفاً ينسجم مع قرارات الأمم المتحدة بفرض الحصار الإقتصادي عل العراق ورفض التعامل معه سياسياً واقتصادياً إلا عبر بوابة الأمم المتحدة[٤]، إلا أن التباين أخذ يظهر بشراسة نحو الوجود مع الحديث عن تحالف سيغزو العراق لتحرير الكويت، فقد تحمّست بريطانيا واندفعت للمشاركة، بينما أحجمت فرنسا بادئ ذي بدء ثم أكدت فيما بعد أن دور قواتها دفاعي وأن أوامرهم ليست سوى من الحكومة الفرنسية [٥].

هذا الشرخ أخذ يزداد تعمُّقاً وسرعان ما سلك بُعداً أكثر تشدداً تجاه العراق مع تزايد المعارضة الدولية للنظام العراقي واتّهامه بالتهرُّب من التزاماته تجاه قرارات الأمم المتحدة وخاصة تلك المتعلقة بفرق التفتيش والتخلص من أسلحة الدمار الشامل[٦]، حيث بدأ الإتحاد الأوروبي يتخذ موقفاً يرى ضرورة تغيير النظام لاعتبارات مختلفة، ولعل أبرز القضايا التي ساعدت على بلورة قرار بهذا الاتجاه لدى

---

[١] انظر الملحق رقم /٨/.

[٢] د. حسن نافعة، **الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**، م.س.ذ.، ص٥٢١ وما يليها.

[٣] صدر في ٦ آب ١٩٩٠؛ وفرض بموجبه حظر اقتصادي على العراق، فقد طالب فيه مجلس الأمن جميع الدول بالامتناع عن أية تبادلات تجارية مع العراق، باستثناء الإمدادات الطبية والغذائية.

[٤] **أصدر** مجلس الأمن **53 قراراً خاصاً** بالعراق ما بين **١٩٩٠و٢٠٠٠، أهمها: قرار فرض الحصار عليه، قرار إخراجه من** الكويت **ولو باستخدام القوة**، وقرار النفط مقابل الغذاء.

[٥] مارسيل سيرل، **أزمة الخليج والنظام العالمي**، ترجمة حسن نافعة، سلسلة دراسات أزمة الخليج، دار سعاد الصباح، القاهرة، ١٩٩٢، ص ١٣١.

[6] Rick Atkinson, **Crusade: The Untold Story of the Persian Gulf War**, Rick Atkinson, New York, 1993, p 495-496.

الأنظمة الأوروبية هو الإرتباط المباشر بالقضية العراقية من خلال موجة اللاجئين العراقيين التي اجتاحت أوروبا وأثرها على الأوضاع الإجتماعية فيها، فدول القارة الأوروبية جاءت في المرتبة الثانية بين الدول التي تستقبال اللاجئين العراقيين بعد الأردن وسوريا[١].

وعقب هجمات الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١، وتحديداً بعد أن أعلنت الحرب على الإرهاب، قدّمت الإدارة الأميركية، قبل سقوط نظام صدام حسين، مجموعةً من التبريرات لإقناع الرأي العام الأميركي والعالمي بشرعية الحرب وضرورة تغيير النظام كأساس للحديث عن حل [٢].

وهذه المرة أيضاً، لم تقف دول الإتحاد الأوروبي في خانة واحدة عند مناقشة موقفها من الإستراتيجية الأميركية في العراق، وذلك يعود إلى موقف كل دولة من دول الإتحاد من الإحتلال الأميركي للعراق أولاً، ومن ثم موقفها من كل الإجراءات الأميركية في العراق.

فمنذ البداية (أي قبل وقوع الإحتلال وبعد وقوعه)، لم يخرُج الإتحاد الأوروبي بموقف موحّد؛ بل تباينت مواقف دوله تبايناً شديداً بين المشارك والمؤيد والرافض[٣]، وباعتقاد البعض أن ذلك التباين قد أحدث شرخاً في علاقات دول الإتحاد مع بعضها.

ورغم الروابط بين الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا، إلا أن رؤيتيهما لإدارة الصراع بدت مختلفة، فأوروبا رجّحت كفة الوسائل السلمية والدبلوماسية بدلاً من الوسائل العسكرية، وفضّلت اتخاذ القرارات الجماعية عبر المؤسسات الدولية لاسيما في مجلس الأمن[٤]، بينما رأت الولايات المتحدة أن إدارة الصراع الدولي يتحكم فيه عامل القوة العسكرية التي تتمتع بها.

ورغم الإجماع الأوروبي على قضية التغيير في العراق وضرورة استبدال نظام الرئيس صدام حسين بنظام أكثر ديمقراطية؛ إلا أن الإجماع الأهم في الموقف الرسمي للإتحاد كان يقول بضرورة تنفيذ العراق قرارات مجلس الأمن وعودة المفتشين للتأكد من عدم حيازته أو سعيه لصناعة أسلحة الدمار الشامل. والإتحاد، وإن كان عارض مبدئيا اللجوء للقوة، فهو اشترط أن تتم أي عملية عسكرية بتفويض من مجلس الأمن.

---

[١] رائد فوزي أحمود، **سياسة الإتحاد الأوروبي تجاه المسألة العراقية بين العمل الجماعي والموقف الثنائي**، مركز الخليج للأبحاث ـ مجلة آراء حول الخليج، جدة، العدد ١٣٤، ٢٠١٤/٧/١٦.

[2] Bassam Romaya, **The Iraq War, A Philosophical Analysis,** Martin's Press, New York, 2012, p 40.

[٣] ستار الجابري، **موقف دول الإتحاد الأوروبي تجاه الاستراتيجية الأميركية في العراق**، دراسات دولية: مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد، العدد السادس والثلاثون ٢٠١٤/٥/١٣.

[٤] جورج قرم، **أوروبا وأسطورة الغرب ـ بناء تاريخ**، ترجمة رلى ذبيان، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١١، ص٣٧٥-٣٧٨.

ولم يكن مستغربا أن تتعارض رؤية بعض الدول الأوروبية مع رؤية الولايات المتحدة الأميركية، فالعديد من الدول الأوروبية لاسيما فرنسا وألمانيا بوصفها القاعدة التي يرتكز عليها الإتحاد الأوروبي كان من مصلحتها عدم إشعال الحروب في بؤر التوتر في العالم، لاسيما التي ترتبط منها بمصالح اقتصادية وتاريخية كمنطقة الشرق الأوسط القريبة جغرافيا معها، خصوصاً وأن موضوع إنضمام تركيا للإتحاد - جارة العراق جغرافياً- يتم فتحه بين الحين والآخر، وبالتالي فليس من مصلحة أوروبا إشعال الخطر عند حدود إتحادها.

فانقسمت المواقف الأوروبية بشأن الحرب الأميركية على العراق إلى فريقين:

الأول: قادته بريطانيا وانضمت إليها كل من إسبانيا وإيطاليا والبرتغال ثم هولندا والدنمارك، كانوا متوافقين تماماً مع التوجهات الأميركية، وأعلنوا مشاركتهم بقوات عسكرية فضلاً عن تقديمهم المساعدات اللوجستية للقوات الحليفة (علماً أن التأييد الإسباني والإيطالي كان متحفُّظا في بعض النقاط كمحاولة للتأكيد على استقلاليتهما في وجه المحور الفرنسي الألماني في القارة الأوروبية).

الثاني: قادته فرنسا وانضمّت إليها كل من ألمانيا وبلجيكا، دعوا إلى ضرورة اتخاذ الوسائل الدبلوماسية في حل الأزمة [١].

ولم تكن روسيا خارج هذه الأحداث، فموسكو شكّلت مع برلين وباريس محور رفض في أوروبا ضد هيمنة أميركيا. ورغم أن نتائجه لم تكن فعّالة فقد حقق ضغطاً أدبياً على لندن وواشنطن لتوصيل رسالة للعالم أن ما يجري في العراق ليس مشروعاً ولا يُعبّر إلا عن توجهات من يتبناه [٢].

أما دول أوروبا الشرقية والوسطى فكان لها دوافعها الخاصة، فبولندا وجمهورية التشيك والمجر فضلا عن جمهوريات البلطيق، سعت لتوظيف علاقاتها الخاصة مع الولايات المتحدة لخلق حالة من التوازن الإيجابي في فعلها الخارجي في ظل ارتباطها العضوي بالإتحاد الأوروبي.

وفي الجهة المقابلة تمركزت الدول المناوئة للمشروع الأميركي في العراق والتي ضمت بصورة أساسية فرنسا وألمانيا وبلجيكا، وبدرجات أقل اليونان والنرويج والسويد على عدم مشروعية استخدام

---

[١] حسن نافعة، **الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**، م.س.ذ.، ص٥٢٦.

[٢] عاطف عبد الحميد، **الموقف الروسي من احتلال العراق..عام من التغيير**، الجزيرة، ٢٠٠٤/١٠/٣.

القوة العسكرية في نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية إلا بعد استنفاد الوسائل كافة وبترخيص واضح من الأمم المتحدة وعدم جواز التدخل المباشر لتغيير نظام الحكم في العراق أو غيره من الدول.

ونذكر باختصار أهم المواقف في هذا الصدد كالتالي:

أ) الموقف الفرنسي:

كانت أبرز الدول الأوروبية معارضة للسياسة الأميركية حيال العراق وأصرّت على تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن من دون شروط مسبقة على أن تعطى له إشارات تسمح برفع العقوبات عنه. وأكدّت على أهمية مواصلة الضغط على العراق لتطبيق القرارات الأممية واستقبال لجنة التفتيش، وأنها تدعم كل المبادرات لا سيما جهود الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك كوفي أنان. وعليه كانت فرنسا من أشد المعارضين للعمل العسكري في العراق ورأت أن مجلس الأمن يجب أن يُستشار قبل العملية، حتى إنها هدّدت باستخدام الفيتو في مجلس الأمن في حال طرح قرار الغزو على طاولة التصويت في مجلس الأمن. وصرّح[١] وزير خارجيتها آنذاك دومينيك دوفيلبان أن فرنسا متمسكة بثلاثة مستلزمات:

١) المستلزم الأنساني حيال الشعب العراقي.
٢) أمن المنطقة الذي يستدعي عودة المفتشين.
٣) الاستقرار ووحدة العراق العنصر الأساسي للوضع في الشرق الأوسط عموماً.

وأعلن بعد إستلامه لمهام رئاسة الحكومة عام ٢٠٠٥ أن الولايات المتحدة الأميركية لن تستطيع بمفردها التعامل مع المشهد العراقي بعد التدهور الشديد الذي آل إليه الوضع هناك وأن العالم لم يعد يعيش حقبة زمن القطب الواحد لأن هناك أشياء كثيرة تستطيع دول أخرى إنجازها بشكل أفضل من الأميركيين[٢].

فبقي الدعم الفرنسي لأميركا مشروط، فمنطقها هو"نعم ولكن". وعليه أصبحت فرنسا ذلك الحليف المتردد كما كان الشأن عام ١٩٩١ في بداية الحملة على أفغانستان عندما ربطت مشاركتها بطبيعة الأهداف، بمعنى أنها تعارض توسيع الحرب لغير أفغانستان[٣]. بالإضافة إلى أن الفرنسيين لم تخنهم الذاكرة بأن ٧٠% من النفط العراقي المُصدّر يُستهلك في أميركا، ثم إن الأميركيّين إحتكروا معظم

[1] Le Monde, Entretien avec "Dominique de Villepin", ministre français des Affaires étrangères, 30/7/2002.

[٢] دومينيك دوفيلبان: **العالم لم يعد في حقبة القطب الأوحد**، "فايننشيال تايمز"، نقلاً عن جريدة البيان الإماراتية بعنوان: **وضع جدول زمني للأنسحاب.. نقطة الإنطلاق لحل الأزمة العراقية**، ترجمة: حاتم حسين، ٢٠٠٧/٣/٢٤.

[٣] عبد النور بن عنتر، **"الموقف الأوروبي من ضرب العراق"**، الجزيرة، ٢٠٠٤/١٠/٣.

عقود إعادة البناء في الكويت واستحوذوا على أسواق ضخمة في دول الخليج خاصة في مجال التسلح وحرموهم من الغنيمة رغم مشاركتهم في حرب الخليج الأولى عسكرياً ومالياً.

ب) الموقف الألماني:

أعلنت عبر لسان مستشارها معارضتها للتدخل العسكري في العراق وحذرت من عواقبه مطالبةً بنظرة شاملة لكل الشرق الأوسط وبتسوية سلمية للأزمة الفلسطينية-الإسرائيلية؛ بل وشككت من خلال خارجيتها فتساءلت "أين هو هذا التهديد الذي يحدثوننا عنه؟"، معتبرةً أن تسوية أزمة الشرق الأوسط أولى، وأنها لم تعد بلداً يحل فيه الشيك محل السياسة عبر تقسيم العمل الذي كان يفرِض على الألمان دفع فاتورة ولو كانوا غير جاهزين وأن زمن ذلك قد انتهى(في حرب الخليج دفعت ألمانيا ثمانية مليارات يورو للإئتلاف الدولي).

ج) الموقف الإيطالي

أعلنت أنها لن تشارك في عملية عسكرية ضد العراق إلا إذا ثبت لها أنه يصنع أسلحة نووية؛ لكنها ستسمح للطائرات الحربية الأميركية باستخدام مجالها الجوي وقواعدها العسكرية في إيطاليا أثناء مهماتها في العراق.

د) الموقف البريطاني

كانت المملكة المتحدة تحاول حتى أيام قبل بدأ الحملة العسكرية الحصول على قرار دولي صريح يُشرِّع استخدام القوة بعكس الإدارة الأميركية التي بدت غير مبالية كثيراً بالحصول على إجماع دولي، ويرجع هذا إلى الاختلاف الشاسع في وجهتي نظر الشارع البريطاني والأميركي تجاه الحرب: أن المنطق الأميركي بأغلبه كان لا يُمانع العمل العسكري، بينما لقي طوني بلير -رئيس الوزراء البريطاني- معارضة شديدة من الشارع البريطاني بل وحتى من صفوف حزبه (حزب العمال) الذين اعتبروا أن سياسته هذه ستُجهِضُ جهود تحقيق سياسة أوروبية مشتركة، فضلاً عن أن الرأي العام البريطاني - ورغم دعمه الإطاحة بالنظام العراقي- عارض إرسال قوات بريطانية إلى هناك.

والحقيقة أن وضع المعارضة الأوروبية في علاقتها مع واشنطن بقي تابعاً لأميركا أمنياً ولم تملك المقاومة الفعلية بوجه المظلة العسكرية الأميركية، وبالتالي بقي سقف معارضتها خاضعاً لإرادة واشنطن ومحدوداً، فالحكومتين الفرنسية والألمانية أدركتا تصميم الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا على شن حرب العراق، إلا إنهما بذلا مساعيهما حتى الساعات الأخيرة قبيل إعلان الحرب، للدعوة إلى إعطاء

فرص الحل الدبلوماسي للأزمة، ومضاعفة جهودهما في المنظمة الدولية، معتقدين عدم شرعية الحرب من دون استصدار قرار صريح عن مجلس الأمن.

إلا أن الولايات المتحدة لم تستح من التصريح علناً عبر وزير خارجيتها كولن باول في ٦ آذار ٢٠٠٣ بأنها ستغزو العراق مع التحالف من الدول الراغبة سواءً بترخيص من الأمم المتحدة أوبدون هذا الترخيص إذا ما تطلب الأمر ذلك[١]، لتضرِب بذلك عرض الحائط الشرعة الدولية وميثاق الأمم المتحدة والعهود الدولية؛ بل وكشفت في ١٩ آذار ٢٠٠٣ عن وجهها الحقيقي في أبشع صورة عرفها التاريخ من خلال قتل آلاف العراقيين الأبرياء وتشريدهم، متذرِّعةً بالإستناد على القرار ١٤٤١ تاريخ ٨ تشرين الثاني ٢٠٠٢ وعلى الفقرة ١٣ منه[٢]، رغم أنها لا تُشير إلى أبداً إلى جواز استعمال القوة أوإعطاء الضوء الأخضر بذلك. وبوقاحة أكبر، ورغم نفيها الحصول على إثبات مادي يُثبِت وجود أسلحة الدمار الشامل، إلا أن ذلك لم يقطع شكوكها حول نية العراق بتصنيعها[٣] وألصقت به التهم بإيجاده لتلك الأسلحة قرب المساجد والمدارس والمستشفيات[٤].

فواضح كيف كانت السياسة الأميركية تجاه المنطقة ذات جانب إمبراطوري كاريكاتوري إستهتاري[٥]، مستندةً إلى نظريات إقتصادية أوسع نطاقاً عن الديمقراطية والتحديث ضمت أجندة الحرية التي تتضمن منهجًا محددًا لمكافحة الإرهاب [٦].

ولكي لا نسترسل بعيداً عن صُلبِ بحثنا، نعود لنقول بأن موقف دول الإتحاد الأوروبي إنقسم تجاه الإستراتيجية الأميركية في العراق إلى ثلاثة مجموعات:

-) المجموعة الأولى:

---

[١] خليل حسين، **المنظمات الدولية: النظرية العامة – الأمم المتحدة – الأجهزة والوكالات والبرامج – عصبة الأمم،** منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٧، ص٣٧٥.

[٢] نصت على أنه: يُذكِّر في هذا السياق بأن مجلس الأمن قد حذّر العراق مراراً أنه سيواجه عواقب خطيرة نتيجة انتهاكاته المستمرة لالتزاماته.

[3] Richard Cohen, **A Winning Hand for Powell,** The Wasington Post, 6/2/2003.

[٤] تصريح وزير الدفاع الأميركي "دونالد رامسفيلد" بتاريخ ٢٠٠٢/٩/٢٧.

[5] Peter Singer, **The President of Good and Evil. Taking George W. Bush Seriously,** Grantam Books, Londres, 2004, p58.

[6] Oz Hassan, **Constructing America's Freedom Agenda for the Middle East: Democracy or Domination**, Routledge, London, 1st edition, 2013, p 26.

وأهمها بريطانيا، إشتركت منذ البداية في عمليات غزو العراق واحتلاله، وشاركت في القوات المتعددة الجنسيات ودعمت بشكل كامل السياسة الأميركية في العراق، وترى في الخطط الإستراتيجية الأميركية المخرج الصحيح لتحقيق النصر، كما وعملت على إكمال الجهد الأميركي وتدعيمه، وتعُد نفسها حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة، على الرغم من التغير الذي حصل بخروج توني بلير وتولي غوردن براون رئاسة الوزراء في بريطانيا.

-) المجموعة الثانية:

هي الدول التي اشتركت في عمليات غزو العراق، ومن ثم في القوات متعددة الجنسيات، لكنها انسحبت من الإئتلاف لأسباب متعددة، أهمها التغيير الذي حصل في حكومات تلك الدول، ومجيء حكومات تعارض المشروع الأميركي في العراق، كإسبانيا مثلاً، حيث عد الناخبون أن تحالف إسبانيا مع الولايات المتحدة وبريطانيا في غزو العراق قد وضع بلدهم في مرمى نيران حرب ليس لهم فيها مصلحة تُذكر (تفجير في مدريد لقطار نقل الركاب في ١١ آذار ٢٠٠٤، قبل ٣ أيام من الإنتخابات العامة والتي تسببت بمقتل ١٩١ شخصا وجرح ١,٧٥٥).

وموقف هذه الدول من الإستراتيجية الأميركية في العراق متأرجح بين المتحفظ، والرافض، وغير المهتم، وترى هذه الدول في الغالب وجوب إعطاء المجتمع الدولي، وبالذات الأمم المتحدة، فرصة التواجد وحل مشاكل العراق وإعطاء العراقيين مزيداً من السلطات والسيادة.

-) المجموعة الثالثة:

وهي الأهم، تألفت من الدول التي قادت المعارضة الدولية والأوروبية ضد المخططات الأميركية تجاه العراق وعارضت الغزو، وأهم تلك الدول فرنسا وألمانيا. وهذه الدول اتسّم موقفها بكثير من التغيّر، حيث انتقلت ألمانيا من المعارضة للتوجهات الأميركية في العراق إلى المساند تارةً والمتحفظ تارةً أخرى، ودعت في كثير من الأحيان إلى تحكيم الشرعية الدولية والتسليم التدريجي للسلطة إلى العراقيين لتأمين انسحاب سلِس للقوات الأميركية من العراق، وذلك بعد صعود اليمين الألماني إلى الحكم واستلام ميركل سُدَّة المستشارية في ألمانيا.

أما فرنسياً وبعد التصعيد والتلويح باستخدام حق الفيتو فيما لو تم طرح موضوع الغزو على طاولة التصويت في مجلس الأمن، وما عانته مع موقفها الرافض من سوء للعلاقات الفرنسية الأميركية

كثيراً في عهد الرئيس جاك شيراك[1]، فالولايات المتحدة الأميركية استبعدت فرنسا وشركاتها من عقود إعادة إعمار العراق، وعرقلت عقودها النفطية هناك.

ثم جاء الإنقلاب في الموقف الفرنسي بعد اعتلاء الرئيس ساركوزي[2] سُدَّة الحكم في الإليزيه، حيث نأى بنفسه عن الموقف الفرنسي السابق الذي اتخذه سلفه، واتجه بقوة نحو التقارب مع الولايات المتحدة في أغلب المجالات السياسية وسعى إلى إحداث تحول في العلاقات بين البلدين، وحاول إيجاد مقاربة سياسية بين الموقف الفرنسي والسياسة الأميركية في العراق، في محاولة منه لرأب الصدع الذي أصاب العلاقات الفرنسية الأميركية قبيل وبعد غزو العراق.

فوزير الخارجية الفرنسية "برنار كوشنير" زار العراق وحاول تنسيق مواقفه تجاه القضية العراقية مع الموقف الأميركي، ووصِف ذلك بأنه تخلٍ كبير عن الثوابت التي عرفتها السياسة الفرنسية منذ عهد ديغول، تلك السياسة التي اتسمت بقدر كبير من الاستقلالية، فضلا عن أنها اتسمت (بالذات في موضوع العراق) بمراعاة الشرعية الدولية.[3]

وتحوّلت التصريحات الفرنسية للقول بأن المشكلة القائمة في العراق مبنية على أساس قناعة الدول وهي السبيل للخروج من الأزمةالعسكرية في العراق[4]؛ بل وصارت ترحِّب بالإستراتيجية الأميركية في العراق، وعَدَّتها خطوةً بالإتجاه الصحيح نحو إعادة الأمن في العراق وإعادة الإعمار؛ بل وانغمست أكثر في الشأن العراقي من خلال دعوتها لعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية حيثُ رحّبت باستضافته لتحقيق التقارب بين الفرقاء السياسيين العراقيين، ويستمر ذلك الإنسجام والتعاون حتى يومنا الحاضر، فالموقف الفرنسي كان حاضراً بامتياز بخصوص استفتاء إقليم كردستان مؤخراً حيث صرّح الرئيس الفرنسي أن بلاده مستعدة للوقوف إلى جانب العراق وتأييده للإسهام بشكل فاعل في الحوار برعاية الأمم المتحدة [5].

وهكذا نرى كيف اتّسم الموقف الأوروبي من سياسة الولايات المتحدة الأميركية إزاء العراق بالكثير من الإختلافات، سواء بين دول الإتحاد الأوروبي، أو في مواقف كل دولة على حدة. فبعد انقسام الأوروبيون إلى معسكرين متناقضين، معسكر متحالف مع الولايات المتحدة تقوده بريطانيا، ومعسكر رافض للسياسة الأميركية تقوده فرنسا وألمانيا، إنتقل الرافضون إلى مواقف أخرى أقل ما يُقال عنها أنها

[1] رئيس فرنسا ما بين (١٩٩٥ -٢٠٠٧).

[2] رئيس فرنسا ما بين (٢٠٠٧ -٢٠١٢).

[3] عبد النور بن عنتر، **الموقف الأوروبي من ضرب العراق**، م.س.ذ.

[4] Le Monde, Entretien avec "Philippe Douste-Blazy", le ministre français des Affaires étrangères, 1/1/2007.

[5] تصريح الرئيس الفرنسي ماكرون بتاريخ ٥ تشرين الأول ٢٠١٧ عقب لقائه رئيس حكومة العراق حيدر عبادي الالتزام بإعادة البناء وضمان الإستقرار والتنمية الإقتصادية، معلنا تقديم قرض بقيمة ٤٣٠ مليون يورو للعراق.

لينة مع الإحتلال الأميركي للعراق وتسعى لإشراك الإتحاد عسكرياً خارج أرضه بالتعاون مع الولايات المتحدة[١]، لاسيما بعد انتقال زعامة البلدين من أهم مناوئين للسياسة الأميركية وهما شيراك وشرودر[٢]، إلى من يحاول أن يكون من أقرب المقربين للإدارة الأميركية وهما ساركوزي وميركل، واللذان أصبحا ينافسان رئيس الوزراء البريطاني براون، إن لم يتفوقا عليه في مجال التوافق مع السياسة الأميركية إزاء العراق.

ولعل أهم المتغيرات التي أدت بأهم الدول المعارضة للمشروع الأميركي إلى تغيير مواقفها كان المصالح الإقتصادية ومحاولة الحصول على جزء من عقود إعمار العراق، فضلاً عن العقود النفطية التي حُرِموا منها، حيث قام الأميركيوّن بإلغاء عقود بمليارات الدولارات كانت وقعتها فرنسا مع نظام صدام حسين.

وأهم ما نستخلصه فيما يتعلق بالمسألة العراقية أنها أظهرت عُمق الإختلاف بين دول الإتحاد حول السياسات الخارجية ليس فقط في العراق؛ بل وفي كل ما يتعلق بتبِعات العولمة وتوسعة الإتحاد وغيرها، لذلك عمّقت حرب العراق هذه الإختلافات وهدّدت وحدة الإتحاد في السياسة الخارجية، خاصةً في القضايا المرتبطة بالقضية العراقية وقضية السلام في الشرق الأوسط[٣].

<u>ثانياً: التباين الأوروبي إزاء المسألة السورية</u>

إن الحرب في سوريا هي إحدى الأزمات الإنسانية الأسوأ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وتستمر نتائجها المأساوية والمدمرة بالنسبة إلى شعب سوريا. كما أن تأثيرها على نطاق أوسع في المنطقة يفاقم عدم الإستقرار من خلال تهجير الناس وانتشار الإرهاب وتفاقم الخلافات الطائفية. ولكن لا يمكن أن يكون حلّ الصراع عسكرياً فقط، ويتطلب اجتثاث داعش وغيرها من الكيانات الإرهابية المُدرجة على لوائح الأمم المتحدة حلاً سياسياً للصراع في سوريا.

وما يعنينا في سياق هذه الأزمة، هوموقف الدول الأوروبية الذي ما انفكّ ينقسم تارةً ويتوحّد طوراً خلال سنوات الحرب منذ عام ٢٠١١ وحتى اليوم وفقاً لمعادلة التحالفات الدولية.

---

[1] Heinz Gärtner - Ian Cuthbertson, **European Security and Transatlantic Relations after 9/11 and the Iraq War,** Springer Publisher, 2005, p 13-15.

[٢] المستشار الألماني ما بين (١٩٩٨ – ٢٠٠٥)

[٣] رائد فوزي أحمود، **سياسة الإتحاد الأوروبي تجاه المسألة العراقية بين العمل الجماعي والموقف الثنائي**، مركز الخليج للأبحاث - مجلة آراء حول الخليج، جدة، العدد ١٣٤، ٢٠١٤/٧/١٦.

فالتغيير في مواقف بعض الحكومات الأوروبية، كإسبانيا والنمسا وهولندا ثم بريطانيا، بحيث لم يعد مطلب رحيل الرئيس بشار الأسد يشكل الأولوية لديها؛ بل وافقت على بقائه كجزء أساسي للمرحلة الإنتقالية، وبات الإعتراف بدور الحكومة السورية من أجل محاربة الإرهاب يشكِّل الأولوية لدى تلك الحكومات واعتبار ذلك حجر أساس لمرحلة تسوية قادمة لمكافحة الإرهاب[١] .

ولعل تخلّي الولايات المتحدة عن موقفها بالمطالبة برحيل الأسد كان له الأثر البالغ في التأثير على المواقف الأوروبية[٢]. فتصريح "نيكي هايلي" سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة بقولها: " إنّ بلادها تريد العمل مع تركيا وروسيا لإيجاد حلّ سياسي على المدى الطويل في سوريا بدلاً من التركيز على مصير الأسد"، فضلاً عن تصريح وزير خارجيتها "ريكس تيلرسون" عقب لقائه الرئيس التركي رجب طيب إردوغان في أنقرة بالقول بأن: "مصير الأسد يحدّده الشعب السوري، وأنه بحث مع المسؤولين الأتراك إقامة مناطق مستقرة للنازحين السوريين"[٣]، وأصبحت ثورة سوريا أشبه بحرب وكالة بين الغرب وروسيا.

وظاهرياً، تتركز أهداف الإتحاد الأوروبي الإستراتيجية في سوريا في ستة مجالات هي:

- إنهاء الحرب من خلال انتقال سياسي حقيقي ينسجم وقرار مجلس الأمن[٤] ٢٢٥٤، وتتفاوض عليه أطراف الصراع جميعها برعاية المبعوث الأممي الخاص من أجل سوريا، وبدعم فاعلين دوليين وإقليميين رئيسيين
- ترويج انتقال هادف وشامل في سوريا ينسجم وقرار مجلس الأمن الأممي ٢٢٥٤ وبيان جنيف، من خلال دعم تقوية المعارضة السياسية
- إنقاذ الأرواح من خلال تلبية الاحتياجات الإنسانية لأكثر السوريين تضرراً وضعفاً، في كامل أنحاء سوريا، على نحوفعال وناجع ومبدئي وفي الوقت المناسب.
- ترويج الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية التعبير بتقوية منظمات المجتمع المدني.
- ترويج المحاسبة على جرائم الحرب لتسهيل عملية المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية.

---

[١] **ناديا شحادة، الموقف الأوروبي من الأزمة السورية، جريدة البناء، العدد ١٨٨٣، تاريخ ٢٠١٥/٩/١٤.**

[٢] ابراهيم حسان، **تصريح نيكي هيلي مندوبة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة**، جريدة اليوم السابع، ٢٠١٨/٤/١٠.

[3] Gardiner Harris and Carlotta Gall, **Turkey and U.S. in Talks on Worsening Syria Crisis,** New York Times, 16/2/2018.

[٤] صدر بالإجماع بتاريخ ١٨ كانون الأول ٢٠١٥، متعلق بوقف إطلاق النار والتوصل لتسوية سياسية في سوريا، وينص على:
-) مطالبة جميع الأطراف التوقف عن مهاجمة أهداف مدنية وإنشاء آلية لدعم الجهود المبذولة لوقف إطلاق النار.
-) الطلب من الأمم المتحدة أن تجمع بين الطرفين للدخول في مفاوضات رسمية في أوائل ٢٠١٦ واستثناء المجموعات الإرهابية (تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة) مع استمرار الأعمال الهجومية والدفاعية ضدها.
-) إجراء إنتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة، في غضون ١٨ شهراً.

- دعم متطلبات صمود الشعب السوري والمجتمع السوري.

إلا أن السمة الغالبة لبيانات الإستنكار والإجراءات التي يتم إتخاذها هي افتقارها للآليات التي تسمح لها بأن تكون ذات تأثير فعّال على الدولة السورية ونظام الحكم فيها، وبالتالي إفتقاد معظم الإدانات ومواقف الشجب والإستنكار والتهديد إلى آلية فعّالة على أرض الواقع.

أما على الصعيد الرسمي والدبلوماسي فلم تشهد دول الإتحاد الأوروبي إعادة افتتاح أي سفارة أو بعثة دبلوماسية منذ أواخر عام ٢٠١٢ حيث خفّضت العديد من دول الإتحاد التمثيل الدبلوماسي مع النظام وأبقت فقط على بعض الموظفين لتسيير المعاملات القنصلية دون السياسية.

بالمقابل، فإن زيارات الوفود الأمنية والاستخباراتية بين بعض دول الإتحاد الأوروبي والنظام لم تنقطع ظاهرياً وفي الخفاء؛ بل أخذت وتيرة هذه الزيارات بالتصاعد بعد التفجيرات الإرهابية التي شهدتها أوروبا منذ بداية عام ٢٠١٥[١] عقب الهجوم على صحيفة "شارلي إيبدو" في باريس بهدف تبادل المعلومات الاستخباراتية حول الأشخاص الذين سبق أن أقاموا في أوروبا قبل توجههم إلى سوريا للقتال رغم إطلاق صيحات الإنذار والتحذيرات في أوروبا منذ بداية القرن الحالي[٢]. وفي سياق التأييد، كان لافتاً مشاركة الإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في رئاسة مؤتمر بروكسل الثاني لدعم مستقبل سوريا الإنساني في ٢٤ـ٢٥ نيسان ٢٠١٨ [٣ـ٤].

<u>المواقف الفردية لأعضاء الإتحاد:</u>

تشرذمت السياسة الخارجية لدول الإتحاد الأوروبي ولم تُبدِ دوله استعداداً لتفويض الهيئات الرسمية للإتحاد في هذا المجال. ورغم اتّفاق وجهات نظر الدّول الأوروبية حول ضرورة إدانة سياسات نظام الحكم في سوريا في تعامله مع المطالب الشعبية بالحرية والديمقراطية؛ لكنّهم اختلفوا حول ما إذا كان هناك وجوب للتّدخّل المباشر في الشّؤون السّوريّة أم لا! ولم تستغلّ فرصة هذا التقارب النظري لتفويض المفوّضيّة الأوروبية باتّخاذ القرارات الّتي تراها ملائمة للتعامل مع الوضع السوري. فظهر

---

[1] Sasha Suransky, **Go Back to Where You Came From: The Backlash Against Immigration and the Fate of Western Democracy**, Hachette, London, 2017, p 20.

[2] Douglas Murray, **The Strange Death of Europe: Immigration, Identity, Islam**, Bloomsbury Publishing, London, 2017, pp 149-156.

[3] https://www.consilium.europa.eu/en/, **Delegation of the European Union to Syria** تاريخ الدخول ٢٠١٨/٤/٢١.

[4] https://eeas.europa.eu/ **بيان حقائق الإتحاد الأوروبي والأزمة في سوريا بركسل ٣ نيسان ٢٠١٧** تاريخ الدخول ٢٠١٨/٤/٢١.

الإتحاد الأوروبي ضعيفاً غير قادرٍ على التعامل بفعالية مع الأزمة السورية والتي كشفت بدورها عن تفاوت في التأثير في القضايا الخارجية بين دول الإتحاد.

ونذكر باختصار أهم المواقف في هذا الصدد كالتالي:

أ) <u>الموقف الفرنسي:</u>

منذ بداية الأزمة السوريّة في شهر آذار ٢٠١١ ركِبت فرنسا قطار الإنتقاد اللاذع لأداء الرئيس بشّار الأسد على الرّغم من أنّ العلاقات بين البلدين كانت قد وصلت إلى مستويات متميزة قبل ذلك الحين[١]، ولكنّ هذا الانفتاح الفرنسي على سوريا لم يقابله تجاوب مناسب من دمشق، خاصة مع المطالب الفرنسيّة فيما يتعلّق بطبيعة علاقاتها مع إيران وحركة حماس، فضلاً عن أنّ سوريا لم تُترجِم سياسة اليد الممدودة إلى خطوات تسهيلية فيما يتعلق بالإستثمارات الفرنسية في قطاعي النفط والإتصالات، ما جعل فرنسا تدعم الإبقاء على تأخير قرار إعادة إعمار سوريا [٢].

ولن تفعل فرنسا أي شيء قد يوطّد نظام **الأسد** إذ ترى أنّه من المستحيل التوصل إلى أية تسوية مع الرجل المسؤول عن العدد الهائل من القتلى، وعن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، لذا فهي تعمل على الإسراع في بدء عملية الانتقال السياسي التي يجب أن تشمُل قوى المعارضة والعناصر الأقل تورطاً في النظام، ويتطلب هذا الحل السياسي مضافرة الجهود الدبلوماسية، لذا تتحدث فرنسا مع جميع شركائها الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، لا سيما روسيا التي لا تزال مواقفها بعيدة جداً، والجهات الفاعلة في منطقة البلدان العربية كالسعودية وتركيا وفي المقلب الآخر إيران، ولم تقف فرنسا مكتوفة الأيدي؛ بل أعلنت استعدادها لاستقبال عدد من اللاجئين السوريين.

ويمكن تلخيص أولويات فرنسا في الاستجابة للأزمة السورية بما يلي[٣]:

- وقف الأعمال العدائية في جميع أنحاء البلاد عدا العمليات التي تستهدف الإرهاب.
- توصيل المساعدات الإنسانية بدون انقطاع وبدون قيود إلى مستحقيها.
- دعم جهود الأمم المتحدة في سبيل عملية الإنتقال السياسي.

ب) <u>الموقف الألماني:</u>

إمتثلت لقرارات الإتحاد الأوروبي والأمم المتّحدة دون أن تنفرد بقرارات غير مُجدية على أرض الواقع[١].

---

[١] تجلى ذلك في إرسال الرئيس **جاك شيراك** موفدين رّسميّين إلى دمشق ودعوة الرّئيس بشّار الأسد إلى حفل افتتاح مشروع الإتحاد من أجل المتوسّط في باريس في شهر تمّوز ٢٠٠٨.

[٢] فرنسا تشترط **للمساهمة في تخصيص مساعدات لإعادة إعمار سوريا**، جريدة العرب القطرية، ٢٠١٨/٧/٢٨.

[3]. **War in Syria: Understanding France's position,** French diplomatie, June 2018.

وكذلك لم تبق مكتوفة الأيدي تجاه ما يحدث في سوريا، فأعلنت عن استيائها من الفيتو الرّوسي والصّيني وطردت من أراضيها في شهر شباط ٢٠١٢ أربعة دبلوماسيّين سوريّين بتهمة علاقتهم بعمليّات تجسّس على معارضين سوريين. ولكن يبقى الفرق أنّه: بينما تسعى دول أوروبية مهمّة كفرنسا وبريطانيا إلى تسليط الأضواء على أدائها والإشارة دوماً إلى أنّها متمسّكة بدعم المعارضة السّوريّة وإضعاف الرئيس بشّار الأسد، تبرز دول كألمانيا وإسبانيا كمثال للاعبين متمسّكين بإيجاد سبل التخفيف من معاناة الشّعب السّوري ولكن بطرق أكثر تكتّما، فالموقف الألماني لم يكن متأتياً من فراغ؛ بل تتحكم به مجموعة عوامل ومتغيرات مؤثرة منها ما يتعلق بالداخل الألماني من التوجهات الشعبية المتعاطفة مع الشعب السوري وضرورات الأمن الألماني الداخلي ومنها ما يتعلق بالمصالح الألمانية في منطقة الشرق الأوسط والآخر متعلق بالعلاقات الألمانية الدولية[٢]، وتتمثل هذه المتغيرات والعوامل بما يأتي:

- **متطلبات الأمن الداخلي**: تنعكس الأزمة السورية على الأمن الداخلي الألماني إذ اجتذبت تعاطفاً كبيراً نحو الشعب السوري لاسيما المسلمون، وبرزت ظاهرة تجنيد المقاتلين للإلتحاق بالقتال في سوريا. وتشكِّل هذه الظاهرة محاذير على صعيد إمكانية القيام بأعمال عنف داخل ألمانيا أو عودة هؤلاء المقاتلين وتنظيم حركات جديدة وإمكانية ازدياد أعدادهم في ألمانيا وباقي الدول الأوروبية. وبالفعل اعتقلت قوات الأمن الألمانية العديد من الأشخاص المجنِّدين والمجنَّدون للذهاب للقتال في سوريا.
- **الرأي الألماني المحلي**: فهناك ضغط شعبي وسياسي داخلي لدعم الشعب السوري والتدخل بهدف الحد من انتهاكات نظام الأسد لحقوق الإنسان والمجازر المرتكبة ضد المدنيين.
- **موقف الإتحاد الأوروبي**: يتناسب موقف ألمانيا مع موقف الإتحاد الأوروبي في التعاطي مع الأزمة السورية كونها أحد أعضاء الإتحاد البارزين.
- **التدخُّل الأميركي:** فألمانيا تتأثر كباقي دول الإتحاد الأوروبي بالمواقف الأميركية، وموقفها مماثل -إلى حد كبير- للموقف الأميركي من الأحداث في سوريا منذ انطلاقتها.
- **تضارب المصالح الدولية**: يُشكل صراع المصالح في منطقة الشرق الأوسط وسوريا -بشكل خاص- دافعاً للعديد من الدول ومنها ألمانيا للتدخل في مجريات أحداث الملف السوري واستخدامه كورقة ضغط في ملفات أخرى. فالملف السوري يُستخدم للضغط على في ملف الأزمة الأوكرانية مع روسيا وفي برنامج إيران النووي ونفوذها في المنطقة.

---

[١] مثنى العبيد، **موقف المانيا من الأزمة السورية: رؤية في دوافعه واشكالها**، المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٥/١٠/٩

[٢] رندة صباغ، **أوروبا وأزمة اللاجئين: بين التضخيم الإعلامي والحقائق المُغفلة**، جريدة الجمهورية، ٢٠١٥/١٢/٢٣ .

هذه الدوافع شكلت عوامل أثّرت على تطورات موقف وسياسة ألمانيا في تعاملها مع الأزمة السورية، واتخذ هذا الموقف أشكالاً عدة تمثلت بـ:

١. **المساعدات الإنسانية**: عبر ما تقدِّمه ألمانيا من مساعدات إنسانية داخل سوريا أو للاجئين في الدول العربية وتركيا. واستقبلت ألمانيا مئات الآلاف منهم على أراضيها لتصبح أكثر الدول الأوروبية إسهاماً في مساعدة السوريين.
٢. **المسؤولية الدولية:** تدعو ألمانيا المجتمع الدولي لضرورة التحرك عبر الأمم المتحدة ومجلس الأمن لتوفير الحماية الدولية للشعب السوري الذي يتعرض للقصف اليومي.
٣. **الحل السياسي والحوار**: طرحت ألمانيا الكثير من الدعوات لاعتماد الحل السياسي والحوار بين المعارضة ونظام الأسد؛ بالرغم من بعض الدعوات الألمانية مؤخراً للإطاحة بنظام الأسد باعتباره المتسبب الرئيس بالفظاعات والمجازر في سوريا.
٤. **دور "الناتو": تحاول** ألمانيا منح أعضاء حلف الناتو الدور الأساس في معالجة القضية السورية ولو اقتضى ذلك إعادة السيناريو الليبي الذي قضى على نظام القذافي.

ت) الموقف الإيطالي: دعى

وزير خارجيتها "**باولو جينتيلوني**" الحكومة الروسية إلى استخدام نفوذها لدى النظام السوري من أجل وقف المجازر التي يقوم بها يومياً، وقال بأن الوقت حان كي تثبت روسيا رغبتها في استخدام نفوذها لدى النظام، وإلا، فهذا يعني أنها تؤيد المجازر؛ بل وتتخلى عن دور القوة العظمى الذي يطمح بوتين للحصول عليه [١].

ولكن بالمقابل قام رئيس جهاز المخابرات الخارجية الإيطالي الجنرال "**ألبرتو مانينتي**" بزيارة سرية إلى دمشق التقى خلالها قياداتٍ مهمّة وتم الإتفاق على تفعيل تبادل المعلومات الأمنية بين الجانبين، وتبادل الخبرات في مجال مكافحة الإرهاب، وتعيين ضابط ارتباط يتبع لإدارة المخابرات السورية في إحدى الدول الأوروبية لتنسيق المعلومات الأمنية بشكل أسرع، إلا أنّ النظام ربط عودة التعاون الأمني إلى سابق عهده مع الأجهزة الاستخباراتية الأوروبية برفع العقوبات الإقتصادية المفروضة عليه، وعودة التعاون السياسي والدبلوماسي بين الجانبين.

ث) الموقف البريطاني:

وجّهت أصابع الإتهام لروسيا بشأن قصف المدنييّن وقوافل المساعدات الإنسانية واعترفت رسمياً بالمعارضة كممثل شرعي لسوريا، وجاء رد وزير الخارجية السوري وليد المعلم على تلك

[١] محمود الكيلاني، **وزير خارجية إيطاليا ينتقد موسكو لدعمها النظام السوري**، وكالة الأناضول، ٢٠١٦/٩/٢٧.

الخطوة بقوله إنّ العالم ليس أوروبا فحسب، ومع ذلك، ظلت بريطانيا حريصة على عدم الإنجراف إلى الصراع [١].

وما أثّرت بريطانيا فيه بشكل فاعل هو تقييد الإمدادات المادية للنظام، فقد أوردت شبكة "بي بي سي" أنّ ما يصل إلى ١٠٠ مليون جنيه استرليني (١٥٧ مليون دولار) من أصول النظام السوري تم تجميدها. وركزت الحكومة البريطانية الدعم للوضع الإنساني في سوريا، وعملت في شراكة مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمنظمات الإنسانية غير الحكومية لتقدم ١٧,٥ مليون جنيه استرليني: كالأدوية والرعاية الطبية والمأوى والدعم الضروري للعشرات في لبنان والأردن وتركيا والعراق.

ولا شك بأن الضربة العسكرية الثلاثية على سوريا قد غيّرت من معطيات المعادلة المقبلة على الصعيدين الدولي والأوروبي. فوزير الدفاع الأميركي جيمس ماتيس أعلن أن الهجمات الجوية على أهداف في سوريا تمثل "ضربة واحدة فقط"، هدفها إرسال رسالة قوية إلى الرئيس السوري بشارالأسد [٢]. ولن يعرف الإتحاد الأوروبي طريقه للإستقرار طالما أن الأزمة السورية - مصدر تهديد القارة الأوروبية - من دون حل سياسي واقتصادي[٣].

والناظر عن كثب في حقيقة أمر سوريا يرى أنها قضيّة يلعب الأقطاب الدوليون فيها لعبة المد والجزر فيها، فتتقلص تارةً وتمتد طوراً وفقاً لكل حدثٍ من الأحداث يطرأ على الساحة الدولية؛ بسبب كثرة المعطيات وتغيّرها يوماً فيوم إن لم نقل ساعةً فساعة.

وإن كان ما يعنينا هو تسليط الضوء على تفاوت مصالح الدول الأوروبية وموقعها إبان هذا الملف الشائك، فإنه يبدو من المُبكر توصيف حقيقة المصالح، والزمن كفيل بكشف الخبايا والأوراق السرّية وما يحدث في الكواليس وتحت جنح الظلام، ونقطةٌ كهذه يمكن معالجتها في أطروحات ومؤلفات لكثرة ما تحمله طياتها من خفايا.

وسننتقل للحديث عن بوادر الإنقسامات التي بدأت تظهر للوجود على الساحة الأوروبية مؤخراً.

[١] جيمس دينسلون، **الموقف البريطاني من سوريا.. دعم لوجيستي ودبلوماسي للمعارضة وتجنب العسكري**، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٢٢٩٠، ٢٠١٢/٧/٢٢.

[2] **Syria strikes: US says it hit three targets related to chemical weapons programme,** The Independent, London,14/4/2018.

[٣] شاهر الشاهر، **الرؤى الأوروبية للحل السياسي في سورية وإعادة صياغة المواقف الدولية**، مركز الدراسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية "سيتا"، ٢٠١٧/١٢/٥.

المبحث الثاني

بوادر الإنقسامات في الصف الأوروبي

إن الإتحاد الأوروبي في وقتنا الحاضر هو منظمة كبرى للتعاون الإقتصادي والسياسي، وقد كان الهدف الأساس بدءاً، من معاهدة الصلب والفحم ووصولاً إلى معاهدة ماستريخيت، هو تعزيز أُطر التعاون وتفعيل التبادل بين الدول فضلاً عن توسيع قُطر الدول التي تطالها الإتفاقيات الأوروبية، ما جعل الإتحاد يحتلُ خلال سنواتٍ وجيزة مكانةً مرموقة ككتلة إقتصادية فاعلة عالمياً.

ثم مؤخراً بدأت تتصاعد وتيرة مشكلات الهجرة السورية إلى البلدان الصلبة فى قلب القارة، وهو ما هددّ الأوروبين في عُقر دارِهم أمنياً واقتصادياً واجتماعياً فضلاً عن اختلافهم السياسي حيال القضية السورية والثورة فيها أساساً.

فبدأت بعض الدول الأوروبية الجنوح نحو التنصُّل من التزاماتها الدولية تجاه اللاجئين السوريين؛ بل وأخذت معظمها تضرب عرض الحائط الإتفاقيات الأوروبية التي تُنظِّم شؤون أوروبا على كافة الصُعد لاسيما في مثل هذه الأزمات.

المطلب الأول

تعليق العمل ببعض الإتفاقيات

أثيرت في الآونة الأخيرة سِجالات كثيرة بشأن إمكانية تعليق العمل بإتفاقية "شنغن" [١] بين دول الإتحاد الأوروبي بسبب إختلاف هذه الدول حول دقائق تطبيق الإتفاقية في ظل تصاعد الأزمات الدولية والإقليمية وموقع أوروبا على التّماس مع مناطق وبؤر التوتر السياسي والعسكري.

فقد طالب الرئيس الفرنسي السابق "نيكولا ساركوزي" وقف العمل باتفاقية شنغن لمواجهة تدفق اللاجئين السوريين وحذّر انسحاب بلاده منها إذا لم يتم تعديلها[٢]، علماً أن فرنسا منعت حاملي تأشيرة شنغن دخول أراضيها لغير الأوروبيّين عقب التفجيرات التي طالتها عام ٢٠١٥[٣].

---

[١] انظر الملحق رقم /٩/.

[٢] **ساركوزي يهدد بالانسحاب من شنغن**، الجزيرةhttp://www.aljazeera.net ٢٠١٢/٣/١١، تاريخ الدخول ٢٠١٨/٥/١٢.

[٣] مروة حسونة، **تعرف على تأشيرة "شنجن" الملغية بسبب الهجمات الإرهابية فى باريس**، جريدة اليوم السابع، ٢٠١٥/١١/١٤.

فدول أوروبا تعاني من تزايد عدد المهاجرين من منطقة الشرق الأوسط على خلفية الحروب الأهلية والمشاكل السياسية المتفاقمة في المنطقة، واتفاقية شنغن تُسهِّل على المهاجرين غير الشرعيين التنقل بين دول أوروبا والإستقرار في الدول ذات المستوى الإقتصادي المرتفع وهو ما ينعكس سلباً بسبب تفضيل الأوروبين العمالة المتدنية الأجور والوافدة إليهم على الأوروبين أنفسهم، خصوصاً وأن أغلب اللاجئين يحملون كفاءاتٍ على اختلافها، سواءَ كانت علميةً أم يدويةً وحرفية، مما يجعلهم مؤهلين لدخول سوق العمل وحتى للمنافسة أيضاً، والمساهمة في دفع الضرائب، وبالتالي من الممكن النظر إلى الوافدين الجدد على أنّهم يشكلون فرصةً استثماريةً جيدة للقارة العجوز التي تفوق نسبة عددُ الوفيات فيها عددَ الولادات.

وللوقوف على حقيقة هذه الإشكالية نبحث في أسبابها ما يلي:

الفرع الأول: تأثير الهجرة وأزمة اللاجئين:

إعتقدت الدول الأوروبية عندما وضعت تصوراً لمنطقة شنغن أنه سيتعيّن على الدول الأوروبية العمل معاً لتعزيز الحدود الخارجية بصورة جماعية، في الوقت الذي سيجري فيه التخفيف من إجراءات الأمن على الحدود الداخلية[1]. ولكن الصراعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأماكن أخرى من العالم تسببّ بوجود أعداد كبيرة من النازحين وتزايد تدفق اللاجئين نحو أوروبا بمعدل أسرع مما كان متوقعاً، هو ما جعل الكثير من الدول الأوروبية تتخذ إجراءات تتعارض مع روح إتفاقية شنغن، وبدأت تتزايد الشكوك بشأن إمكانية بقاء فكرة "أوروبا بلا حدود" خصوصاً بعد عمليات التفتيش غير المسبوقة على حدود هذه الدول.

فألمانيا مثلاً، علّقت جزئياً ومؤقتاً العمل باتفاقية شنغن في المعابر البرية، في إطار تدابيرها الأمنية، وأكّدت في تصريحات خارجيّتها أن التغيير لن يطرأ على القواعد المتعلقة بالقادمين إلى ألمانيا جواً عبر تأشيرة دخول شنغن، إلا أن جميع الوافدين من دول أوروبية أخرى عبر الطرق البرية والسكك

[1] Ludger Pries, **Refugees, Civil Society and the State: European Experiences and Global Challenges**, Edward Elgar Publishing, 2018, p 124.

الحديدية، سيطلب منهم إبراز جوازات سفرهم[1]، لا سيما وأن المفوضية الأوروبية صادقت على تعليق العمل بنظام شنغن[2].

ووسط تأكيدات بتوافق أوروبي لحل أزمة اللاجئين والمهاجرين غير النظاميين، أعلنت مفوضية الإتحاد الأوروبي عن خطة لإعادة تفعيل العمل باتفاقية "شنغن" بين الدول الموقعة. وتشمل الخطة "إستعادة مستوى الحماية الخارجية والحدود الداخلية للإتحاد الأوروبي"، وتتضمن حماية الحدود الخارجية وتقديم الدعم الفوري لليونان، فضلاً عن إنهاء نقاط المراقبة على الحدود الداخلية لدول الإتحاد بهدف التمكين من العودة إلى العمل بشكل طبيعي بمنطقة شنغن[3].

وأكدت الخطة على أهمية الشراكة بين الإتحاد الأوروبي وتركيا من أجل التعامل مع أزمة اللاجئين بفعالية، ووضع أسس جديدة للعلاقات بينهما من أجل تعميق التعاون في دعم المستفيدين من الحماية المؤقتة للاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة لهم في تركيا. ومن بين الحلول التي أعلنت عنها الخطة هي تأمين تعليم وطبابة للأطفال السوريين في تركيا والتعاون مع الهلال الأحمر التركي بشكل وثيق عبر تقديم ٤٠ مليون يورو كمساعدات إنسانية من خلال برنامج الغذاء العالمي[4].

أولاً: مدى فعالية حل "الحصص الإلزامية"

بدأت مناقشات خلال قمة لزعماء الإتحاد في بروكسل[5]، بهدف تقريب وجهات النظر المتعارضة حول تعديل قوانين اللجوء. فبعد عامين من أزمة المهاجرين التي أحدثت انقساما شديدا بين دول الإتحاد الأوروبي لا تزال الخلافات بين قادة التكتل مستمرة بشأن أسلوب التعامل مع اللاجئين[6]، رغم أن الغضب الذي صاحب تدفق مليون شخص إلى اليونان وتوجههم نحو ألمانيا في ٢٠١٥، قد تضاءل.
ويمكن القول أنّ أوروبا منقسمة إلى معسكرين: معسكر دول جنوب أوروبا في مقابل معسكر الدول في وسط وشمال وشرق أوروبا، كالآتي:

---

[1] https://www.alsouria.net **ألمانيا تعلق جزئياً العمل باتفاقية شنغن، ما هي تأثيرات القرار على الوافدين إليها براً؟** ٢٠١٧/٦/١٢، تاريخ الدخول ٢٠١٨/٣/٢٥.

[2] **إتفاقية "شنغن".. تعليق حرية التنقل في أوروبا بانتظار قرار حول اللاجئين**، جريدة الديار، ٢٠١٥/٩/١٤.

[3] **خطة أوروبية لإعادة الحياة إلى اتفاقية "شنغن المريضة، جريدة العرب القطرية، ٢٠١٦/٣/٥.**

[4] رباب فتحي، **المفوضية الأوروبية تخصص مساعدات إنسانية للسوريين**، جريدة اليوم السابع، ٢٠١٦/٣/١٦.

[5] عقدت بتاريخ ٢٠١٧/١٢/١٤ في بروكسل، **وكان جدول أعمال يتضمن قضايا الخروج البريطاني من الإتحاد (بريكست)، أزمة اللاجئين وقرار الولايات المتحدة بشأن القدس.**

[6] **EU leaders fail to overcome their differences over refugees** http//arabic.euronews.com/**,** 15/12/2017, تاريخ الدخول ٢٠١٨/٥/٨

-) يرى معسكر دول جنوب أوروبا أنّه على خط المواجهة المباشر مع قضايا الهجرة (ألمانيا وإيطاليا واليونان) وأنّه يتحمّل العبء الأكبر في التعامل معها ويطالب بإعادة توزيع أعباء هذه القضية على باقي دول الإتحاد الأوروبي الثماني والعشرين ضمن "حصص إلزامية" باعتبارها مشكلة أوروبية لا قضية داخلية.

-) بالمقابل يرى معسكر دول وسط أوروبا وشمالها ودول أوروبية شيوعية سابقا في الشرق- لاسيما بولندا والتشيك والمجر وسلوفاكيا- أنّ قضية الهجرة هي قضية داخلية بالأساس، وأنّها تستقبل قدراً من الهجرة غير الشرعية وطلبات اللجوء السياسي وأن قبول استضافة لاجئين مسلمين سيقوض سيادتها وأمنها وتجانس مجتمعاتها، سيما وأن لديها حساسية ونقمة على هذا الأمر منذ بداية الزحف الإسلامي تجاهها منذ قرون[١]. وبالرغم من رفضها الحصص الإلزامية فلا مانع لديها بدلاً من ذلك في المساعدة بتقديم أموال ومعدات وأفراد للسيطرة على حدود الإتحاد الأوروبي.

علماً بأن المباحاثات لا تزال تجري على قدمٍ وساق خاصةً من خلال اتفاقات مع تركيا ودول بمنطقة البلقان لإغلاق طريق الهجرة غير الشرعي عبر اليونان.

ومن ضمن الحلول أيضاً، تقترح ألمانيا تمرير قرارات طالبي اللجوء بأغلبية الأصوات في حالة عدم التوصل إلى إجماع عندما يناقش القادة تعديل قوانين اللجوء، وهو ما سيُفاقم لا محالة الإنقسامات العميقة والإرتياب بين الدول الأعضاء، سيما وأن المفوضية الأوروبية بدأت تقاضي بولندا والمجر وجمهورية التشيك لعدم استقبالهم الحصص الخاصة بهم من طالبي اللجوء الذين وصلوا في أوج أزمة اللاجئين عام ٢٠١٥[٢].

أما رئيس المجلس الأوروبي "دونالد توسك" فاقترح وضع آلية جديدة للتمويل في الميزانية التالية للإتحاد التي تغطي عدة أعوام بدءاً من ٢٠٢١ بهدف "وقف الهجرة غير المشروعة"، لتحل محل مناشدات جمع المال لهذا الغرض التي شهدتها دول التكتل منذ طفرة عدد الوافدين في ٢٠١٥[٣].

والإتحاد الأوروبي مُستعد لتقديم مختلف أنواع المساعدات للحكومات ووكالات الأمم المتحدة في الشرق الأوسط وأفريقيا بهدف منع مواطني هذه الدول من الزحف نحوه، بالرغم من الإنتقادات الحادة من

---

[١] عبد الحميد شرف، **١٤ قرناً من الصراع بين االشرق والغرب**، سما للنشر والتوزيع، ص ٢١ وما يليها.
للتوسع، انظر: ادريس بو سكين، **أوروبا والهجرة: الإسلام في أوروبا**، الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠١٣، ص ٤٥- ٥٥.

[2] **EU targets Poland, Hungary and Czechs for not taking refugees,** http://www.bbc.com/ 13/7/2017- تاريخ الدخول ٢٠١٨/٥/٩

[٣] **مقابلة أجرتها إيفي كوتسوكوستا** مع "ديمتريس أفراموبولوس" مفوض الإتحاد الأوروبي للهجرة، **تاريخ ٢٠١٧/١٢/٢١، ترجمة عيسى بوقانون**، نقلاً عن http://arabic.euronews.com/ تاريخ الدخول ٢٠١٨/٥/٦.

جماعات حقوق الإنسان التي تقول إن هذه السياسة تؤدي إلى تفاقم معاناة اللاجئين والمهاجرين على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط[١].

ورغم صعوبة تنفيذ هذه الخطط في بعض المناطق وخاصة في ليبيا، فإن كل دول الإتحاد الأوروبي ومؤسساته في بروكسل متفقة على هذا النهج.

ثانياً: حلول أخرى لأزمة اللاجئين

تتضارب الحلول المقترحة بهذا الخصوص. فإستونيا تقترح الإلتزام بخطة الحصص الإلزامية عندما يكون عدد الوافدين كبيراً جداً، مع إضافة شيء من المرونة بسن تشريع يقضي بوجوب أن يكون نقل طالبي لجوء بين دول الإتحاد بموافقة الدولتين المرسلة والمستقبلة لهم[٢]، لكن دبلوماسيون من عدة دول بالإتحاد الأوروبي سرعان ما وأدوا تلك الفكرة في المهد بحجة أنها لا تنطوي على مقومات النجاح.

واقترحت المفوضية الأوروبية نقل طالبي اللجوء على أسس إلزامية في أوقات الهجرة الجماعية، على أن يكون استقبال الطلبات في الظروف العادية اختياريا [٣]، كما وأعلنت عن زيادة مخصصات الإنفاق على المهاجرين في الميزانية المقترحة من العام ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٧. ويسعى مشروع ميزانية الإتحاد الأوروبي إلى مساعدة الدول التي تساعد المهاجرين وضبط الحدود الأوروبية لمواجهة موجات تدفق المهاجرين. ويُتوقع أن تعكس أول ميزانية للإتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا منه، فلسفة يتعين من خلالها على الإتحاد مساعدة الدول التي تحترم قوانينها المهاجرين ومعاقبة الدول التي لا تفعل ذلك.

بينما يرغب البرلمان الأوروبي في إعادة التوطين الإلزامي لطالبي اللجوء في كل الأوقات بغض النظر عن عدد المهاجرين الوافدين نظراً لما لذلك من إعتبارات على صعيد السمعة الدولية للإتحاد، كون الأمر من ركائز القانون الدولي الإنساني[٤].

أيضا بدأ الإتحاد الأوروبي في التفاوض وإبرام عدة اتفاقات في مجال الهجرة مع بلدان ثالثة، مما يمهد الطريق لعودة طالبي اللجوء والمهاجرين إلى بلدان ليست آمنة وغير مستقرة. والسِّمة المميزة لمعظم هذه الإتفاقات - التي تعمل أيضاً على منع طالبي اللجوء والمهاجرين من القدوم إلى الإتحاد الأوروبي - أنها لا تُركِّز على تطوير حماية الفئات الأكثر ضعفا، ولكن على حماية الإتحاد الأوروبي من الإضطرار إلى التعامل معهم على أراضيه.

---

[1] **EU takes action against Poland over judicial reforms,** http//arabic.euronews.com, 20/12/2017, تاريخ الدخول ٢٠١٨/٥/٩

[٢] **قادة الاتحاد الأوروبي يفشلون في تجاوز خلافاتهم في شأن اللاجئين**، جريدة النهار، **٢٠١٧/١٢/١٥.**

[٣] سمير سعد الدين، **أوروبا منقسمة حول استضافة اللاجئين**، مجلة الدليل، مُتاح على .https://dalil.org/.

[4] Helene Lambert, **International Refugee Law,** Routledge, London, 2017, p237

ولعل آخر قرارات الإتحاد الأوروبي بخصوص اللاجئين كانت قوانين اتفاقية دبلن ٢٠١٨[١] والتي يبدو أنها ستكون في غاية الصرامةً، والتي صوت البرلمان الأوروبي عليها في ١٩ تشرين الأول عام ٢٠١٧.

والتعديل الجديد ينص على رفض لجوء الشخص نهائياً في أوروبا في حال رفض الشخص ترحيله إلى بلد اللجوء الأول، أي الدولة الأولى التي بصم فيها عند الدخول إلى دول اتفاقية دبلن[٢].

وينص على توزيع طالبي اللجوء على كافة دول اتفاقية دبلن ضمن نظام الحصص، وفي حال رفض طالب لجوء الانتقال من دولة لأخرى، يتم رفض لجوئه في أوروبا.

مثال: إذا تقدم شخص بطلب لجوء في إيطاليا، لكن حدث توزيع لطالبي اللجوء في إيطاليا على باقي دول إتفاقية دبلن، ورفض شخص توزيعه على أي دولة من هذه الدول، سوف يتم رفض لجوئه في إيطاليا وأوروبا بشكل نهائي.

الفرع الثاني: هاجس الإرهاب

من الطبيعي أن يمتد أثر الحرب الدامية في سوريا وتداعياتها إلى دول الإتحاد الأوربي بحكم موقعها الجيوسياسي حيث تعتبر حلقة وصل بين قارات العالم الثلاث أوروبا وآسيا وإفريقيا وتقع على البحر الأبيض المتوسط الذي يُحيط أوروبا في شواطئها الجنوبية والجنوبية الشرقية ولها علاقات تاريخية واقتصادية وثقافية مع بعض الدول الأوربية خصوصا فرنسا وبريطانيا بوصفها جزءاً من النفوذ الإنكلو-فرنسي الذي تمثّل باتفاقية سايكس بيكو التي انتهت إليها نتائج الحرب العالمية الأولى.

فبعد أيام قليلة على قيام الإتحاد الأوروبي في شهر أيلول ٢٠١١ بفرض عقوبات اقتصادية على النظام السوري تتضمن حظر شراء واستيراد ونقل النفط، حظر سفر وتجميد أرصدة ضباط ومسؤولين سوريين وعلى رأسهم "الأسد"[٣]، هدّد مفتي النظام السوري "**أحمد حسون**" دول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية بتنفيذ عمليات إنتحارية عن طريق أشخاص موجودين على أراضيهم، عبر مقطع فيديو[٤] جاء فيه حرفياً: "أقولها لكل أوروبا وأقولها لأميركا سنُعِّدُّ استشهاديين هم الآن عندكم إن قصفتم سوريا أو لبنان، فبعد اليوم العين بالعين والسن بالسن والبادئ أظلم وأنتم من ظلمتمونا"، مشيرًا إلى أنّ من سيقوم بهذه العمليات قد يكونوا من حاملي الجنسية الأميركية أو إحدى الجنسيات الأوروبية.

---

[١] انظر الملحق رقم /١٠/.

[٢] **اتفاقية دبلن**،المركز السويدي للمعلومات،https://www.centersweden.com،تاريخ الدخول ٢٠١٨/٥/٨

[٣] **الإتحاد الأوروبي يفرض عقوبات على ١٠ مسؤولين سوريين**، وكالة رويترز، ٢٠١٦/١٠/٢٧.

[4] https://www.youtube.com/watch?v=5B3sm8-qisQ

وقد افتقرت إجراءات الإتحاد الأوروبي للآليات التي تسمح لها بأن تكون ذات تأثير فعّال على الدولة السورية ونظام الحكم فيها.

ومع بدء تدفق موجات اللاجئين وذهاب مئات من مواطني الإتحاد الأوروبي إلى سوريا كجهاديين والخوف من عودتهم إلى أوطانهم وتحوّلهم إلى "عدو داخلي" في بلدانهم الأصلية، عاشت دول الإتحاد الأوروبي كابوساً جعلها في مواجهة تحديات بالغة الخطورة بدأت تتمثّل بهجمات إرهابية إستهدفت عدداً من دول الإتحاد الأوروبي بينها فرنسا وإيطاليا والسويد وأدت إلى مقتل وجرح المئات من الأشخاص وتدمير الكثير من المؤسسات[١].

وهذا ما وضع إتفاقية "شنغن" على المحك خصوصاً مع الإنتهاك الفاضح للعديد من دول الإتحاد للإتفاقية بينها اليونان والمجر والنمسا، وغضها الطرف عن تنفيذ بنودها التي تلزم هذه الدول بحماية الحدود الخارجية للإتحاد من أي خروقات وإنتهاكات أيّاً كانت طبيعتها وشكلها.

وفي أعقاب هذه الأحداث دعت الكثير من الشخصيات الأوروبية لمراجعة بنود إتفاقية "شنغن" لضبط الحدود بين دول الإتحاد الأوروبي والسيطرة على التدفق الهائل للمهاجرين، خصوصاً وأن هذه الإتفاقية تسمح للدول الأعضاء بغلق حدودها مؤقتاً حرصاً على الأمن القومي.

ودقّت المستشارة الألمانية "إنجيلا ميركل" جرس الإنذار بوجه زعماء أوروبا وحذّرتهم مواجهة خطر محدق لحرية التنقل البرية إذا ما فشلت في التوصل إلى إتفاق بتوزيع عادل وإقتسام متساوٍ للاجئين، وقالت أن إعادة النظر بحرية التنقل وتعديل التشريعات وإلغاء إمتياز الحرية عبر إغلاق الحدود لا يمكن أن تكون نتيجته سوى بداية النهاية لمنظومة "شنغن" في شكلها الراهن. وكرر وزير الداخلية النمساوي "سباستيان كورتس" تحذير ميركل منبهاً إلى تزايد إحتمالات عدم إبقاء الحدود مفتوحة أمام حركة تنقل مواطني دول الإتحاد في حال تواصلت الحالة الراهنة بإنعدام أيّ حماية للحدود الخارجية وفلتان الوضع الأمني في الداخل[٢].

أولاً: إختلاف المفاهيم

تعمدت بعض دول الإتحاد الخلط بين مصطلحي اللاجئين والمهاجرين للتنّصُّل من الإلتزامات التي فرضتها القوانين الدولية الخاصة باللاجئين الذين هم عبارة عن أشخاص إضطروا لمغادرة بلدانهم بسبب الصراعات المسلحة أو الإضطهاد، وغالباً ما يكون وضعهم خطراً جداً ويعيشون في ظروف لا

---

[١] انظر الملحقين رقم /١١/ و /١٢/.

[٢] **تعليق العمل بإتفاقية "شنغن" يبدد حلم "أوروبا بلا حدود" ٢٠١٦/٣/٢٤**، http://alwaght.com/، **تاريخ الدخول ٢٠١٨/٣/٢٤.**

تُحتمل تدفعهم إلى عبور الحدود بحثاً عن الأمان في الدول الأخرى[1]. في حين يختار المهاجرون الإنتقال إلى هذه الدول ليس بسبب تهديد مباشر بالإضطهاد أو العنف، بل لتحسين حياتهم من خلال إيجاد فرصة عمل أفضل أو مواصلة التعليم أو لمّ شمل العائلة أو أيّة أسباب أخرى[2].

وتطرح القضية السورية فلسفة للتساؤل وبعض الطروحات على الألسنة الأوروبية [3]، مثلاً:

-) هل يهدِّدُ اللاجئون الثقافة الأوروبية؟ وهل يشكلون خطراً على أمن أوروبا؟

-) هل يستطيعون الإندماج في المجتمع الأوروبي؟ ...إلخ...

علماً أن معظم اللاجئين السوريين يتواجدون في لبنان وتركيا والأردن، وقد وصل في عام ٢٠١٥ إلى أوروبا حوالي مليون لاجئ لكن هذا العدد لا يشكل سوى ٠,٣% من مجموع سكان القارة الأوربية. وتسعى الاستراتيجية الأوروبية لتحقيق هدفين رئيسيين هما:

١) الحد من تدفق اللاجئين إلى القارة الأوروبية.

٢) التعامل الفعلي مع اللاجئين الذين يتمكنون من الوصول إلى الأراضي الأوروبية.

وبناء على هذين العنصرين تتشكل الملامح العامة لتلك الاستراتيجية فيما يلي:

- إقامة مراكز إيواء: دعا الإتحاد الأوروبي لإقامة مراكز إيواء في بعض الدول للبت بطلبات اللجوء المُقدّمة للتمييز بين اللاجئين السياسيين والمهاجرين الإقتصاديين.
- التمييز بين اللاجئين السياسيين والمهاجرين الإقتصاديين: تحاول بعض القوى المناوئة للمهاجرين الإدلاء بأن القادمين للقارة الأوروبية هم مهاجرون اقتصاديون وليسوا لاجئين سياسيين، أي أنهم يبحثون عن حياة أفضل ولم يهربوا من مناطق صراعات.
- تعزيز الإعتبارات الأمنية: غلب على إدارة ملف الهجرة الأوروبية خلال السنوات الماضية الطابع الأمني، من خلال مجموعات سياسات أوروبية ركزت على التعاون مع دول جنوب المتوسط (التي تعتبر مصدراً وممراً للمهاجرين) لتشديد الرقابة على حدودها، ومنع تدفق موجات

---

[1] **"Refugee" or "migrant" - Which is right?** UNHCR, 11/7/2016, www.unhcr.org/
For more, see: Erika Feller, **Volker Turk, Frances Nicholson,** Refugee Protection in International Law, Cambridge University Press, 2003.

[2] محمود بسيوني، **الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان**، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، الجزء الثاني، ٢٠٠٣، ص ٢٦-٢٨.

[3] هاني سليمان، **السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين: ثلاثية الأمن، الهوية، والقيم الإنسانية**، المركز العربي والبحوث والدراسات، تاريخ النشر ٢٠١٦/٨/٢٩ http://www.acrseg.org/

الهجرة غير الشرعية إلى الإتحاد الأوروبي، فضلًا عن تعقب شبكات التهريب، واستقبال المهاجرين الذين تتم إعادتهم مرة أخرى في مراكز الإحتجاز.

- توطين اللاجئين: يسعى الإتحاد الأوروبي للتوصل لاتفاق نهائي بين الدول الأعضاء لتوزيع اللاجئين للمشاركة في تحمل الأعباء وفقاً لِما سبق الحديث عنه.

ثانياً: خطر الهواجس الأمنية وبوادر الحلول

يمكن تحديد أهم التداعيات الأمنية التي امتدت للقارة الأوربية بما يلي[1]:

- انتشار الخلايا في مختلف المدن الأوروبية، وشكلت أوروبا ساحة واسعة للخلايا الجهادية والشخصيات المتطرفة، منهم بدأت محاكمته كسفيان العياري وصلاح عبد السلام الناجي[2].
- ابتزاز الدول الأوروبية باستهداف مصالح مواطنيها المتواجدين في مناطق النزاع.
- تقدم اليمين المتطرف في أكثر من دولة أوربية نتيجة استغلال المرشحين لعواطف الجماهير من خلال اللعب على وتر توفير الأمن المفقود وتزايد هجمات الإرهاب. وهذه الأحزاب معروفة بتوجهاتها المعادية للوحدة الأوروبية[3]..
- إزدياد أعداد طالبي اللجوء لأوروبا والخوف من تبِعات تدفقهم ثقافياً ودينياً.
- تشديد الرقابة على وسائل التواصل الإجتماعي بحجة الخوف من الجماعات الإرهابية.

وفي ظل استمرار تدفق المهاجرين إلى أوروبا وعجز المجتمع الدولي عن إيجاد حل لهذه الأزمة، تتجه دول الإتحاد الأوروبي إلى الإستمرار في فرض إجراءات مراقبة أمنية مشدّدة وتنسيق الخطط الأمنية، لا سيما للدول المُطِلّة على البحر المتوسط، من أجل تقاسم المسؤولية وتخفيف الأعباء عن كاهل تلك الدول فضلاً بالأساس عن تطبيق توصيات المنظمات الإنسانية بوضع مدوّنة سلوك للتعامل واستقبال الحالات الإنسانية [4].

وفي ظل هذه التباينات، ننتقل في المطلب التالي لعرض وقائع مطالبات الإستقلال التي تفشّت في الإتحاد ولا تزال.

---

[1] عبد الله مصطفى، **محاكمة منفذي تفجيرات باريس**، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٤٢٦٦، ٢٠١٧/١٢/١٩.

[2] مقابلة **أجراها عيسى بوقانون مع كلود مونيكي (المؤسس المشارك لمركز الأمن الأوروبي-بروكسل)، تاريخ ٢٠١٨/٢/٥، نقلاً عن:** http://arabic.euronews.com/ **تاريخ الدخول ٢٠١٨/٦/٣.**

[3] راجع صفحة /٢٠-٢١/.

[4] **الاتحاد الأوروبي: هجرة القوارب تتطلب مسؤولية مشتركة**، تقرير HRC (هيومن رايتس ووتش)، ٢٠١٧/٧/٤

المطلب الثاني

عدوى الإنفصال داخل الإتحاد

تمر أوروبا بعدة أزمات متلاحقة حيثُ برزت بوادر سلبية هزّت وحدة الإتحاد وكيانه وعرّضته للتفكك، ففي صيف العام ٢٠١٥ وإبان الأزمة اليونانية ظهر تعبير" Grexit" كإشارةٍ لتهميش اليونان من منطقة اليورو، ثم مؤخراً كانت أصداء ما عُرف إعلامياً بالـ: "Brexit" كجمع لكلمتي "Briatin" بريطانيا و"exit" خروج، دلالةً على الإستفتاء البريطاني للخروج من الإتحاد [١]، بالإضافة لمحاولة كتالونيا الإستقلال عن إسبانيا وغيرها الكثير أخذ يُلوِّح بسلوك مسار بريطانيا في طريقها نحو الخروج من الإتحاد وعن دولته الأم.

فقد أعلنت أقاليم عديدة في غير دولة أوروبية عن رغبتها في الحصول على استقلالها أو إدارة شؤونها بعيداً عن الحكومات المركزية، مؤيدة المحاولات الكتالونية في الإنفصال والإستقلال عن المملكة الإسبانية.

وظهور هذه الأزمات بالتزامن مع الأزمةالسورية - التي سبق الحديثُ عنها - شكّل إحدى المعضلات الكبرى التى يواجهها الإتحاد الأوروبي منذ تأسيسه وحتى الآن.

ويبقى التساؤل: ما الذي يُحفّز هذه النزاعات الإنفصالية وما عواقبها على مُستقبل أوروبا؟

<u>الفرع الأول: أسباب النزعات الإنفصالية</u>

إجتاحت عدوى الإنفصالات العالم، وأصبحت غير مقتصرة على البلدان العربية فقط؛ بل امتدّت لتشمل القارات الأخرى حتى وصلت إلى أوروبا، فأصبح إنفصال إقليم عن جسد الدولة يؤدي إلى مطالبة أقاليم أخرى بالإنفصال، فبالتزامن مع محاولة إقليم كردستان الإنفصال عبر الإستفتاء الذي جرى فيها، تتجه عدة حركات إنفصالية في عدة دول لعمل استفتاء مماثل.

والإتحاد الأوروبي الذي يواجه محنة الإنسحاب البريطاني وجد صعوبات جمة في التعامل مع هذه النزعات الإنفصالية في فرنسا وبلجيكا والدنمارك واسكتلندا والباسك وكتالونيا، وهي دعواتٌ تحظى بتأييد شعبي واسع، وسوف نستعرض كل واحدةٍ ونبحث في أسبابها كالتالي:

---

[١] دالي جانبين، **أثر الخروج البريطاني من الإتحاد الأوروبي**، رسالة ماجستير، م.س.ذ.، ص١٣.

١) إسكتلندا[١]

بعد الفرضيات التي أثارها خروج البلد الأكبر في المملكة المتحدة، بريطانيا، من الإتحاد الأوروبي[٢]، يواجه قادة الإتحاد الأوروبي صعوبة في إخفاء توتّرهم إزاء احتمال حصول اسكتلندا على استقلالها خشية أن يتحول ذلك إلى عدوى[٣].

تتمتع اسكتلندا بحكم ذاتي داخل المملكة المتحدة منذ عام ١٩٩٨ولديها برلمان مع مجموعة واسعة من الامتيازات خصوصا في قطاعات التعليم والصحة والبيئة والقضاء، لكن قضايا الدبلوماسية والدفاع تبقى مسؤولية لندن. ورغم رفض هذا الإقليم الإستقلال في استفتاء عام ٢٠١٤، إلا أن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي أعاد إحياء مشروع القوميين والذي يُنذر بتفكيك المملكة المتحدة مجدداّ وانتقال العدوى داخلها[٤].

وفي آذار ٢٠١٧، كتبت رئيسة وزراء أسكتلندا نيكولا ستيرجن، رسالة إلى رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي، تطلب رسمياً السماح بإجراء استفتاء ثان على استقلال أسكتلندا، قبل انتهاء إجراءات إنسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي. وقد تم تأجيل قرار إجراء إستفتاء ثانٍ كان مقرراً أواخر ٢٠١٨ أو مطلع ٢٠١٩، إلى ما بعد المفاوضات حول بريكست[٥].

صحيح أن الإستقلاليين الأسكتلنديين يريدون البقاء في الإتحاد إلاّ أن رئيس المفوضية الأوروبية "جوزيه مانويل باروزو" أثار غضبهم بتصريحه في شباط ٢٠١٨ أنه " من الصعوبة بمكان إن لم يكن من المستحيل، أن تنضم اسكتلندا كدولة مستقلة للإتحاد الأوروبي؛ لأنه من الصعب جداً حصول موافقة جميع الدول الأعضاء في الإتحاد بقبول بلد جديد منفصل عن بلد آخر".

ويأمل الإستقلاليون الاسكتلنديون انتزاع تعديل للمعاهدات الأوروبية يسمح لهم بالبقاء ضمن الإتحاد الأوروبي قبل الإستقلال فعلياً [٦].

---

[١] الملحق رقم /١٣/.

[2] Charles Grant, **How Brexit will unfold – Britain will get a deal, but it'll come at a price**, The Guardian, 9/11/2017.

[٣] **الإتحاد الأوروبي يخشى تحول استقلال اسكتلندا إلى عدوى**، جريدة الوسط البحرينية،عدد٤٣٩١، ١٤/٩/٢٠١٤.

[4] Carlos Closa, **Secession from a Member State and Withdrawal from the European Union: Troubled Membership**, Cambridge University Press, London, 2017, pp 6-8.

[5] https://www.noonpost.org/ **ارتياح أوروبي من فشل تصويت إنفصال اسكتلندا وخوف من تنامي النزعة القومية**، ٢٣/٩/٢٠١٤ تاريخ الدخول ٢٠/٥/٢٠١٨.

[6] Gery Hasan- Rusel Gunson, **Scotland, the UK and Brexit: A Guide to the Future,** Luath Press Limited, UK, 2017, p 65.

٢) **إسبانيا**

إشتبكت المعطيات الجغرافية والإقتصادية والتاريخية في إقليم كتالونيا[١] في إسبانيا لتفرز التوجهات الإنفصالية الراهنة التي تضرب إسبانيا ووحدتها الجغرافية والسياسية والتي تشكل شرخاً في جدار البيت الأوروبي الذي كان يُعتبر عصيّاً على التفكك بفعل المنظومة الديمقراطية العريقة.

فالمطالب الإنفصالية تشكل تعبيراً عن عمق الشعور بالهوية الكتالونية المتميزة، والتي تجسدت في كيان شبه مستقل خلال القرنين الحادي والثاني عشر ميلادي وأثناء الحكم الجمهوري في إسبانيا منذ عام ١٩٣١، وتعمَّق الشعور في عهد الجنرال فرانكو الذي ألغى الحكم الذاتي للإقليم، إلى حين عودة الملكية عام ١٩٧٥ لتعيد للكيان حكما ذاتيا موسعاً.

ولعل الصراع بين إقليم كتالونيا والعاصمة مدريد، مُتخم بصراعات الهوية والنفوذ الإقتصادي وبآثار الإجراءات التي بدأت الحكومة الإسبانية باتخاذها لإحباط إنفصال الإقليم عن البلد الذي يعاني - أصلاً - أزمة إقتصادية كبيرة بعد الإنهيار العالمي عام ٢٠٠٨[٢]، حيث يرى سكان الإقليم أن ثرواتهم كانت الرافعة الإقتصادية للبلد المنهك، فنسبة الإقتصاد الكاتالوني تُمثِّل ١٧% من إجمالي الاقتصاد الإسباني المقدر بنحو ١,٢٣٢ ترليون دولار وتساهم سنوياً بحوالى ٢٦٧ مليار دولار في الدخل الإسباني (حسب إحصائيات يورو ستات لعام ٢٠١٦)[٣].

ويمكن لكتالونيا، ذات الحكم الذاتي حالياً، أن تصبح واحدة من أهم دول الإتحاد الأوروبي المتوسطة الحجم في حال تحقيق الإنفصال، فلديها حكومة مستقلة وبرلمانها وشرطتها الخاصة ونظامها التربوي والخدمات الإجتماعية الخاصة بها [٤].

وقد شكّلت رغبة سكان الإقليم في الإستقلال عاملاً هزّ إسبانيا وهدد الإتحاد الأوروبي الرافض للتوجهات الإنفصالية، ف بالمقابل أكد رئيس البرلمان الأوروبي أنطونيو تياني أن لا أحد في أوروبا سيعترف بإنفصال كتالونيا، معتبراً أنه عمل خارج القانون، واعتبرت معظم دول الإتحاد أن الأمر يعد قضية داخلية إسبانية، في تأييد واضح لموقف إسبانيا والإتحاد [٥].

---

[١] انظر الملحق رقم /١٤/.

[2] Raphael Minder, **The Struggle for Catalonia: Rebel Politics in Spain**, Hurst & Co. Publisher Ltd, London, 2017, 1st edition, p 240.

[٣] موسى مهدي، **ما ستخسره إسبانيا في حال انفصال أغنى مقاطعاتها؟** جريدة العربي الجديد، لندن، ٢٠١٧/٩/٢٧.

[٤] فاطمة شوقي، **عدوى الإنفصالات تضرب أوروبا**، جريدة اليوم السابع، ٢٠١٧/١٠/٢١.

[5] Xavier Morató, **Catalonia: A New Independent State in Europe: A Debate on Secession within the European Union,** Routledge, London, 2016, pp190-194.

هذه المواقف الأوروبية تعبِّر عن خشية حصول شرخ في الهيكل الأوروبي لأنها تعي تبعاته الخطيرة في تفشي النزعات الإنفصالية وفق "نظرية الدومينو". وعلق البروفسور جان ميشال دوفليه على إمكانية انتقال عدوى كتالونيا بأن "الإتحاد الأوروبي عاجز عن إدارة شؤون أوروبا الـ ٢٨ دولة، فكيف سيتم ذلك مع ١٢٤ دولة"[١].

٣) **إقليم الباسك**[٢]

بعد استفتاء كتالونيا إتّجهت الأنظار إلى إقليم إسباني آخر هو إقليم الباسك المتمتِّع بحكم ذاتي وصلاحيات موسعة منذ ١٩٧٠.

نظمت "حركة إيتا الإنفصالية"[٣] عملاً مسلحاً للمطالبة بإنفصال الإقليم، قبل تتخليها عن أسلحتها في تشرين الأول عام ٢٠١١[٤]، وترجيحات إنتقال العدوى الإنفصالية لهذا الإقليم محدودة؛ لأنه يتمتع أصلاً بحكم ذاتي أوسع من كتالونيا على الأخص في المجال الضريبي.

وقد خفتت حمّى الإستقلال في إقليم الباسك الذي تتقاسمه إسبانيا وفرنسا، منذ أن أعلنت حركة "هيري باتاسونا"، الذراع السياسية لمنظمة "إيتا"، حل نفسها في كانون الثاني ٢٠١٣.

إلا أن الإئتلاف اليساري "آه بيلدو" - القوة السياسية الثانية في الباسك - يُطالب بالإستقلال ويؤيد ١٧% من الباسكيين الإستقلال و٤٢% الحكم الذاتي، وفقا لاستطلاع أُجري نهاية عام ٢٠١٦[٥].

وتعد بلاد الباسك (الجزآن الاسباني والفرنسي) من أكثر المقاطعات المطالِبة بالإنفصال عن إسبانيا وفرنسا، وقد شهدت هذه المقاطعات أعمال عنف دموية في العقدين الأخيرين من القرن الماضي، علماً أن الجزء الإسباني من بلاد الباسك يتمتع بحكم ذاتي واسع الصلاحيات، لكن أكثرية الباسكيين تطالب باستقلال حقيقي وبتكوين دولة باسكية واحدة.

٤) **فرنسا**

[١] موسى عاصي، **أوروبا تتحد في مواجهة "خطر" إنفصال "كتالونيا"**، جريدة النهار ٢٠١٧/١٠/٤.

[٢] انظر الملحق رقم /١٥/.

[٣] صنّفتها الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي كـ **"منظمة إرهابية"**، مسؤولة عن مقتل ٨٢٩ شخصا خلال ٤٠ عاما من العنف.

[4] **ETA commitment to disarm labelled a 'farce'**1/3/2014, https://www.france24.com.

[٥] حجزت الشرطة الإسبانية عدة ملايين من أوراق التصويت، بعد صدور قرار المحكمة العليا بعدم جواز الاستفتاء باعتباره ينتهك دستور إسبانيا.

أشارت زعيمة حزب اليمين مارين لوبان بأن مصير بلادها قد يشابه مصير بريطانيا فيما لو وصل حزبها للحكم [1]، مع العلم أن الدستور في فرنسا يسمح بإجراء إستفتاء شرط أن يتم إقتراحه من قِبل رئيس الجمهورية.

وبالنسبة للتحركات على صعيد الداخل الفرنسي، نوجز ما يلي:

- ✓ تتمتّع جزيرة كوررسيكا المتوسطية[2] بوضع خاص يمنحها المزيد من السلطات. وبعد أكثر من ٤٥٠٠ هجوم شنتها "جبهة التحرير الوطني في كورسيكا"، أعلنت المنظمة المسلحة السرية في حزيران ٢٠١٤ التخلّي عن السلاح من أجل تعزيز العملية السياسية.

فالجمعية الوطنية في كورسيكا أقرّت العديد من الإصلاحات مثل الإعتراف باللهجة المحلية كلغة رسمية إلى جانب الفرنسية، ونظام ضريبي محدّد، وإيراد ذكر كورسيكا في الدستور الفرنسي،لكن باريس لم توافق على هذه المطالب[3].

ونتج عن تحالف الإستقلاليين والمطالبين بمزيد من الحكم الذاتي، تشكيل أكبر قوة سياسية تتصدرها الجمعية الوطنية في كورسيكا عام ٢٠١٥. وفي حزيران٢٠١٧، انتخبت كورسيكا ثلاثة نواب من هذا التحالف لتمثيلها في البرلمان الفرنسي ورفع صوت مطالبها عالياً وتحقيق استقلالها.

- ✓ زار الرئيس الفرنسي إيمانيول ماكرون في الرابع من أيار ٢٠١٨ أرخبيل "كاليدونيا الجديدة"[4] في جنوب المحيط الهادئ الذي يسعى لتنظيم استفتاء تقرير مصير في ٤ تشرين الثاني ٢٠١٨ بحلول الذكرى العشرين "لاتفاق نوميا" الذي ينص على إنهاء الاستعمار بشكل تدريجي[5]. وأظهر استطلاع للرأي معارضة ٥٩،٧% للانفصال، مقابل ٢٢،٥% تأيداً، فيما ١٧،١% لم يحسموا أمرهم بعد[6]، وهناك إحتمال نشوب العديد من الخلافات في مرحلة "ما بعد الاستفتاء".

٥) <u>دول البلقان</u>

---

[1] Darroch Lyons, **Frexit, Nexit, or Oexit? Who will be next to leave the EU**, The Gaurdian, 2016, p 67.

[2] انظر الملحق رقم /١٦/.

[3] Adam Nossiter, **Is Corsica the Next Catalonia?** The New Yorks Times, 1/12/2017.

[4] انظر الملحق رقم /١٧/.

[5] انظر نص إتفاقية "نوميا": http://context.reverso.net/

[6] **كاليدونيا الجديدة: حان وقت الاستقلال عن فرنسا**، وكالة فرنس برس، نقلاً عن جريدة المدن الإلكترونية، ٢٠١٨/٥/٤. https://www.almodon.com/

الأوضاع في دول البلقان[1] متوترة، فمثلاً: إقليم فوفودين في صربيا لديه طموحات إنفصالية. وفي البوسنة أيضاً من المُرجّح أن يطالب الشق الصربي بتنظيم استفتاء[2].

٦) بلجيكا

كانت بلجيكا حتى عام ١٨٣٠ جزءً من هولندا، وتصارعت على أرضها عدد من القوى الأوروبية، إلى أن انفصلت بالثورة على هولندا، وأصبح المجتمع البلجيكي مقسَّما بين مجموعتين لغويتين: الهولندية والفرنسية، بالإضافة إلى أقلية بسيطة تتحدث الألمانية.

وتتنازع في بلجيكا قوميتان رئيسيتان: "الفلامنديون" الناطقون باللغة الهولندية (٥٨% من تعداد سكان البلاد) والوالونيون الناطقون بالفرنسية (٣٢%)، فضلا عن قومية ثالثة ناطقة بالألمانية. ويُطالب حزب "المصلحة الفلاندرية" بإنفصال الإقليم الثري وإقامة دولة فلاندرية مستقلة[3].

فإقليم الفلاندر[4] الناطق باللغة الهولندية يضم حركة إنفصالية قوية نجحت في تعزيز موقعها كأول حزب في البلاد خلال الانتخابات التشريعية عام ٢٠١٤ حيث حازت ٥٠ مقعدا من مجموع ١٢٤، مع العلم أن نظامها تقريباً فدرالي ولديها برلمانها الخاص ويحتمل إحياء المسيرة نحو الإستقلال الذاتي عام ٢٠١٩.

٧) الدنمارك

✓ تقع جزر الفارو[5] بين البحر النرويجي وشمال المحيط الاطلسي وتتبع للدانمارك منذ ١٩٤٨ وتتمتع بحكم ذاتي وتُسيِّر أعمالها باستثناء مسائل الدفاع. عادت طموحات الإستقلال لها مع اكتشاف حقول الغاز والنفط أوائل هذا القرن. ويأمل أنصار الإستقلال أن يُمكِّنها ذلك من تحقيق إستقلال إقتصادي خاصةً أن

---

[1] تتألف من عشرة دول هي: رومانيا، بلغاريا، صربيا، كرواتيا، البوسنة والهرسك، ألبانيا، مقدونيا، سلوفينيا، الجبل الأسود، كوسوفو. انظر الملحق رقم /١٨/.

[2] خالد فلحوط، **"أوروبا الجديدة".. تحذيرات من خطورة دومينو الانفصال والحروب الأهلية**، جريدة تشرين السورية، ٢٠١٧/١٠/١٦.

[3] Milan Schreuer**, Catalan Separatists Want Independence. Who Else?** The New Yorks Times, 17/12/2017.

[4] انظر الملحق رقم /١٩/.

[5] انظر الملحق رقم /٢٠/.

موارد هذه الجزر الرئيسية تقتصر على الصيد البحري. ومن المتوقع أن تنظِّم هذه الجزر استفتاء في العام ٢٠١٨[١].

- ✓ كذلك هناك العديد من الدعوات في جزيرة جرينلاند[٢]، من أجل إجراء مفاوضات لاستقلالها. ويبرز اسم فيتوس كوجاوكتسوق، من حزب "سيموت" في العاصمة نووق، الحزب الأكبر في الجزيرة، بدعواته المتواصلة لمنحهم حق تقرير مصيرهم، ويرسل رسائل للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان تنتقد بشدة رفض الدنمارك منح جرينلاند كامل الصلاحية لنقل الحكم الذاتي إلى استقلال وطني[٣]. زادت في السنوات الأخيرة الدعوات الإنفصالية وزادت معها الأصوات الداعية لتقرير المصير والإستقلال.

٨) **إيطاليا**

ترى نسبة من الإيطاليين الشماليين بأنها لا تنتمي لإيطاليا، ولعل الأقوى بين الداعين للإنفصال هي "رابطة الشمال" التي تدعم تشكيل دولة خاصة تحت إسم "بادانيا" تمتد على نحو نصف جغرافية إيطاليا وسط وشمال البلاد، ويعيش فيها ما يقرب من ٣٤ مليون شخص، وقد نظِّم استفتاء غير رسمي في فينيتو[٤] عام ٢٠١٤ للإنفصال، صوت فيه نحو ٨٨% من الناخبين إيجاباً.

وقد أظهرت نتائج استفتاءين أجريا في ٢٣ تشرين الأول ٢٠١٧ نسبة من صوتوا بـ"نعم" للحكم الذاتي بأكثر من ٩٨% من سكان فينيتو، و٩٥% من سكان لومبارديا، (شارك في التصويت ٦٠% من سكان فينيتو و٤٠% من سكان لومبارديا)[٥] وهو ما يُفيد توسع النزعات الإستقلالية في أوروبا والمبنيّة على أساس عنصري الهوية والثروة.

فقد برزت دعوات إنفصالية في: صقلية جنوبي البلاد، وسردينيا غربها، وحاز استفتاء عام ٢٠١٤ نسبة ٦٣% من الأصوات تأييداً حول استقلال البندقية رغم تمتعهما بالحكم الذاتي[٦].

٩) **ألمانيا**

تواجه النزعات الإستقلالية المبنية على اللغة والهوية والثروة في إقليم بافاريا[٧] - الأغنى في ألمانيا (يوفر ٣٤% من الناتج المحلي للبلاد)- حيث أشار مركز دراسات الرأي العام في ألمانيا (معهد

---

[١] **هل يذكي استفتاء كتالونيا طموحات حركات إنفصالية أخرى في أوروبا؟** http://www.france24.com/

[٢] تعتبر غرينلاند مهمة من الناحية الاستراتيجية بالنسبة للجيش الأميركي حيث أن أقصر طريق من أميركا الشمالية إلى أوروبا يمر عبر جزيرة القطب الشمالي. انظر الملحق رقم /٢١/.

[3] Andy McSmith, **The Big Question: Is Greenland ready for independence, and what would it mean for its people؟** The Independent, London, 27/11/2008.

[٤] انظر الملحق رقم /٢٢/.

[٥] **تعرّف على إقليمي "لومبارديا وفينيتو" الساعيان للانفصال عن إيطاليا**، جريدة اليوم السابع، ٢٣/١٠/٢٠١٧

[٦] انظر الملحق رقم /٢٣/.

[٧] انظر الملحق رقم /٢٤/.

يوجوف) إلى أن نحو ٢٣% فقط من سكان الإقليم يؤيدون الإنفصال، لكن المحكمة العليا حسمت في قرارها عدم صحة أي استفتاء للخروج عن الدولة؛ لأن القانون الدستوري لألمانيا لا يسمح للدول الفردية بالإنفصال ولأن جمهورية ألمانيا الإتحادية هي دولة قومية قائمة على القوة التأسيسية للشعب الألماني، بحيث لا تعتبر الولايات "سادة على الدستور"[١].

١٠) السويد

ترفض إعتماد اليورو كعملة أوروبية موحّدة[٢]، واكتسب فيها اليمين تأييداً شعبياً كبيراً أخذ يرفع الصوت للمطالبة بإجراء استفتاء للإنفصال من الإتحاد. وقد زادت المخاوف لدى الكثير منهم بعد أن استقبلت بلادهم مئات الآلاف من اللاجئين السوريين عام ٢٠١٥.

١١) أوكرانيا

أظهر استفتاء عام ٢٠١٤ أن سكان القرم (إقليما دونيتسك ولوغانسك) يؤيدون الإنفصال عن أوكرانيا واستعادة الهوية الروسية[٣]، وجاء ذلك بعد الثورة الأوكرانية في العام نفسه التي أطاحت بالرئيس فيكتور يانوكوفيتش وحكومته، حيث تظاهر محتجون معظمهم ينتمي للقومية الروسية طلبا للمزيد من التكامل مع روسيا، بالإضافة إلى حكم ذاتي موسع أو استقلال للقرم عن أوكرانيا. وفي نتائج استفتاء أجري في ١١ أيار ٢٠١٤ صوّت ٨٩,٧٣% لانفصال إقليم دونيتسك عن أوكرانيا وتأسيس جمهورية دونيتسك الشعبية وانضمامها لروسيا، كما وصوّت ٩٦,١٩% لانفصال إقليم لوغانسك عن أوكرانيا وتأسيس جمهورية لوغانسك الشعبية[٤].

١٢) رومانيا

يطالب نحو ١,٤ مليون شخص من أصول مجرية في منطقة سيكولي (في الوسط) بالإنفصال وتكوين دولة مستقلة[٥].

---

[1] Adam Taylor, **German court shuts down hopes for a breakaway Bavaria,** The Washington Post, 4/1/2007.

[٢] انظر الملحق رقم /٢٥/.

[٣] زياد منصور، **ماذا تخسر روسيا وأوكرانيا بانفصال دونيتسك ودونباس؟**، جريدة الجمهورية،٢٠١٤/٥/١١.

[4] **استفتاءات حالة دونباس ٢٠١٤**، تاريخ الدخول ٢٠١٨/٥/٢٦. https://ar.wikipedia.org

[٥] زهير حمداني، **أزمة كتالونيا ومؤشرات التصدع في البيت الأوروبي**، ٢٠١٧/١٠/٢٥ https://www.aljazeera.net تاريخ الدخول ٢٠١٨/٥/٢٢.

الفرع الثاني: أثر الإنفصال على وحدة أوروبا

بعد أزمة "البريكست" وهجرة السوريين[١]، ضربت عدوى الإنفصالات أوروبا وتعالت دعوات الإستقلال وأخذت تهدِّد الإستقرار السياسي والتعافي الإقتصادي ليس في أوروبا فحسب؛ بل وانتشرت أصداؤها في أصقاع العالم (ولايات **سانتا كاتارينا، وبارانا، وريو جراندي دوسول** في **البرازيل،** وولاية **كاليفورنيا** في **الولايات المتحدة**).

ولعل أهم أسباب ضعف الرابطة العصبية وعدم الشعور بالوحدة والتجانس بين الأقطاب الأوروبية هو فقدان التاريخ الموحّد لمعظم بلدانها ودوران كُل منها في فلك بعيد عن جيرانها، فضلاً عن تعارض المصالح الحالية لكل منها[٢]. ففي معظم طروحات الأحزاب الأوروبية نجِدُ صعوداً للمشاعر القومية والإنعزالية ودعوات للخروج من المنظومة الأوروبية وزيادة حضور اليمين في الأحزاب والبرلمانات المحلية والبرلمان الأوروبي. فالكيانات التي نشأت ضمن ترتيبات الحرب العالمية الأولى والثانية، مشكلتها الإقتطاعات الجغرافية لبلدانها إضافةً إلى استدعاء عنصر الهوية واللغة، وتُعبِّر في النهاية عن نزعة التفكيك وليس الوحدة.

بالمقابل يرى البعض أن المشاعر القومية للحركات الإنفصالية ليست سوى غطاء لمشاكل أكبر وأعمق في جسد أوروبا، كالإختلال في توزيع الثروة بين الأقاليم واستغلال المركز للأطراف الثرية؛ لأن معظم النزعات الإستقلالية تأتي من مناطق ثرية بمواردها ومزدهرة إقتصادياً.

فالإتحاد الأوروبي يواجه صعوبات جمة مع الوضع الإقتصادي المزري والبطالة المرتفعة في صفوف الشبان[٣] ونجا من الأزمة المصرفية العالمية فى ٢٠٠٧ ومن أزمات الدين التى كانت على وشك إخراج اليونان من منطقة اليورو فى ٢٠١٥[٤]. ولم يتعافَ تماماً من أزمة المهاجرين، ويخوض معركة مع هولندا وبولندا حول إصلاحاتهما الغير دستورية ويجرى مناقشات لتنظيم خروج بريطانيا من الإتحاد عام ٢٠١٩.

وزيادة على ذلك هناك مشكلة في الشرق مع تحركات روسيا في أوكرانيا وقلق دول بحر البلطيق التي تضم أقليات روسية قد تطالب بحكم ذاتي.

[١] انظر الملحق رقم /٢٦/.

[2] Lonnie Johnson, **Central Europe: Enemies, Neighbors, Friends**, New York: Oxford University Press, November 1996, p 175.

[٣] انظر الملحقين رقم /٢٧/ و/٢٨/.

[4] Paul Krugman, **The Conscience of a liberal: Austerity Arithmetic**, New York Times, 5/6/2016, p56.

وعلى ما يبدو، لم تفلح الأسس الديمقراطية في الدول الأوروبية، وقيم الحرية والتداول على السلطة والمواطنة والمساواة واعتبار الفرد قيمة أساسية في كبح نداء الهويات القومية والخصوصيات الثقافية وتجاوز خصومات التاريخ والجغرافيا والأنانية الإقتصادية.

صحيح أن مسؤولوا الإتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي لم يُخفوا ارتياحهم لنتيجة تصويت إسكتلندا برفض الإستقلال عن بريطانيا، إلا أن بعضهم انتابه الخوف من أن تكون سُبحة النزعات الإنفصالية قد فلتت من عِقالها وتفرّقت في الإتحاد على غرار تفكك الإتحاد السوفيتي.

فالرئيس الفرنسي السابق "فرانسوا هولاند" أبدى خوفه من إمكانية تفتيت أوروبا بعد زيادة مستوى التكامل بين بلدانها على مدى عشرات السنين[1]. وتُعد فرنسا من أكثر الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي مركزية ولا تبدي أي تعاطف يُذكر مع حركات الإستقلال.

وبالتالي، فليس سهلاً إرتجال المطالبة بالخروج من الإتحاد دون النظر في عواقب ذلك الأمر من كافةً النواحي، فكتالونيا مثلاً ستواجه الإحتمال المظلم للانتقال السريع من كونها محركاً اقتصادياً إلى بلد فقير ومعزول بعد أن كانت جزءاً من السوق الأوروبية الموحدة؛ لأن الفضل في معظم نجاحها الإقتصادي كان دخول إسبانيا فى الإتحاد الأوروبي عام ١٩٨٦، وسيكون من العبث أن تنفصل كتالونيا عن إسبانيا لأن هذا سيهدد مصيرها هي قبل أن يُهددّ التكامل الأوروبي، وبشكل عام تواجه الأقاليم الجديدة خطر الفقر والعزلة.

في الواقع، فإن أوروبا تخاف انتقال العدوى الكتالونية إلى مناطق أخرى تعيش الحالة الكتالونية وتحاول أيضاً الإنفصال عن الدولة، وهذا ما يفسر عدم صدور أي تعليق على أعمال العنف التي مارستها الشرطة الإسبانية واجتاحت كتالونيا وأدّت إلى سقوط مئات الجرحى[2].

وإذا كانت الدعوات الإنفصالية تلقى ترحيباً من التيارات اليمينية في أوروبا، فإن نخباً وقوى سياسية ومجتمعية عديدة ترى أن بروز دعوات الإستقلال داخل الإتحاد الأوروبي في حد ذاته مؤشر سلبي وخطير، وأن إنفصال أي إقليم -خصوصا في غرب وشمال أوروبا-، يُعدُّ ضربة موجعة للمشروع الأوروبي الواحد. فإمكانية زعزعة استقرار القارة الأوروبية كبير جداً وخطير، ومَشاهِد العنف والإستفتاءات تفتح باب النقاش حول مسألتي ديمقراطيتها ودستوريتها.

---

[11] Eric Maurice**, Hollande: EU will be multi-speed or will explode**, 6/3/2017, https://euobserver.com/ checked: 28/5/2018.

[٢] زهير حمداني، **أزمة كتالونيا ومؤشرات التصدع في البيت الأوروبي،** ٢٠١٧/١٠/٢٥ https://www.aljazeera.net تاريخ الدخول ٢٠١٨/٥/٢٢.

وتُظهر هذه المعطيات أن الجسد الأوروبي ليس معافى تماماً من حُمّى القوميات ونزاع الهويات، وليس مُحصَّنا من عدوى الإنفصال وارتدادات الأزمة الكتالونية. وفي غياب الطابع العنفي في حل المسألة إجمالاً (مقارنةً بالأسلوب العربي)، تبقى طبيعة المعالجة كامنة في أسس البناء الأوروبي بذاته وتقاليده الديمقراطية ومرونة قوانينه وديناميكية نزعات الإستقلال ذاتها.

وبعد ان استفضنا الحديث عن الحركات الإنفصالية التي تهدد الإتحاد الأوروبي وبحثنا في أسبابها وبوادر الإنقسامات التي بدأت تشُقُّ طريقها نحو الوجود وتشُقُّ معها الصف الأوروبي، سننتقل في الفصل الثاني للبحث في السيناريوهات والإحتمالات المطروحة لمستقبل الإتحاد والوقوف عند المصاعب والتحديات التي تقف حجر عثرة في سبيل إتمام خطط الإنقلاب وإفشال مشروع الإتحاد، ومقاربة انهيار الحلم الأوروبي وتأثيراته أوروبياً ودولياً.

الفصل الثاني

صُور ترسيم مستقبل الإتحاد الأوروبي

الكثير من الأسئلة تُطرح حول مستقبل الإتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا واحتمال خروج دول أخرى تسعى لاستقلال خياراتها بعيداً عن الإلتزام بالسياسة المركزية، فضلاً عن الأقاليم التي تسعى لتكوين دول جديدة وفقاً لما سبق بيانه.

فما بعد استكمال إجراءات خروج بريطانيا ربما يتخلى الإتحاد الأوروبي عن أحلامه بتحقيق إتحاد سياسي ويتحوّل إلى "مجرد سوق منفرد". وأصبح الجدال والنقاش حول أحد خيارين:

فإما أن تتحول أوروبا لاتحاد يوفر تجارة وأعمالاً للأعضاء فيه، أي إتحاد إقتصادي ضمن مصالح ومنافع مشتركة، أو أن يتجه نحو علاقة إتحادية سياسية توفر له مقعداً على طاولة "الشؤون الدولية" في العالم وبين القوى الكبرى.

وقد دعت المفوضية الأوروبية قادة الإتحاد والبرلمان الأوروبي لاتخاذ قرار بشأن كيفية تطور التكتل بحلول عام ٢٠٢٥[١]. ومن بين السيناريوهات التي تم طرحها لمستقبل الإتحاد:

- **<u>الإستمرار</u>**

بحيث يظل الإتحاد الأوروبي في مساره الحالي مع تركيز وتحديث أجندته الإصلاحية للحفاظ على وحدة التكتل، رغم حؤول الخلافات الكبيرة بين الدول الأعضاء دون التعاون في مجالات معينة.

- **<u>السوق الموحدة فقط</u>**

عبر الإبقاء على علاقاته الموحدة في السوق من دون إتفاق سياسي بارز وثابت على الساحة الدولية، فيتم إلغاء المركزية وتصبح السوق الموحدة القوة الملزمة الوحيدة للتكتل. ولا يكون هناك تعاون في مجالات الهجرة والأمن والدفاع، وتصبح للدول مساحة أكبر من الحرية في اتخاذ القرارات مع قدرة أقل على العمل الجماعي.

---

[١] **خمس سيناريوهات لمستقبل الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا**، جريدة البيان الكويتية، ٢٠١٧/٣/٢.

- **الإتحاد حسب الرغبة**

حيث يتم توثيق التعاون بين الدول والإتحاد حسبما تختار تعميق شراكاتها في مجالات معينة. وبالرغم من سماح هذا السيناريو وجود مستويات مختلفة من التعاون والمحافظة على وحدة الإتحاد؛ إلاّ أن مواطني الإتحاد الأوروبي يُصبحوا ذوي حقوق مختلفة حسب تحالفات بلادهم.

- **تكثيف التعاون**

وهو ما يسمح بتكامل متسارع بين الدول الأعضاء للإتحاد الأوروبي ويُكسِب الإتحاد مزيداً من القوة في عملية صنع القرار وتبادل الموارد على مستوى التكتل بما في ذلك تكوين إتحاد دفاعي. كما ويسمح بتسريع وتفعيل آلية صنع القرار داخل الاتحاد. والسلبية الأهم في هذا الطرح أنه يزيد من صلاحيات الإتحاد على حساب الدول (الفدرالية) وهو ما تسعى الدول أصلاً للتخلص منه[١].

- **سلطات أقل بكفاءة أكثر**

أي أن يكون للاتحاد سلطات أقل على الدول الأعضاء، ولكن يتم العمل عليها بشكل أكثر كفاءة.

[١] راجع صفحة /١١/.

المبحث الأول

المصاعب والتحديات

إنّ الصراع على الهويّة الأوروبية ليس وليدَ أيامٍ وليالي؛ بل هو مبنيٌ على تراكم ثقافات وخلافات بين أقطاب أوروبا الشرقية والغربية، وهو في حدِّ ذاته تعبيرٌ عن التناقض بين نوعين من القوى:

١) قوًى أوروبيّة قوميّة ومُحافظة تخاف العولمة لأنّها على يقين من عجزها عن منافسة الصين والولايات المتّحدة. وبالتالي فإنّها تجنح نحو انعزاليّةٍ اقتصاديّةٍ يتم إرفاقها بخطابٍ قوميٍّ متشدّد.

٢) قوًى منفتحة على العولمة نتيجةً لارتباطها بالمركز الإقتصاديّ العالمي وثقتها بقدراتها التنافسيّة. تكمن مصلحة هذه القوى في تفكيك الإنعزاليّة الأوروبية، وتكريسِ خطابٍ متعدّدِ الثقافات يتيح لها الاستفادةَ من قدرات المهاجرين الإقتصادية من أجل إحياء سوق العمل الأوروبية المهدّدة من جرّاء شيخوخة القوى العاملة في القارّة العجوز.

ونظراً لعمق إرتباط الأسواق العالمية والأسواق الإلكترونية ببعضها البعض وانفتاحها العريض، وما يلعبه الإتحاد الأوروبي كمركز ثقل في قلب العالم وتُشكيله صلة وصل بين الشرق والغرب، فإنه من البداهة بأن تنعكس أحداث أوروبا على أصقاع العالم من أقصاه إلى أقصاه.

وعليه، سنناقش في المطلبين التاليين، الإنعكاسات الإقتصادية ثم نبحث في التأثيرات الدولية الناجمة عن تأثير الواقع الأوروبي.

المطلب الأول

الإنعكاسات الإقتصادية

كثيرة هي تجارب التكامل التي عرفها العالم بين مجموعة من الدول التي تربطها علاقات إقتصادية وجغرافية جعلتها أقرب إلي التعاون فيما بينها. ومن بين هذه التجارب التجربة الأوروبية حيث تشترك معظم دول أوروبا في السوق المشتركة التي تُعتبر من أهم الوحدات الإقتصادية بين الدول، وهي تعمل مجتمعة على إنعاش النمو الصناعي وزيادة العمالة وتوفير السلع والخدمات، وتشجع التجارة بين الدول الأعضاء عبر إزالة الحواجز الجمركية والتجارية والحواجز الأخرى.

وتتاجر الدول الأوروبية بصفة رئيسية فيما بينها فضلاً عن دول أخرى خارج أسواقها المشتركة. ومن الشركاء الآخرين في التجارة الأوروبية الولايات المتحدة واليابان والصين[١] بالطليعة. فالإتحاد الأوروبي يفتح أسواقه أمام البضائع الأميركية؛ لكنه يريد تجنب صدام مع الولايات المتحدة لا سيما بعد أن فرض الرئيس ترامب رسوماً جمركية بنسبة ٢٥% على واردات الصلب و١٠% على ورادات الألمنيوم نظراً لاعتبارات تتعلق بالأمن القومي، مما دفع المفوضية الأوروبية إلى فرض رسوم جمركية على الورادات الأميركية لسلع بقيمة ٢,٨ مليار يورو سنوياً[٢].

وتستورد أوروبا أيضًا المواد الخام كالبترول من دول الخليج وتصدر السلع المصنعة[٣]، كما ويُعد الفحم الحجري من واردات القارة الرئيسية، والحبوب والنفط من صادراتها الرئيسية بالإضافة إلى الكيميائيات والملابس والمنسوجات والآلات والعربات بأنواعها.

أما مستوى المعيشة في الكثير من الدول الأوروبية مرتفع مما يجعل الناس قادرين على شراء كميات كبيرة من السلع الاستهلاكية، فأصبحت تجارة التجزئة (Retail) مصدر رزق للكثير من الأوروبيين.

وإن كانت حرية التجارة بمفهومها الحديث تعني[٤]:

-) التخلّص من القوانين والتعليمات التي تحد من حرية الفرد في ممارسة أعماله الخاصة التي لا تتعارض مع القانون.

-) حرية المنافسة الحرة ومنع تدخل الدولة في الملكية الفردية ومنع الإحتكارات باستثناء ما يتعلق بالصناعات الجديدة.

فإن العامل الحاسم في تطور الإقتصاد الأوروبي كان سهولة وانسياب الأفكار البريطانية في المدرسة التقليدية للتطور ومواكبة الحداثة التي أوجدها المفكر آدم سميث وقام بتحصينها وتوسيعها توماس مالتوس، دايفيد ريكاردو، جايمس ميل وجون ستروت ميل[٥].

ونظراً للباب المفتوح على مصراعيه مع العالم أجمع، سيكون من الطبيعي أن تنعكس أزمات الإقتصاد الأوروبي على العالم أجمع وأن تتأثر بالأزمات العالمية على حدٍ سواء.

---

[١] انظر الملحقين رقم /٢٩/ و/٣٠/.

[٢] **دول الاتحاد الأوروبي تساند خطة للرد على الرسوم الجمركية الأمريكية**، وكالة رويترز، ٢٠١٨/٦/١٤. https://ara.reuters.com، تاريخ الدخول ٢٠١٨/٦/٢٠.

[٣] انظر الملحق رقم/٣١/.

[4] Heinrich Friedlaender - Jacob Oser, **Economic History of Modern Europe,** Prentice-Hall, New York, 1998, p18.

[5] Ibid, p8.

الفرع الأول: أزمات الإقتصاد الأوروبى المتلاحقة

سعت الدول الأعضاء إلى تحقيق مجموعة من أهداف النظام النقدي الأوروبي[1] عبر:

- خلق سوق مالي أوروبي واسع يقوم على أسس موحدة.
- إيجاد دور فعّال للعملة الأوروبية الموحدة على المستوى الدولي.
- إتباع سياسة نقدية واحدة في الاتحاد الأوروبي بالتوازي مع سياسة تجارية وزراعية مشتركة.
- تلافي سلبيات ومخاطر تقلبات أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء وتأثيراتها السلبية على أداء الشركات وحركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.
- خلق المزيد من الشفافية في الأسعار والتكاليف وزيادة المنافسة ورفع معدلات النمو.

ولكن عندما بدأت أزمة منطقة اليورو في ٢٠١٠ تسببت في أزمة عبر الحدود وأدت إلى توقف تدفقات رأس المال. وهذا التوقف المفاجئ في تمويل الإستثمارات أثار مخاوف حول الجدوى من البنوك كما في حالة اليونان.

وقد شاع إستخدام مصطلح الديون السيادية [2] (Sovereign Debts) خلال الأزمة الإقتصادية التي بدأت في نهاية عام ٢٠٠٩ وبداية عام ٢٠١٠ حينما تراكم الدين الحكومي في بلدان منطقة اليورو.

وتتمثل الديون السيادية في سندات تقوم الحكومة بإصدارها بعملة أجنبية وتقوم بطرحها للبيع لمستثمرين من خارج الدولة، فهو يمثل شكلاً من أشكال الإقراض. ولذلك كان على الحكومات أن تكون قادرة على الوفاء بديونها في شكل سندات بالعملة الأجنبية وأن يكون لها هيكل تدفقات نقدية من النقد الأجنبي، حرصاً منها على ثقتها لدي المستثمرين الأجانب[3].

وتُعد اليونان أول من دق ناقوس الخطر تجاه أزمة الديون في منطقة اليورو، عندما تأهل الحزب الإشتراكي بالبلاد لتسيير دفة الحكم بعد نجاحه في الإنتخابات ونهاية حكم اليمين، عند ذلك صرّح وزير المالية الجديد "جورج باباكستنتينو" بأن الأرقام المُقدمة عن العجز الحقيقي في الموازنة العامة اليونانية يقدر ب ١٢,٨% بدلا من ٣,٦% وهو أضعاف ماصرّحت به الحكومة اليمينية السابقة لرغبتها في دخول في عضوية دول منطقة اليورو وهو ما أدى بالتالي إلى ارتفاع نسبة الفائدة على هذا الدين، وأصبحت الحكومة اليونانية عاجزة عن تسديد ديونها[4].

---

[1] محمد كمال-فؤاد نهرا، **صنع القرار في الإتحاد الأوربي والعلاقات العربية-الأوروبية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١، ص٣.

[2] سعد صالح-محمد عبد العزيز، **الأزمة المالية والمصرفية السيادية الناجمة عن الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨**، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، العدد ٣٣، المجلد ١١، ٢٠١٥، ص٣٢٧.

[3] نور الدين بوالكور، **أزمة الدين السيادي في اليونان الأسباب والحلول**، مجلة الباحث، العدد ١٣، ٢٠١٣، ص٦٠.

[4] رضا الشكندالي، **تداعيات الأزمة الأوربية ومتطلبات النمو**، مجلة المغرب الموحد، العدد ٨، ٢٠١٠، ص ١٨.

وهناك جملة من الأسباب ساهمت في إنتشار تأثير أزمة الديون اليونانية في منطقة اليورو ونقلت عدوى الأزمة في بقية الدول الأوربية، نذكر منها:

-) ضخامة مشكلة الديون السيادية التي يواجهها الإقتصاد اليوناني الذي يقع على عاتقه ديوناً قيمتها ٢٤٢,٨ مليار يورو من جراء خطتي إنقاذ عامي ٢٠١٠ و٢٠١٢، تشمل أيضا سندات حكومية يونانية تحملها البنوك المركزية الأوروبية[١].

-) الإنهاك الذي ضرب كلاً من الإقتصاد العالمي والأوروبي بسبب كثرة النفقات التي تحملاها لمواجهة الأزمة المالية العالمية.

-) الخلافات بين دول الإتحاد الأوروبي حول ضرورة التدخل لإنقاذ اليونان من الإفلاس، وكذلك حول دعوة صندوق النقد الدولي للمشاركة في برنامج الإنقاذ ما أدى إلي التأخر في معالجة الأزمة[٢].

فانتشرت ظلال الأزمة وتشعبت في أنحاء أخرى من دول منطقة اليورو، حيث تراكم الدين الحكومي في ثلاث بلدان وهي: اليونان، إيرلندا والبرتغال، ثم ما لبثت أن إمتدت إلى عدة دول أوربية أخرى وأصبحت خطراً يهدد بالإنتشار في إسبانيا وإيطاليا اللذان يحتلان المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي في إقتصاد منطقة اليورو[٣].

وهذه عينة من بعض الدول الأوروبية التي مستها الأزمة مع نسبة الدين الذي بلغته فيها:

-) البرتغال: تعد البرتغال من أضعف الدول في منطقة اليورو إقتصاديا، فأزمتها ترجع لعدة عقود من الضعف والتباطؤ في النمو الإقتصادي مقارنة مع بقية دول المنطقة، وقد بلغت نسبة الدين في البرتغال ٧٨ مليار يورو مايعادل ١١٠ مليار دولار[٤].

-) إسبانيا: عصفت بها الأزمة بشكل عنيف بسبب فقاعة سوق العقار الإسباني، وقد بلغت نسبة الدين الـ ٦٢,٨% من الناتج المحلي الإجمالي سنة ٢٠١٠.

-) بلجيكا: بلغ دين بلجيكا نسبة ١١٠% من الدخل القومي وهي الأعلى بعد اليونان وإيطاليا، حيث وصلت نسبة العجز إلى ٥% وقامت الحكومة بتمويل الدين الخارجي من صناديق التأمين ما حافظ على سمعتها في الأسواق المالية العالمية بسبب عدم لجوئها إلي قروض خارجية[١].

---

[١] مايا جريديني، **ما قيمة الديون التي تثقل كاهل اليونان**، مجلة الأسواق العربية، دبي، ٢٠١٥/٦/٣٠.

[٢] أوكيل نسيمة وآخرون، **الأزمة المالية في منطقة اليورو"أسباب نشوبها وإنتشارها"**، مجلة البحوث الإقتصادية، العدد ٦١، ٢٠١٤، ص١٩-٢١.

[٣] انظر الملحق رقم /٣٢/.

[٤] عبد اللطيف درويش،**اليورو في مواجهة التحديات**، مركز الجزيرة للدرسات، ٢٠١٢، ص ٤.

إضافة إلى الدول السابقة نذكر دولاً أوروبية أخرى طالتها الأزمة مثل: إيرلندا، قبرص، إيطاليا، فرنسا، ألمانيا... إلا أن ألمانيا وفرنسا وإيطاليا كانوا الدول الأقل تأثراً وضرراً مقارنة باليونان والبرتغال، وهو ما جعل نسبة الضرر تتفاوت من دولة إلى أخرى.

ورغم الإصلاحات التي بوشر بها في الإقتصاد الأوروبي فإن بعض الدول ما زالت منكشفة على مخاطر ما لم تباشر بإصلاحات هيكلية. ففي إيطاليا مثلاً، لا يزال ينطوي الدين الحكومي المرتفع وديناميات الإنتاجية الضعيفة على مخاطر ذات امتدادات عابرة للحدود. فبحسب إحصائية أجراها مركز "يوروستات" فإن نسبة النمو في الإتحاد إنخفضت عام ٢٠١٦ من ٢,٥% لـ ٢,٤%[٢].

أما الدول الثماني الأخرى التي تتعين عليها معالجة أوجه قصور اقتصادي فهي: بلغاريا وفرنسا وألمانيا وآيرلندا وهولندا والبرتغال وإسبانيا والسويد. وتقرر رفع سلوفينيا من قائمة الدول التي تعاني من اختلالات. وهذه الدول تعترض على اقتراحات فرنسا التي تدعو إلى ميزانية مشتركة لمنطقة اليورو ووزارة مال موحدة، وتدعو إلى أن تجري المباحثات حول الإتحاد الإقتصادي والنقدي في سياق شامل مع مشاركة الدول التي لا تنتمي إلى منطقة اليورو إذا رغبت في ذلك.

وفي سياق متوازي، دعت ليتوانيا ولاتفيا وهولندا وفنلندا وإستونيا وآيرلندا والسويد والدنمارك (علماً بأن الأخيرتين ليستا عضوين في منطقة اليورو) إلى حصر الإتحاد المصرفي على إقامة صندوق أوروبي للنقد، واحترام قواعد الميزانية. ورغم إقرارها بوجود تباينات كبيرة في الإقتصاد وموافقتها على إجراء لقاءات منتظمة لحل هذه التباينات؛ إلا أنها رأت في الإصلاحات الكبيرة جداً مشروعاً فرنسياً تسعى من خلاله إلى إعادة السيطرة على القرار الأوروبي[٣].

وفي خطوة إيجابية مؤخراً، تم زيادة موازنة ٢٠١٨ للإتحاد الأوروبي بنسبة ١٤,١% عن عام ٢٠١٧ ليصل إجمالها إلى ١٤٤,٧ مليار يورو. والزيادة أتت لدعم مبادرات توظيف الشباب وتحقيق النمو ولتعزيز الأموال المخصصة لمجال البحوث والإبتكار فيما يعرف ببرنامج «ايراسموس بلس». وفى

---

[١] رواق خالد،**أثر أزمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوربية**، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، كلية العلوم الإقتصادية، الجزائر، ٢٠١٣، ص٨٩-٩٠.

[٢] راضية خبيزة، **الأزمة الإقتصادية لمنطقة اليورو وتأثيرها على الإتحاد الأوروبي**، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، كلية العلوم الإقتصادية، الجزائر، ٢٠١٥-٢٠١٦، ص ٥١.

[٣] لور الخوري، **فرنسا- وَهْمُ ماكرون: إحياء أوروبا... أو تفكيكها؟** جريدة الأخبار، بيروت، ٢٠١٧/٦/٢٩.

هذا السياق، تم تخصيص أموال بقيمة ٤٦,٥ مليار يورو (زيادة بنسبة ٥٤,٧% مقارنة بالعام ٢٠١٧) لمشروعات تعزز التماسك الاقتصادي والاجتماعي[١].

وبالتالي يبدو حالياً أن الإنتعاش الإقتصادي في أوروبا بكامل قوته رغم الشكوك المحيطة بانفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي (بريكست)، فيما تسجل اقتصادات دول منطقة اليورو انتعاشاً، حيث أشاد المسؤولون الأوروبيون إلى تخطي منطقة اليورو أزمة الدين، وأن أي تأثير لخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي سيكون تحت السيطرة.

الفرع الثاني: أسباب التدهور

بعد التعرف على أزمة منطقة اليورو(الديون السيادية)، وبوادر هذه الأزمة سوف نحاول التطرق سريعاً إلى الحركات السببية الإقتصادية لهذه الأزمة.

أولاً: أزمة الرهن العقاري

صُنِّفت أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأميركية التي بدأت في عام ٢٠٠٧ على أنها أكثر الأزمات الإقتصادية حدة منذ الحرب العالمية الثانية، حيث أدت إلى تذبذبات حادة في أسواق المال الأميركية[٢]. وفي منتصف سنة ٢٠٠٨، ظهرت آثار وتبعات الأزمة الإقتصادية وانعكست على أداء الإقتصاد العالمي الذي شهد حالة من الركود الإقتصادي حيث انخفض معدل النمو إلي ٢،٩%، وكان التأثير الأكبر في الدول المتقدمة حيث انخفض معدل النمو فيها إلى ٠,٢%، في كلا من الولايات المتحدة الأميركية ومنطقة اليورو واليابان[٣].

ولعل من أبرز أسبابها كان تخفيض مستوي الرقابة على الإقتصاد من خلال القرار الذي اتخذته كُلاً من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا عبر خفض القيود التشريعية على مختلف قطاعات الإقتصاد منها القطاع المالي والمصرفي[٤]. والخطير في الأمر أن آثار هذه الأزمة لم تقتصر فقط على الولايات المتحدة الأميركية؛ بل كان لها تأثير غير مباشر على حدوث الأزمة داخل منطقة اليورو بسبب

---

[١] عيسى بو قانون، **الاتحاد الأوروبي..خارطة الطريق لـ٢٠١٨..الرؤى والاستراتيجيات لتحقيق الأهداف المرجوة**، شبكة يورو نيوز الإخباريّة، https://arabic.euronews.com، ٢٠١٧/١٢/٢١.

[2] Jeffrey Friedman, **What Caused the Financial Crisis,** University of Pennsylvania Press, Philadelphia- Oxford, 2011, p 140-141.

[3] Albert Halm-Addo, **The 2008 Financial Crisis: The Death of an Ideology,** Dorrance Publishing Co., Pennsylvania, First Edition, p 15-18.

انظر أيضاً:

محمد العليان، **التطورات الإقتصادية والإجتماعية بدول الإمارات : ٢٠٠٥-٢٠١٠**، ٢٠١٢، ص ٨.

[٤] سامي السويلم، **أسلحة الدمار المالي الشامل**، السعودية: مركز أبحاث الإقتصاد الإسلامي، ٢٠٠٩، ص ٤

ما خلفته من آثار سلبية أدخلت معظم إقتصاديات الدول إن لم نقل الجميع مرحلة الركود الإقتصادي، وبخاصة منها إقتصاديات الدول الأوربية والدول الناشئة[1].

ثانياً: غياب الرقابة المصرفية

الرقابة المصرفية هي :"نوع من أنواع الرقابة التي تمارسها السلطات النقدية في البلاد للتحقق من سلامة النظم المصرفية والنقدية المطبقة والتأكد من صحة تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات المصرفية الصادرة من جهة، والإشراف والمراقبة سواء كان ذلك ممثلا في البنك المركزي أو مؤسسة النقد أو السلطة المخول لها القانون حق الإشراف والرقابة على البنوك من جهة أخرى" [2].

وتهدف الرقابة إلى:

- الحفاظ على إستقرار النظام المالي والمصرفي.
- دعم البنوك ومساعدتها والتنسيق معها.
- ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي.
- حماية المودعين.

وقد لعب النظام المصرفي في الإتحاد الأوربي دوراً سلبياً بسبب غياب الرقابة المصرفية في أغلب التعاملات المصرفية، حيث تم منح القروض والسندات بدون وجود أدنى ضمانات وهذا ما سهل عملية تفادي إرجاع القروض، وجعل أغلب الدول تعاني من التهرب الضريبي.

وعلت الأصوات لتشديد الرقابة على المصارف، ولزوم إيجاد كيان أوروبي في منطقة اليورو يتولى الرقابة على المصارف فيها للتركيز على استقرار منطقة العملة الأوروبية الموحدة. فالإنضباط الذاتي والرقابة الخفيفة أثبتا عدم كفايتهما في القطاع المالي، وشكّلت المصارف الصغيرة تهديداً للإستقرار المالي إلى تدمير السوق.

وتُعدُّ الرقابة المشتركة على المصارف الخطوة الأولى نحو قيام الإتحاد المصرفي منطقة اليورو، وهي الخطوة الحيوية لاستعادة الثقة بالمنطقة الرزاخة تحت وطأة الديون. وقد تم البدء بعنصر الرقابة لأنه لا يحتاج إلى تغيير في معاهدات الإتحاد الأوروبي، رغم مطالبة ألمانيا بحصر إجراءات الرقابة المركزية على جزء فقط من المصارف الأوروبية مقابل بقاء العدد الكبير من المصارف الصغيرة

---

[1] عبد الغاني بن علي، **أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية**، رسالة ماجستير: كلية العلوم الإقتصادية بجامعة دالي إبراهيم،الجزائر، ٢٠١٠، ص٩٧-٩٨.

[2] جلاوي رشيدة، **الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل آداء البنوك**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية بجامعة البويرة، الجزائر، ٢٠١٥، ص ٣٦.

وصناديق التوفير تحت الرقابة الوطنية. وصدرت تحفظات في هذا الاتجاه أيضا من مسؤولين في السويد وبريطانيا[١].

ولاستكمال الإصلاحات، أنيط بالبنك المركزي الأوروبي صلاحيات كبرى شملت جميع المصارف لناحية إجازة وسحب تراخيص والاضطلاع بعمليات التفتيش الموقعي، بالتعاون مع المشرفين الوطنيين للتحقق من صحة نماذج البنوك الداخلية وإجبارهم على أخذ احتياطات أخرى كالسعي للحصول على رأسمال[٢] وغيرها من المتطلبات التحوطية[٣] Prudential requirements

كما وأولته المفوضية الأوربية الإستقلال التام حيث تم تشكيل مجلس داخل البنك لتولي المهمة بما يضمن ابتعاد مهام السياسة النقدية والرقابة المصرفية عن باقي مكونات البنك. ويخضع للمساءلة أمام البرلمان الأوروبي والدول الأعضاء في منطقة اليورو، وتشمل سلطاته أيضا الرقابة على مؤسسات التصنيف الائتماني المرخص لها وإجراء اختبارات قدرة المصارف على تحمل الضغوط المالية وفرض معدلات رسملة محددة على المصارف ومراقبة مستويات مخاطر الائتمان لدى المؤسسات المالية[٤].

علماً أنه سيظل للسلطات المصرفية الوطنية وكذلك الهيئة المصرفية الأوروبية دور في مراقبة القطاع المصرفي لأن المفوضية الأوروبية تدرك أن البنك المركزي الأوروبي لا يستطيع فرض الرقابة الكاملة على أكثر من ٦٠٠ مصرف في منطقة اليورو. وترى المفوضية الأوروبية أن يتم فرض الرقابة المشتركة الجديدة على الدول الأعضاء في منطقة اليورو فقط في حين يكون للدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حق اختيار المشاركة في النظام إذا أرادت ذلك[٥].

ثالثاً: تأثير روسيا الإقتصادي

عودٌ على بدءٌ، فلا يخفى على أحد إنجذاب دول شرق أوروبا إلى روسيا، لكن اللافت كون هذا الميل ليس مُنحدِراً من الروابط التاريخية بين الجانبين فقط، بمقدار كونه مبني على المخاوف والخلاف حول مسألة فتح الحدود أمام اللاجئين وما سببته من انقسامات حادة بين حكومات وقيادة الإتحاد، مما سنح الفرصة لنشوء تيارات وجماعات عنفية في مجتمعات هذه الدول سرعان ما جذبت إليها مؤيدين وأنصاراً

---

[١] **الوحدة المصرفية الأوروبية تغرق بالتفاصيل**، ٢٠١٢/٩/٢٨، http://www.aljazeera.net/، تاريخ الدخول ٢٠١٨/٩/٦.

[2] **Structural reform of the EU banking sector,** Available at: http://ec.europa.eu/

[3] **Banking prudential requirements - Regulation (EU) No 575/2013**, Available at: http://ec.europa.eu/

[٤] **بوندسبنك (البنك المركزي الألماني) لا زال يبدي تحفظات تجاه مشروع الرقابة المشتركة على المصارف**، جريدة الرأي الكويتية، ٢٠١٢/١٢/١٧.

[٥] كرامة مروي، **الآثار التبادلية للصفقات التجارية وآثار التغذية العكسية معبر أساسي لنقل أزمة منطقة اليورو إلي دول المغرب العربي**، مداخلة ألقيت في الملتقي الدولي بعنوان **"الأزمة الإقتصادية العالمية الراهنة وتأثيرها على إقتصاديات شمال إفريقيا"**، جامعة تبسة، الجزائر، ص٣.

من فئات هامشية ومحدودة التعليم، بحيث ارتفع منسوب تأثيرها بالتوازي مع تنامي التهديدات الإرهابية التي تنفذها داعش والقاعدة.

وأحد مؤشرات التأثير والنفوذ الروسيين يمكن ملاحظتها في بصمات روسيا الواضحة في السيطرة -أو أقله التأثير- على إقتصادات دول أوروبا، بحسب حجم الإستثمارات المباشرة وموازين التبادل التجاري والملكية الخاصة.

ففي بلغاريا مثلاً، يبلغ حجم الملكية الروسية في إقتصادها خلال الخمسة عشر عاماً الأخيرة ما لا يقل مُعدّله عن ١٦،٩% من الناتج القومي الإجمالي (بلغ في العام ٢٠١٢: ٢٧،٥%). وارتفع حجم الإستثمارات الروسية منذ العام ٢٠٠٥ بمعدل أربعة أضعاف في قطاعات الطاقة والمصارف والاتصالات والعقارات ومؤسسات الإعلام[١]. وبسيطرة روسيا على قطاع النفط دول شرق أوروبا صارت تملك أقوى الأسلحة فعاليةً لممارسة ضغوطاتها على الحكومة عند اتخاذ القرارات السياسية والإقتصادية على حدٍ سواء.

وكشفت دراسة أعدها مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الأميركي بعنوان: **"زعامة الكرملين: محاولة لفهم التأثير والنفوذ الروسي في أوروبا الشرقية والوسطى"** أن حجم التواجد الإقتصادي الروسي في بلغاريا هائل، إلى حد يمكن تسميته باختطاف الدولة. إضافة إلى دول أخرى هي هنغاريا ولاتفيا وصربيا وسلوفاكيا. وتوصلت في خلاصتها إلى أن الكرملين يسعى عبر استخدام مفاصل سياسية واقتصادية مختلفة إلى تشويه النموذج الليبرالي الديموقراطي الغربي، وتقويض العلاقات بين دول ضفتي الأطلسي، مع التأكيد على أن التأثير الروسي في بعض هذه الدول نجح في تحقيق اختراقات في العمق بصورة تعيق الأمن القومي، وتهدد التوجهات الأورو- أطلسية لهذه الدول[٢].

ويأمل الكرملين في أن يساهم الخوف العميق من حرب على أبواب الإتحاد الأوروبي إلى الحؤول دون صمود الأوروبيين في وجه بوتين. فهل هذا يعني أن بوتين نجح في تقسيم أوروبا إلى معسكرين مؤيد ومناهض لروسيا في داخل الإتحاد؟ وهل سيقود هذا في نهاية المطاف، مع وصول الأحزاب الشعبوية والقومية المتطرفة التي تقيم علاقات وثيقة مع الكرملين للحكم في هذه البلدان، إلى بداية نهاية المشروع الأوروبي وبوادره في البريكست ورغبة دول أخرى في استنساخ النموذج البريطاني؟

---

[١] عمار السيد، **"حصان طروادة في أوروبا : بوتين يوظف اليمين المتطرف لتفكيك القارّة العجوز"**، م.س.ذ.

[٢] محمد خلف، **دول أوروبا الشرقية قد تتحول "حصان طروادة" يحقق لبوتين شَقّ الإتحاد**، جريدة الحياة، ٢٠١٦/١٢/١٠.

البعض يستبعد نجاح موسكو في شق الإتحاد الأوروبي، ويحكم مصير جميع محاولات بوتين لتقويض أوروبا الفشل؛ لأن موسكو لا تُقدم للأوروبيين البديل الواقعي الأفضل، بالمقابل يتريّث البعض الآخر عن الحكم قبل نضوج بعض الملفات.

الفرع الثالث: عواقب الإنعكاسات

بعد البريكست واتجاه دول أخرى للخروج من الإتحاد الأوروبي، فإن التوقعات هي أن يصغر حجم الاتحاد الأوروبي ليصبح أقوى، سيما وأن التوقعات تُشير أن الإجراءات الاقتصادية الاميركية الجديدة ستنعكس على أوروبا وستقوّي الدولار على حساب اليورو، مما سيخلق وضعاً اقتصادياً صعباً وردّة فعل تجاهه[١].

وسيكون من نتائج إنحلال الأسرة الأوروبية العديد من النتائج الكارثية في شتى المجالات لا سيما ما يتعلق منها بالإقتصاد، ففي بريطانيا مثلاً، ستزداد نسبة البطالة من ٥% إلى ٦%، وتضخُّم الأسعار من ٢% إلى ٥% تبعاً لانهيار الجنيه الإسترليني[٢].

ومن أبرز النتائج المحتمل حصولها لدول أوروبا سيكون ما يلي:

١) خلل في الميزان التجاري حيث سيخسر العديد من دول أوروبا حصصه في الأسواق العالمية بسبب ضعف القدرة التنافسية وفقدان التنظيم، لا سيما بعد الخلل الذي حصل جراء خروج بريطانيا والتي يشكل إقتصادها نسبة ١٥% من إقتصاد الإتحاد[٣].

٢) خسارة أوروبا حصصها في السوق العالمية لصالح الولايات المتحدة الأميركية بسبب إنخفاض سعر الدولار مقابل اليورو، ولصالح الصين والهند بسبب الأسعار المنافسة.

٣) إنهيار الوحدة النقدية (في حال عدم الإبقاء حتى على الإتحاد الإقتصادي) مع عدم وجود تشابه أو إنسجام في بنية المؤسسات بالإضافة للإختلاف في قوانين الضرائب والتقاعد ومستوى النمو والتطور، ما سيؤدي إلى اختلال فاضح في مستويات المعيشة للفرد الأوروبي ما بين دولة وأخرى.

٤) صراع وتنافس بين الدول الأوروبية بدلاً من التنسيق بينها؛ بسبب السعي لحيازة الصدارة ومركز التأثير في صنع القرار السياسي والإقتصادي.

٥) إرتفاع نسبة العجز وازدياد الدين العام والبطالة والتضخُّم أضعاف ما هي عليه اليوم.

٦) إرتفاع الإنفاق العام لمعاجة الخلل البنيوي في كافة الصُّعد وضعف الإيرادات الحكومية.

---

[١] رلى موفّق، **مخاوف من تفكك الاتحاد الأوروبي والعودة إلى القطيعة و«الانعزال الجديد»: أي مستقبل ينتظر أوروبا مع صعود اليمين والخطاب الشعبوي؟**، مجلة القدس العربي، ٢٠١٦/١٢/٢٦.

[٢] غازي وزني، **التداعيات الإقتصادية لخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي**، مجلة الجيش اللبناني، العدد ٣٧٤-٣٧٥، ٢٠١٦، ص ٢٢٠

[٣] دالي جانبين، **أثر الخروج البريطاني من الإتحاد الأوروبي**، م.س.ذ.، ص ٧٣.

٧) ضعف التحصيل الضريبي بسبب إنهيار النظام الإقتصادي الموحّد. وبالتالي زيادة في سهولة التهرّب الضريبي لاسيما في ظل الإنتشار الأوروبي والهجرة الداخلية.
٨) إمكانية إنتشار الفساد والركود الإقتصادي ليطال مختلف القطاعات والمؤسسات والهيئات حتى القطاعات الخاصة[١].
٩) إنخفاض أسعار السندات والأسهم الأوروبية وارتفاع معدّل الفائدة مع احتمال إنهيار بعض من أسواقها المالية في جميع أنحاء العالم.

ويطول الحديث للبحث في الأزمة الإقتصادية وتأثيراتها، وسننتقل في المطلب الثاني للحديث عن التأثيرات الدولية التي ستنعكس جرّاء الأزمة الأوروبية.

المطلب الثاني

التأثيرات الدولية

ساهمت السياسة الأوروبية في توسيع دائرة التأثير السياسي والإقتصادي والإنساني على كل دول العالم تقريباً حتى غدت تداعيات أحداث الساحة الأوروبية تنعكس وبشكل ملموسٍ مباشرةً على بقية المجالات المُحيطة. وإن كانت هذه الأهمية والمكانة المرموقة التي اعتلتها الدول الأوروبية هي تاج فخرٍ لها، إلا أنها في الوقت عينه سلاحٌ ذو حدين؛ لأنها وفي حال الأزمات سيكون وقْعُ تداعياتها كبير التأثير عالمياً وعواقبها وخيمة.

ويمكن الربط بين هذه الظاهرة وتنبؤات المفكر الأميركي "فرانسيس فوكوياما" الذي اعتبر أن "نهاية التاريخ" تبدء منذ صعود الديمقراطية الليبرالية حيز الإهتمام، بدون أن يتبنأ بنهاية أوروبا[٢]. وبالرغم من ذلك، فثمة تناغم حالياً في تقييم المسار الأوروبي بين ما طرحه فوكوياما والمفكر الفرنسي "برنار ليفي"[٣] الذي رأى أن أوروبا تتجه نحو نهايتها.

من المعلوم أن خروج بريطانيا جعل الإتحاد يفقد دولة كبرى من الدولتين الكبيرتين فيه، ولم يبق فيه سوى فرنسا دولة كبرى ممثلة في مجلس الأمن الدولي وذات أسلحة نووية ومصالح عالمية. هذا الواقع الذي صارت تعانيه أوروبا اليوم يفرض على قادتها مسؤوليات جسيمة بغية إعادة الأمن النفسي

---

[١] انظر الملحق رقم /٣٣/.

[2] Francis Fukuyama, **The End of History and the Last Man,** Free Press, New York, First Edition, 2006, p 341-353.

[٣] يعتبره البعض عرّاب الثورات والربيع العربي، بينما يمقُته البعض بسبب مواقفه المؤيّدة لإسرائيل والتي يُعبّر عنها من خلال موقعه كمدير تحرير مجلة **La Regle du Jeu**، وله مؤلف كبير بخصوص الثورات وأزمات التفكك بعنوان: **الحرب دون أن نحبَّها**، ترجمة سمر محمد سعد.

والسياسي والإقتصادي للإتحاد الذي كان يُتوقع له أن يكون حالةً متطورة عن نموذج الولايات الأميركية[1].

وليس من المبالغة القول بأن أوروبا تواجه واحدة من أشد الحقب سواداً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وأخطر ما نخشاه أن الأزمات التي تهدد مستقبلها لن تبقى في ديارها فقط؛ بل ستلمس آثارها كل دول العالم على الصعد السياسية والإقتصادية والثقافية والدينية.

وستنعكس تأثيرات وعواقب أزمات الإتحاد وضعف وحدته الداخلية والتخلي عن الموقف الموحّد على كافة الصعد أزمات كالتالي:

الفرع الأول: التأثيرات السياسية

تعاني أوروبا في الوقت الحاضر من عدد من الظواهر المقلقة. أولها وأحدثها هو ما كشفته ظاهرة اللجوء الجماعي غير المسبوق في الساحة الأوروبية وما رافقها من اضطراب وتشويش وخوف من المستقبل الذي قد ينتظر أجيال أوروبا القادمة.

فأوروبا لم تكن مستعدة لطوفان اللاجئين الذين أجبرتهم ظروف بلدانهم السياسية والأمنية للهروب بأرواحهم وذويهم. ولا تزال تتوسع الهوة في الرؤى السياسية والمواقف الأوروبية بالرغم من فيض الإقتراحات التي تنصبُّ من كُلِّ حدبٍ وصوب.

فخطابات ألمانيا لم تكن متناغمة مع توجهات زعماء أوروبا الآخرين، فصعّدت أصوات الخطاب المتطرف لوقف موجة اللجوء بعد أقل من ستة أشهر على فتح البوابات الألمانية لأكثر من مليون لاجىء في العام ٢٠١٥. ومورست ضغوط كبيرة على اليونان لمراقبة شواطئها وموانئها لوقف تدفق اللاجئين.

ثم توجهت الأنظار الأوروبية إلى تركيا التي تعتبر بوابة عبور لآلاف اللاجئين، وبالأخص من سوريا، إلى أن تم الإتفاق مع تركيا حول مسألة اللاجئين لضمان دخول عدد أقل من اللاجئين إلى دول الإتحاد عبر تركيا. وينعكس هذا التأثير على العلاقات السياسية عبر الضغوطات التي تمّت ويتم ممارستها على تركيا لتغيير سياستها تجاه الأزمة السورية، وهو ما يُنذِر بتعكيرِ صفاء العلاقة (الأورو- تركية) من قِبل بعض دول أوروبا (علماً أن الملف الأوروبي التركي شائكٌ ومُعقّد، وله أبعادٌ وجذور تاريخية ودينية وثقافية يضيق البحث عن تفصيلها وسبرِ أغوارِها).

ثم مؤخراً إهتزّت العلاقات الأوروبية التركية نظراً للعقوبات والحصار الإقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة على تركيا، وهو ما تمثّل بالتزام مُعظم دول أوروبا التي تدور في فلك الولايات المتحدة

---

[1] سعيد الشهابي، **صراعات هادئة تهدد الوحدة الأوروبية**، مجلة القدس العربي، ٢٠١٦/٣/٣٠.

بقرارتها وعلت أصوات بعض الدول الأوروبية مطالبةً بقطع العلاقات مع أنقرة بحجّة استغلالها الأزمة لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية. علماً أن قراراً كهذا سيكون خطأ فادحاً، ولن يكون من السهل التراجع عنه ببساطة[١]، نظراً لأضراره الكبرى التي ستعود على أوروبا سلباً وتُعكِّر صفو العلاقات معها، فمثلاً هناك حوالي ٢٢ ألف شركة أجنبية تعمل في تركيا، ٧٠% منها من دول الاتحاد الأوروبي، ومن بينها ٦٠٠٠ شركة ألمانية[٢].

وبالرغم من محاولات أردوغان المتكررة فلا تزال ترفض أوروبا حتى الآن منح تركيا عضوية الاتحاد؛ إلاّ أنه يجب عدم قطع مفاوضات انضمام تركيا إلى الإتحاد، إذ يمكن أن يخسر الأخير إمكانيات تأثيره في أنقرة.

بالمقابل صرّحت وزارة الخارجية التركية واصفةً معاملة الإتحاد الأوروبي بالظالمة وغير الأمينة لتركيا؛ لأنها تشكو منذ فترة طويلة إزدواج المعايير الأوروبية وظهور النفاق والتناقض مجدداً. وبعض الدول الأعضاء مثل النمسا وهولندا جاهر بمعارضة انضمام تركيا، فضلاً عن المعاملة الغير إنسانية للأتراك؛ بل والخارجة عن الأصول كما حصل مع وزيرة العائلة التركية "فاطمة صايان" في هولندا، إلى حدٍ جعل الرئيس أردوغان يصف أفعالهم بالنازية والفاشية[٣].

فقبرص مثلاً، إتخذت موقفاً مضاداً من تركيا، وسيستمر طالما لم يتم حل الصراع فيها. ما يعني أن قبرص ضد استئناف المفاوضات مع تركيا بشأن انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي حتى لو أصبحت بلداً ديمقراطياً يعتزم الإصلاح مجدداً. وإذا ما عُلقت المفاوضات الآن، فإنها ستنتهي وتندثر تماماً خلال السنوات العشر أو العشرين القادمة، وهذا ما يخشاه الكثير من دول الإتحاد؛ لأنها في زمنٍ تسعى فيه لكسب المزيد من الحلفاء وتقوية بنيانها الداخلي وليس العكس.

وعموماً، فإن العلاقات التركية الأوروبية قد تزداد توتراً رغم عمل السياسة الدؤوب لتخفيف حدة التوتر بينهما. وستبقى تركيا تُشكِّل مصدر إزعاج كبير لأوروبا التي يسكنها قرابة ستة إلى سبعة ملايين

---

[١] مقابلة أجراها كيرستن كنيب مع ألكسندرا ستيغلماير (عضو مؤسس في مبادرة الاستقرار الأوروبية)، https://www.dw.com/ar، تاريخ الدخول ٢٠١٨/٨/٢٠.

[٢] **تركيا تحت نيران العقوبات... قطر تهبّ للمساعدة وأوروبا لن تخذل ترامب**، جريدة النهار، ٢٠١٨/٨/٢٢.

[3] **Erdogan: Netherlands will pay the price for blocking Turkish visit,** The Guardian, 12/3/2017.

تركي قد يمثلون ورقة ضغط في المرحلة القادمة في قلب أوروبا، إضافةً إلى الجاليات الإسلامية المقيمة فيها[1].

والحقيقة في ذلك أن تركيا تخضع للعديد من المعايير ولكنها ليست مقتصرة على الأسباب الثقافية والدينية؛ لأن تركيا ورغم انتهاجها العلمانية إلا أنه لا يخفى على أحد انتماءها إلى الحضارة الإسلامية في وسط النظر إلى أوروبا على أنها نادٍ مسيحي[2].

بالمقابل، وعلى الصعيد الأوروبي، ورغم أزمات الإتحاد المتتالية، فلا يزال يقف موحداً في بعض المواقف السياسية والأحداث المهمة، وهو ما يجب أن يستنبط منه الأوروبيون مدى قوتهم وقدرتهم على التأثير عند الوحدة.

فإعلان الرئيس الأميركي ترامب القدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة بلاده إليها لم يُثنِ دول الاتحاد من التصريح في موقفها الرسمي عدم نقل سفاراتها إلى القدس أو انصياعها وتأثرها بمناشدات نتانياهو الذي حضر إجتماع وزراء الخارجية في بروكسل ودعى للإعتراف بالأمر الواقع كجوهر وأساس السلام[3].

فوزيرة الخارجية الأوروبية حذّرت خلال مؤتمر صحافي في بروكسل من أن يعيد القرار الأميركي المنطقة إلى أوقات أكثر ظلمة؛ لأن إعلان الرئيس ترامب حول القدس أثار قلقا شديداً [4]. ودعت كل الأطراف الأوروبية إلى التّحلي بالحكمة وعدم التصعيد أو الإنجرار نحو المصالح الفردية، كما وأكد رئيس المجلس الأوروبي أن الحل الواقعي الوحيد للنزاع بين إسرائيل وفلسطين يرتكز على أساس دولتين مع القدس عاصمة لدولة إسرائيل ودولة فلسطين وأن الأولوية الأكثر إلحاحاً الآن هي أن تتجنب كل الأطراف المعنية تصعيدا أقوى تجنباً للتوتر[5].

وسيكون من تأثيراته هذه الأزمات، أو التفكك في حال حصوله، إعطاء الدول الأوروبية هامشاً أكبر من الفوضى للتحلل من بعض التزاماتها الأخلاقية لتأمين مصالحها الشخصية بدلاً من البقاء تحت جناح الاتحاد الاوروبي الذي يسعى نحو سياسات اكثر ليبرالية واخلاقية في التعاطي مع دول الشرق الأوسط، خصوصا دول مجلس التعاون الخليجي، وساهم في الحض على سياسة الحدود المفتوحة بين دول الاتحاد إنطلاقاً من خلفيات ذات صلة بحقوق الانسان.

---

[1] إدريس بو سكين، **أوروبا والهجرة: الإسلام في أوروبا**، الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠١٣، ص ٩٩.
[2] هاينتس كرامر، **تركيا المتغيّرة تبحث عن ثوب جديد**، ترجمة فاضل جتكر، دار العبيكان، الرياض، ٢٠٠١، ص ٣٣٤.
[3] Alan Cowell, **E.U. Leaders Reject Netanyahu on Jerusalem Recognition,** The New York Times, 11/12/2017.
[4] **٧ دول أوروبية دعمت فلسطين ضد قرار ترامب**، جريدة الأقباط اليوم المصرية، ٢٠١٧/١٢/٨.
[5] عبد الباري عطوان، **توسك يؤكد أن موقف الأوروبيين من القدس يبقى ثابتاً**، جريدة رأي اليوم، ٢٠١٧/١٢/١٤.

فأحد الأسباب غير المعلنة حول سعي بريطانيا للانفصال عن المنظومة الاوربية لحقوق الانسان وسلطان المحكمة الاوروبية التي تسعى لحماية هذه الحقوق، هو توسيع نفوذها في الشرق الاوسط والذي بدأته ببناء قواعد عسكرية في البحرين. وقرار الإنفصال سيُجنِّبها التعرض للانتقادات القانونية الأوروبية بسبب دعمها السياسي والأمني للعديد من حلفائها المُتّهمين بانتهاكات حقوق الانسان.

فالدول الكبرى في الإتحاد الأوروبي مثل فرنسا وألمانيا تميل إلى الشعور بالخوف من خسارة ترامب لمواقفه في مواجهته لروسيا بسبب قلة خبرته في مجابهة بوتين المُحنّك[١]. والخوف السياسي الأكبر هو أن يتم تحييد حلف الأطلسي وفصل أميركا عن الأمن الأوروبي، وإذا ما حدث ذلك فسوف يحصل بوتين على جميع أنواع الفرص القوية في أوروبا. ويعتبر البعض أن أمام فرنسا وألمانيا خمس سنوات للنهوض بأوروبا وإعادتها لجادّة العمل الفعّالة[٢] قبل أن تفقد زمام الأمور في تحريك دفّتها.

وقد نشرت مجلة "ديرشبيغيل" الألمانية افتتاحية عكست فيها الفزع العام في أوروبا جراء تدهور الهيبة الأميركية منذ فوز ترامب واوصفةً إياه بالخطر على العالم لأنه يقلل من أهمية أوروبا، لا سيما في ظل وضعها المضطرب في هذه المرحلة الحساسة والحرجة في مستقبل العلاقات بين أوروبا والولايات المتحدة وبين كل طرف من هذين الطرفين مع روسيا[٣].

ووصول الأحزاب الشعبوية إلى السلطة -الذي تم عرقلته بصورة مؤقتة- لا يُعدُّ أكبر المخاطر التي تهدد أوروبا حالياً؛ بل إن فشل أو انعدام فعالية القادة الذين يحتمل تبنيهم سياسات مناصرة للوحدة الأوروبية خلال الأربع أو الخمس سنوات القادمة على الأقل هو الأخطر.

والفشل في صياغة مستقبل واعد لأوروبا سيؤدي إلى استمرار وتعاظم التفكك الأوروبي، مما قد يُنتِج في النهاية قارة أوروبية لا تربطها أهداف استراتيجية وسياسات كبرى؛ بل تكتلات بين بلدان ذات أهداف بينيّة وسياسات متباينة ومتناحرة.

الفرع الثاني: التأثيرات الأمنية

كرّس انهيار الإتحاد السوفيتي نشوء حقبة جديدة، ليس فقط في أوروبا، بل في العالم أجمع، لصالح الزعامة الأحادية على حساب سياسة القطبين التي طغت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. وقد تبنّت الزعامة الأحادية نظرية "صِراع الحضارات" كذريعة إستراتيجية لإدارة الصراع في العالم. فبعد انتهاء الحرب الباردة وزوال الخطر الشيوعي كان لا بُدَّ من خلق عدو وهمي جديد تمثّل بالإسلام، تُلصق

[1] Thomas Friedman, **Trump and Putin vs. America,** New York Times, 16/7/2018.
[2] **For Merkel and Macron: Five years to reshape a Europe that can work,** The World Today (Magazine), London, 8/6/2017.

[٣] تحسين الحلبي، **مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظروف التوازنات الدولية الراهنة**، جريدة الوطن السورية، ٢٠١٧/٣/١٥.

به التهم عند كل قرع جرس إنذار حول العالم وتُشنّ الهجمات على بلاده لنهب خيراتها (أفغانستان، العراق، ليبيا، سوريا...)[١]، وهو ما ساهم بتوحيد الغرب في مواجهة الخطر الداهم على الهوية والثقافة والحضارة الغربية.

فظاهرة اليمين في أوروبا أخذت بالصعود، وسيطرة الشعبوية على الخطاب السياسي بشكلٍ مُقلِق لما يترتّب عليها من تأثيرات وانعكاسات ستؤول إلى تحوّلات جذرية في المجتمعات الغربية وتنحو بها نحو القطيعة مع الآخر والإنزواء.

إلا أن الخطير في موجة اليمين هذه تصاعد شعبيّتها وترشّحها إلى مزيدٍ من التصعيد، فضلاً عن ربط تنامي اليمين بعامل الصدام الديني والثقافي بين الحضارات لا سيما بين الغرب والإسلام، فيما يتم تخفيف حدّة ووطأة العوامل السياسية والإقتصادية.

فتحوّلت مسألة الإسلام بكل تشعباتها إلى أبرز الأدوات المستخدمة في المعارك السياسية والتنافس الانتخابي من دون الالتفات إلى تداعيات ذلك على النسيج المجتمعي. ولعل أبشع ما في يفعله اليمين الأوروبي هو امتطاء جواد الإسلام عبر تخويف الأوروبيون من "الإسلاموفوبيا" لاسيما عقب هجمات الحادي عشر من أيلول[٢]، ومن تحول ديموغرافيا الإسلام[٣]، لا لمصلحة أوروبا بذاتها؛ بل بُغية الفوز بزمام الحكم في هذه الدول.

و مع تصاعد أعداد المهاجرين الذين تدفقوا إلى أوروبا بفعل الحروب إزداد التذّرع بهذا السبب، لا سيما وأن أغلبية الوافدين من العراق وسوريا وليبيا هم من المسلمين. ففي دراسة أجراها معهد "IPSOS" التابع لجريدة "Le Monde" جاء أن المجتمع الفرنسي يُقابل الدين الإسلامي برفض وتخوُّف كبيرين، حيث يرى ٣٩% من الفرنسيين أن الإسلام ديانة غير متسامحة، ٧٤% يرون أنها غير منسجمة مع قيم الجمهورية الفرنسية وأنها هي سبب العنف الذي يحصل في بلادهم[٤].

---

[١] للتوسع، انظر: رائد ريدان، **إشكالية أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط**، رسالة ماجستير، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية،الفرع الأول، ٢٠١٥.

[2] **James Renton, Ben Gidley, Antisemitism and Islamophobia in Europe: A Shared Story? Springers, 2017, 90-95.**

[٣] محمد عمارة، **ظاهرة الإسلاموفوبيا : الجذور التاريخية.. والنهايات المنتظرة**، دار المنهل، عمان، ٢٠١٧، ص ٧٩-٨٢.

[٤] وليد الزيدي، **الإسلاموية المتطرفة في أوروبا- دراسة حالة الجهاديين الفرنسيين في الشرق الأوسط**، جريدة Le Monde، نقلاً عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٧، ص ٨٦.

من ناحيةٍ أخرى، ساهمت هجمات الإرهاب التي ضربت أوروبا في ازدياد الموجة العنصرية وبروز البُعد الديني للصراع إلى جانب الأبعاد الثقافية والحضارية[1]. وأخذت تتغذى هذه النزعة يوماً بعد يوم وتنحو صوب مزيد مِن التطرّف والإنغلاق.

وقد شكّل نجاح ترامب، الذي استطاع الإطاحة بعراقة المؤسسات الحزبية والسياسية عبر تضمين خطابه الرئاسي عنصرية ضد المهاجرين والإسلام جهاراً نهاراً، نموذجاً جذاباً لكثير من ساسة الدول الأوروبية وأحزابها بالذهاب في مواقف متطرّفة[2].

دوماً وعلى المقلب الآخر، ومع الإنكفاء الأميركي في عهد أوباما، إستطاع بوتين النفاذ لإعادة أمجاد الإتحاد السوفييتي السابق إلى الأمبراطورية الروسية. وإذ بهذه النزعة القومية تلقى صدىً داخل روسيا وتصل أصداؤها إلى كثير من دول القارة العجوز موقظة تلك النزعة. وأشارت الأصابع باتهام روسيا بدعم اليمين المتطرّف في أوروبا (دعم ماري لوبن في الإنتخابات الرئاسية، الحديث عن دور روسي في استفتاء الخروج البريطاني، دعم التيارات اليمينية في هنغاريا وألمانيا) وغيرها الكثير مما سبق ذكره في الفصل الأول من هذا البحث.

فمحاربة الإسلام السياسي، الذي يتوجّس منه بوتين، داخل روسيا وخارجها وفي وجوارها، يُشكّل الجامع الأبرز بينه وبين التيارات اليمينية في أوروبا التي يعتريها هذا القلق أيضاً[3]، فضلاً عن مشاركته عدم التسليم بأحادية زعامة أميركا والاتجاه للعمل على ترسيخ عالم متعدد الأقطاب.

وفي أحاديث الأروقة وخفايا النوايا، فأهداف بوتين في دعمه التيارات اليمينية في أوروبا تتعدى الهدف المشترك في مواجهة الإسلام السياسي؛ بل يقصد من ورائها تشكيل عامل ضغط على الإتحاد الأوروبي وتشكيل مصدر تهديد فعلي للدفع نحو الانفصال ضمن خطة مدروسة عبر تأليب اليمين المتطرّف داخل البيت الأوروبي.

ويستفيد بوتين من الأزمات التي تواجه دول الإتحاد الأوروبي، لا سيما أزمة اللاجئين وهواجس الديموغرافيا المتحوّلة والخوف على الهوية، للرد على محاولات الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة

---

[1] رلى موفّق، **مخاوف من تفكك الاتحاد الأوروبي والعودة إلى القطيعة و«الانعزال الجديد»: أي مستقبل ينتظر أوروبا مع صعود اليمين والخطاب الشعبوي؟**، مجلة القدس العربي، ٢٠١٦/١٢/٢٦.

[2] الجبهة الوطنية الفرنسية، حزب الحرية الهولندي، رابطة الشمال الإيطالية، حزب حرية النمسا، حزب البديل لأجل ألمانيا، حزب المعارضة البلجيكي، حزب التحرير البولندي بالإضافة إلى حزب إستقلال المملكة المتحدة.

[3] **Olga Oliker**, **Religion and Violence in Russia: Context, Manifestations, and Policy,** Center for Strategic & international Studies, A Report of Russia & Eurasia Program, Washington, 2018, p 50-58.

الضغط عليه عبر دعمهما للمنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني الروسي للمطالبة بتعزيز معايير الحرية والديمقراطية في روسيا.

وإذا كان من الصعب إثبات المدى الذي بلغه تأثير تدخل روسيا في أوروبا، فإن طلب الكونغرس الأميركي تشكيل لجنة للتحقيق في تقرير وكالة الاستخبارات الأميركية حول حصول تدخل روسي في الحملة الانتخابية الرئاسية وقرصنة إلكترونية لمساعدة ترامب على الفوز، دليلٌ كافي على قدرات روسيا الإستخباراتية وإشارة إلى أهدافها الغير مُعلنة[١].

ورغم مرور أوروبا بأشد الفترات في حياتها توتراً واضطراباً؛ إلا أنّ احتمالات الصراع البيني على غرار ما حصل في الحربين العالميتين باتت أقل بكثير. لكن القلق الأمني شكّل بُعدا آخر للأزمة الأوروبية. فالصراع في أوكرانيا جمّد العلاقات بين شرق أوروبا وغربها، وانطوى على مخاطر أمنية غير قليلة، ومثّل مقتل رئيس "جمهورية دونيتسك الشعبية" بتفجير وقع في مقهى في مدينة دونيتسك الخاضعة لسيطرة المتمردين في شرق أوكرانيا حدثاً هاماً أثار التساؤل حول مدى مستوى الأمان في أوروبا. واعتبر المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف من جهته أن مقتل "زاخارتشنكو" سيفاقم التوتر في المنطقة وسيقوض عملية السلام المبنية على اتفاقات مينسك التي وقعتها روسيا وأوكرانيا وألمانيا وفرنسا في شباط ٢٠١٥[٢].

فروسيا تتهم الولايات المتحدة بالمساهمة في تصاعد خطر المواجهة بسبب الدرع الصاروخي الذي تشيده أميركا في أوروبا والذي سيكون جاهزا للعمل في بولندا بحلول عام ٢٠٢٠، وبالتالي تتحمل أوروبا وِزر صراعات خارجية تنعكس أولاً وآخراً عليها. فالولايات المتحدة الأميركية تحاول الهيمنة والتدخل في قرار الأمن الأوروبي الخارجي، وروسيا تنافس وتُهدد الأمن الأوروبي داخلياً على أرضها[٣].

والمؤكد الوحيد في هذا الامر أن تواصل اضطراب أوساط أوروبا هو نتيجة نزعة التفكك، وتراجع دور أوروبا لمعادلة النفوذ الأميركي من جهة ومنع المواجهة بين أمريكا وروسيا من جهة اخرى. وتبقى أوروبا جراء الإستمرار في ذلك الحلقة الأضعف كون التلاحم يجري على أرضها وينعكس على شؤونها كافةً.

والخطير في هذه الأحداث هو أن يكون الهدوء النسبي الذي يهمين على العلاقات اليوم شبيها بذاك الذي يكون قبل العاصفة والتي -إن هبّت- ستكون مدمرة حقا لخطورة التحالفات وتطور الأدوات.

[1] **Michael Wolff**, **Fire and Fury: Inside the Trump White House,** Henry Holt and Company, New York, 2018, p 286-305.

[2] For more: **Full text of The Minsk Agreement,** Financial Times Limited, 12/2/2015.

[3] Armstrong, Warwick - Anderson, James: **Geopolitics of European Union Enlargement,** The Fortress Empire, 2007, p 11.

وأخطر ما يمكن حصوله هو تكرار سيناريو الحربين العالميتين وجعل أوروبا مسرحاً للعمليات؛ لأن العواقب هذه المرة ستكون وخيمةً جداً.

وفي سياق الحديث عن التأثير الأمني، فيجب ألا نغفل عن خسارة أوروبا بخروج بريطانيا لركن دولة كبرى بحيث لم يبق فيها سوى فرنسا ممثلة في مجلس الأمن الدولي. ورغم قلة إستخدام الفيتو البريطاني من جهة[1]، ومواكبة موقفها موقف الولايات المتحدة من جهةٍ أخرى طوال عقودٍ خلت؛ إلا أن ذلك لا يحول دون القول بواقع الخسارة التي أفقدت أوروبا درعاً دائماً على صعيد مجلس الأمن.

الفرع الثالث: التأثيرات الإقتصادية

لعبت التكنولوجيا دوراً فعّالاً في تحفيز العامل الإقتصادي الذي صاعد أهمية أوروبا. فأوروبا ما بعد الحرب العالمية الثانية بدأت مشوارها نحو التطور التكنولوجي والاقتصادي ولو بوتائر متفاوتة.

هذا النمو الإقتصادي صاحبه استقرار غير مسبوق خصوصاً بعد تأسيس الاتحاد الأوروبي في الثمانينات. ففيما شهدت دول أوروبا الغنية مثل المانيا وفرنسا وبريطانيا نمواً ملحوظاً رغم الأزمات الاقتصادية العالمية، عانت دول أوروبية عديدة من تراجع حظوظها الإقتصادية، خصوصا اليونان واسبانيا. وبلغ التوتر ذورته بتصاعد احتمالات خروج اليونان من الاتحاد، ما كان سيمثل بداية الشتات الأوروبي في حينه، إلى أن شكّل خروج بريطانيا من الإتحاد ضربة موجعة لدعاة الوحدة الأوروبية وشجع دولاً أخرى على المطالبة بالإنسحاب.

وجرّاء الأزمة الأوروبية ستنعكس الأوضاع الإقتصادية تردّياً على اقتصادات دول أوروبا والعالم أجمع على حدٍ سواء، نظراً لتشابك الإتحاد في علاقاته التجارية مع كافة دول العالم تقريباً، علماً أن البعض سيكون من مصلحته هذا الشتات الأوروبي لأن ذلك سيُقوِّي مكانته ويدعم إقتصاده.

وستنعكس الآثار السلبية على كافة دول أوروبا وكل دول العالم التي ترتبط بميزانها التجاري بها، ومن الآثار الإقتصادية الدولية نوجز ما يلي:

أولاً: على روسيا ودول شرق أوروبا

[1] خليل حسين، **المنظمات الدولية: النظرية العامة – الأمم المتحدة – الأجهزة والوكالات والبرامج – عصبة الأمم،** م.س.ذ.، ص٣٦٩.

كانت العقوبات الاقتصادية قد فرضت على روسيا بسبب ضمها شبه جزيرة القرم الأوكرانية ودعمها لمتمردين في شرق أوكرانيا[١]، فاستهدفت قطاعات الطاقة والدفاع والبنوك.

ولكن المفارقة تكمن في قيام غالبية دول المنطقة التي كانت في المدار السوفياتي، باستغلال التدهور الحاصل في العلاقات بين الغرب وروسيا لعقد اتفاقيات اقتصادية منفصلة في انتهاك فاضح للعقوبات الأوروبية المفروضة على روسيا بسبب عدوانها على أوكرانيا وضمها القرم إلى الإتحاد الروسي. ما يُشكل بحد ذاته أحد أسباب صعود اليمين المتطرّف والخطاب الشعبوي التي سبق الحديث عنها.

فسلوك حكومات دول أوروبا الشرقية والوسطى ومجتمعاتها يتحدد من عاملين:

-) تجربتها العملية عبر إنتقالها من الإستبداد إلى الديمقراطية.

-) مصالحها الإقتصادية وموقعها الجغرافي، لاسيما وأنها ترتبط اقتصادياً مع روسيا بشكل أكبر مما ترتبط مع دول الإتحاد الأوروبي الأخرى.

فعلى سبيل المثال، هدّد رئيس الوزراء الهنغاري وزعيم حزب (فيدس) اليميني المتطرف الحاكم فيكتور أوروبان الإتحاد الأوروبي بعرقلة أي مقترح أو خطة للمفوضية الأوروبية لإنشاء اتحاد أوروبي للطاقة لإضعاف التأثير والنفوذ الروسيين على أوروبا[٢]؛ لأن الكرملين تتحكم بشحنات الغاز التي تشكل ٤٠% من احتياجات أوروبا للطاقة[٣].

ووفقاً لتقرير صادر عن البنك الأوروبي للتنمية والتعمير فإن ثلثي سكان دول شرق أوروبا (حوالي ٣٣% من سكان الإتحاد) سترتفع مداخيلهم، فيما لاحظ ٤٤% ممن شملهم التقرير حصول تحسُّن محسوس في مداخيلهم العامة [٤].

ثانياً: على الولايات المتحدة

صحيح أن بريطانيا كانت الحليف الأول للولايات المتحدة في أوروبا؛ إلا أنه وبعد خروجها فإنها ستدفع بواشنطن نحو تفضيل أو تقديم مصلحة الإتحاد على مصلحة حليفتها منفردة، لا سيما في القضايا الإقتصادية الكبرى والتي كانت تملك بريطانيا يداً لتمهيد الطريق أمام حليفتها.

---

[1] Gabriela Baczynska, **EU leaders agree to extend economic sanctions on Russia**, Reuters, 29/6/2018.

[2] https://www.ultrasawt.com **كيف أصبح فيكتور أوربان أكبر التهديدات للإتحاد الأوروبي**، ٢٠١٨/٤/١١، تاريخ الدخول ٢٠١٨/٩/١٨.

[٣] **أوروبا تتكل على غاز روسيا**، جريدة النهار اللبنانية، ٢٠١٨/١/١٢.

[٤] محمد خلف، **دول أوروبا الشرقية قد تتحول "حصان طروادة" يحقق لبوتين شَقّ الإتحاد**، م.س.ذ.

فبعد بدء الأزمة في أوروبا مؤخراً، إنخفضت صادرات الاتحاد الأوروبي من السلع إلى الولايات المتحدة بنسبة ٢% في ٢٠١٦ مقارنة مع العام ٢٠١٥. وتراجعت الواردات من الولايات المتحدة إلى أوروبا بنسبة ١%[١].

وما يضُرر الولايات المتحدة هو استمرار النزعة الإنفصالية في أوروبا وتحقيق المطالبات أهدافها؛ لأن ذلك سيعني خسارة مالية بينها وبين دول مناطق النزاع في أوروبا. فهي كانت تُركِّز جهودها على ليبيا ومصر وسوريا وتسعى للسيطرة على مفاصلها وجعلها تابعةً لها ومستوردةً منها أكثر من ذي قبل، وجاءت الأزمة الأوروبية على حين غرّةً لتغيّر في حساب معادلاتها.

ثالثاً: على الصين

قد تكون هي واليابان إلى جانب روسيا أحد المستفيدين من الأزمة التي تعصف بالإتحاد الأوروبي. فبعد منع الرئيس الأميركي ترامب شركات الإتصالات الصينية من المنافسة داخل الأسواق الأميركية وتضييق الخِناق على وراداتها، ردّت الصين بمحاولة لاستعطاف الأوربيّين ومجابهة هذه السياسة والضرائب التي يفرضها ترامب على كليهما.

ففي خلال قمة العشرين الأوروبية - الصينية التي عُقِدت في حزيران ٢٠١٨ حاولت الصين التودد لإقامة تحالف إقتصادي مع الإتحاد الأوروبي؛ لأنها ترى فيه شريكاً دولياً قوياً، وبالتالي فهي تعتقد أن خطط التجارة الحرة كفيلة بتشكيل محرك قوي للنمو الاقتصادي العالمي[٢].

رابعاً: على إيران:

إستفادة شركات أوروبية عديدة منذ سريان قرار رفع العقوبات الأميركية عن إيران عام ٢٠١٦ من الإستثمارات الكبرى والصفقات بمليارات الدولارات. ففي عام ٢٠١٧ بلغت قيمة إجمالي الصادرات الأوروبية إلى إيران من البضائع والخدمات ١٠,٨ مليار يورو (١٢,٩ مليار دولار)، مقابل واردات من إيرادات إلى أوروبا بقيمة ١٠,١ مليار يورو[٣].

إلا أن قرار الرئيس الأميركي ترامب في أيار ٢٠١٨ بالإنسحاب من الإتفاق النووي مع إيران وفرض حزمة من العقوبات، بدأت تُعيد الإقتصاد الإيراني للإنهيار وتضرب معه الشركات الأوروبية

[١] **انخفاض التجارة بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا لأول مرة منذ ٢٠١٣**، وكالة رويترز، ٢٠١٧/٢/١٥.
[٢] **أوروبا تدرس تحالفات ضد ترامب في الصين واليابان**، جريدة الحياة، ٢٠١٨/٦/١٦.
[٣] **صفقات تجارية ضخمة بين أوروبا وإيران مهددة بسبب العقوبات الأمريكية**، http://www.bbc.com، ٢٠١٨/٥/١٢، تاريخ الدخول ٢٠١٨/١٠/٢٦.

المستفيدة. ومع الحزمة الثانية من العقوبات الأميركية في تشرين الثاني ٢٠١٨ سعت العديد من دول الاتحاد الأوروبي لإيجاد السبل للمحافظة على صفقاتها التجارية الضخمة مع إيران.

فوزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي رفضوا في تموز ٢٠١٨ طلب الولايات المتحدة عزل إيران اقتصادياً، وأقروا آلية قضائية لحماية الشركات الأوروبية الموجودة فيها، **وأقروا** "قانون الحظر" الأوروبي الذي أصبح نافذاً آب ٢٠١٨ **لمساعدة إيران في مواجهة أميركا.**

وفي سبيل تحقيق المزيد من النتائج، يسعى الإتحاد الأوروبي بالتعاون مع الصين وروسيا لمساعدة إيران عبر إنشاء كيان ذي أغراض خاصة، من شأنه تسهيل التجارة بين الشركات الأوروبية وإيران في ظل العقوبات الأميركية.

والكيان الجديد بمثابة "غرفة مقاصة" للصفقات مع إيران بغية تجنب مشاركة البنوك المركزية والتجارية مباشرةً وتعريضها للعقوبات الأميركية[1]. علماً أن البعض يتوقع ألا يكون لهذا الكيان القانوني الجديد أي تأثير كبير على تجارة الشركات الأوروبية مع إيران؛ لأن الشركات الأوروبية ستظل قلقة من فرض عقوبات مباشرة أو غير مباشرة عليها إذا قامت بأي تجارة مع إيران لا تسمح به الولايات المتحدة، سيما وأنه يمكنها تعديل نطاق عقوباتها بين ليلة وضحاها لتشمل الكيان الجديد نفسه والدول التي تتعامل معه [2].

خامساً: على السعودية:

من ضمن أبرز السلع والمنتجات التي تصدرها السعودية للاتحاد الأوروبي المنتجات المعدنية والكيماوية والألمنيوم، فيما تتضمن أبرز السلع التي تستوردها السعودية من دول الاتحاد السيارات والآلات والأدوات وأجزاءها، والأجهزة والمعدات الكهربائية، ومنتجات الصيدلة، فضلاً عن صفقات البترول بمليارات الدولارات.

ورغم الأزمات التي تعصف بالإتحاد فلا تزال العلاقة بين أوروبا والسعودية قوية ومتينة وتزداد مع الوقت، حيث تزداد سنوياً الصادرات الأوروبية للمملكة في المنتجات الزراعية للسعودية بنحو ٩%، والأغذية بنحو ٨,٢%، والآلات بنحو ٣,٥%، والملابس ١,٣%. ففي عام ٢٠١٦ بلغت صادرات المملكة إلى الاتحاد الأوروبي ٨١,٣ مليار ريال: ١٩مليار يورو (١٢% من إجمالي الصادرات)، مقابل

[1] Henry Manse, EU seeks to bypass US sanctions on Iran with trade finance tool, Financial Times, London, 14/9/2018.
[2] For more, see: Richard Nephew, **The Art of Sanctions: A View from the Field,** Columbia University Press, New York, 2018.

واردات بقيمة ١٣٦,٦ مليار ريال: ٣٣,٩ مليار يورو (٢٦% من إجمالي الواردات)[١]. وتُبذل السعودية المزيد من الجهود لرفع حجم التبادل التجاري مع دول الاتحاد الأوروبي حيث تأتي هذه المبادرات ضمن خطة لتحقيق "رؤية المملكة ٢٠٣٠".

إلا أن قضية اغتيال الصحفي السعودي "جمال خاشقجي" جعلت العديد من الدول الأوروبية والشركات العالمية الكبرى (Google, CNBC, G B Morgan, Ford) تلغي مشاركتها في المنتدى الإقتصادي السعودي الذي أطلق عليه اسم "دافوس في الصحراء" تيمّناً بالمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس والذي عقِد ما بين ٢٣-٢٥ تشرين الأول ٢٠١٨[٢]، وهو ما يُنذر باحتمال تردّي العلاقات الإقتصادية السعودية - الأوروبية والسعودية العالمية على حدٍ سواء.

وتطول اللائحة في الدول والآثار التي يرتبط بها إقتصاد أوروبا ويتأثر ويُؤثِّر بها إيجاباً وسلباً تبعاً لتطورات الأحداث على الساحة الدولية.

ولعل الخطير في تعديلات نُظم التجارة مع أوروبا هو الضربة الموجعة التي ستتلقاها العولمة كإحدى العوامل التي ستدفع في اتجاه الانعزال مجدداً والذهاب إلى خطاب الهوية والقطيعة كردة فعل على ما تعانية الأجيال الشابة من صدمة للمستقبل وعدم إيجاد فرص عمل، وما ستتركه من آثار على التفكير السياسي وعلى مقاربة الأوضاع الاقتصادية.

فالثورة الرقمية والثورة التكنولوجية ككل، أدّت إلى بناء عولمة غير إنسانية. وليس خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سوى إعلان عن بدء مغادرتها للعولمة. كما أن أميركا، من خلال انتخاب ترامب وموقفه من الصين تحديداً، تُسجّل موقفاً ضد العولمة التي قادتها والتي تعمل ضدها حركات الحفاظ على الهوية والحركات المتطرّفة والدينية والمافيات والكارتلات. وقد كان السقوط الأول لها كان في الـ٢٠٠٨ في الوول ستريت، وما جرى من تركيز أميركي على آسيا، ونقل للنفوذ في العالم، من الشمال الذي كان غنياً، نحو الجنوب الذي يتحوّل غنياً وأصبح يستحوذ على الكتلة النقدية ويُجري راهناً نحو المزيد.

ولنا عودة بالتفصيل على هذا الموضوع في المطلب الأخير من هذا البحث.

---

[١] رانيا القرعاوي، **٥٣ % ارتفاع التبادل التجاري الأوروبي ـ الخليجي خلال ١٠ سنوات**، جريدة الإقتصادية، الرياض، ٢٠١٧/٥/٢٠.

[٢] **دول أوروبية تلغي مشاركتها في منتدى اقتصادي سعودي**، أخبار المنار،٢٠١٨/١٠/١٨.

المبحث الثاني

مدى انهيار الحلم الأوروبي

شكّل الإتحاد الأوروبي تكتلاً سياسياً واقتصادياً أوروبياً منذ أن بدأ مساره ومرَّ بعدَّة مراحل توسع خلالها ليشمل ٢٨ دولة أوروبية - قُبَيْلَ خروج بريطانيا عام ٢٠١٦ - واضعاً أهدافه الاستراتيجية في التأسيس لمواطَنة تضمن الحقوق الأساسية، وتدعم التقدم الإقتصادي والإجتماعي، وتقوّي دور أوروبا في العالم.

وبالرغم من قدرة الإتحاد الأوروبي الكبيرة وتمتُّعه بموارد إقتصادية وصناعية وتجارية ومالية وعسكرية مكّنته من منافسة الدول العظمى كاليابان والولايات المتحدة، وإثبات أوروبا نفسها بعد الحرب العالمية الثانية كركن ذو مكانة عالمية فاعلة ومؤثرة في المحيط الدولي؛ إلا أن الأحداث التي عصفت بالإتحاد ولا تزال فتحت مجالاً للتساؤل حول مستقبل بقاء هذا التأثير وفعاليته.

ولأن المتغير التكنولوجي قد أصبح في العقود الأخيرة من أهم مصادر الثروة وعناصر قوة الدول لإثبات فعاليتها في أقطاب العالم عسكرياً وأمنياً وتجارياً وفي غيرها من الميادين شتى، فإن الإتحاد الأوروبي لم يتوانَ عن النهوض وتطوير أدائه على هذا الصعيد للتفوق واحتلال المراتب الأولى وفقاً لما تقتضيه إستراتيجيات فرض السيطرة.

وعليه، سنناقش في المطلبين التاليين فكرة التعاون بين الجيوش واحتمال نهاية عصر العولمة.

المطلب الأول

فكرة التعاون بين الجيوش

حاولت أوروبا منذ خمسينيات القرن العشرين وبداية تكاملها ومحاولات اندماجها إنشاء قوة أوروبية مشتركة؛ لكن تخييم الحرب الباردة التي كانت سائدة وقتئذٍ جعلت أوروبا تحتمي بالمظلة الأميركية. إلا أن المعادلة تغيّرت بعد انهيار الإتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة ثم توقيع معاهدة ماستريخيت حيث صار الإتحاد الأوروبي قوة اقتصادية أساسية في العالم.

وتمكّن الإتحاد عبر عملته الموحّدة من المنافسة في الأسواق العالمية وتحقيق الأرباح وهو ما دفع برجاله إلى إعادة التفكير في بناء ترسانته العسكرية بشكل مستقل - نظرياً - عن أي تأثير خارجي أياً يكن مصدره، بغية تعزيز مكانة الإتحاد دولياً.

وقد سبق لنا الحديث عن دور القوة العسكرية للدول الأوروبية ومساهماتها في الحروب التي نشبت منذ العراق الأولى ثم الثانية مروراً بغزو ليبيا وقصف سوريا مؤخراً. لذا سنُركِّز في هذا المبحث للحديث عن خطر التفكك الذي قد يُصيب أوروبا على صعيد المُتغير العسكري.

الفرع الأول: مبررات إنشاء جيش أوروبي

تاريخياً تعود فكرة إنشاء جيش أوروبي إلى الجنرال ديغول بغية بناء قوة أوروبية ذاتية تستطيع الإستقلال بقرار الدفاع عن نفسها، وبقيت هذه الفكرة تراود قادة أوروبا دائماً وأبداً [١]. إلا أن ذلك أثار مخاوف الولايات المتحدة الأميركية؛ لأن إنشاء جيش تحت قيادة أوروبية مع ما يُرافقه من تكنولوجيا أوروبا قاطبةً سيعني حُكماً إستبدال حلف الناتو بقيادته الأميركية بالقيادة الأوروبية التي ستكون إذ ذاك هي الأقوى عالمياً.

أما عملياً، وفي سبيل التوصل إلى استراتيجية أمنية أوروبية مستقلّة بمعنى الكلمة، فقد كانت بوادر مناقشة ووضع الخطط في مجال التعاون والتسليح العسكري الأوروبي قد بدأت بها عبر المعاهدات والمؤتمرات الخاصة بتفعيل الأمن.

فبدءاً من معاهدة "ماستريخت" والتي تحدثت عن ضرورة إحداث خطة أمنية وسياسة خارجية ثم استكمالها بسياسة دفاعية مشتركة. وقد كانت أولى الفرص لإنشاء هذا الجيش بعد أزمة كوسوفو، حيث صدر قرار ينص على تشكيل قوة أوروبية مشتركة قوامها ٦٠ ألف جندي، ثم ترددت الفكرة بين الوقت والآخر عقب الأزمات التي كان يواجهها الإتحاد داخلياً وخارجياً.

وانعقدت في هذا الصدد قمة سانت مالوSaint-Malo (١٩٩٨)[٢]، قمة كولون Cologne (١٩٩٩)[٣]، قمة هلسنكي *Helsinki* (١٩٩٩)[٤] وقمة نيس Nice(٢٠٠٢)[٥].

وانقسمت على الإثر الدول الأوروبية إلى فريقين:

-) الفريق الأول:

[١] محمد الكردي، **مستقبل الإتحاد الأوروبي- دراسة في التأثير السياسي الدولي**، م.س.ذ.، ص ١٤٧.

[٢] شهدت تغيّراً لافتاً في الموقف البريطاني المُعارض لأي عمل أوروبي مشترك في المجال الأمني؛ ولكنها أبقت على التنسيق والتعاون في إطار الناتو.

[٣] اعتُبرت نقطة تحوّل حاسمة في السياسة الأوروبية الأمنية حيث أنشأت لجنتي "السياسة والأمن لمراقبة تطور المواقف" و"اللجنة العسكرية الأوروبية" وإنشاء المجموعة العسكرية الأوروبية.

[٤] أعلنت أن الإتحاد الأوروبي سوف يُشارك في عمليات حفظ السلم والأمن الدوليين وسيبدء العمل على إنشاء قوات عسكرية أوروبية.

[٥] جاءت كصيغة توافقية لإرضاء الولايات المتحدة عبر إعلانها أن الهوية الدفاعية الأوروبية تعمل بالتحالف مع شمال الأطلسي وفق سياسة دفاع وأهداف مشتركة.

تبنّته كل من فرنسا وألمانيا وبدأت بوادره عقب أزمة الخليج عام ١٩٩٠. رأت فيه ضرورة بناء جيش خاص ووجوب استقلال قرار الأمن الأوروبي، بحيث يُشكّل الجيش الأوروبي فرصةً لإعادة التوازن وضبط كفّة عدم الإستقرار.

-) الفريق الثاني:

تبنّته كل من بريطانيا وهولندا، وبالرغم من تجاوبهما مع مشاريع الوحدة الأوروبية إلا أنهما عارضتا فكرة الجيش الأوروبي الموحّد أو أي فكرة أخرى تصب في خانة إقصاء وتهميش حلف شمال الأطلسي[١].

وقد رجحت كفت الفريق الفرنسي- الألماني حيث نشأ فيلقهما عام ١٩٩٢ ثم انضمت إليه الكثير من الدولة الأوروبية الأخرى ووصل عديده إلى ٥٠ ألف رجل و ٦٤٥ دبابة بحلول عام ١٩٩٦، كما تم تشكيل القوة الأوروبية Euro Force والقوة Euro Mar Force والقوات متعددة الجنسيات عام ١٩٩٥[٢].

وقد تم تحديد مهام الفيلق العسكري بمهمتين رئيسيّتين هما:

١) حفظ الأمن والسلام خارج إطار منطقة عمل الناتو.

٢) الدفاع عن أوروبا بوجه التحدّيات الخارجية.

أما لناحية التسلُّح، فقد اعتمد الإتحاد الأوروبي على الموارد البشرية والطاقات العلمية لناحية تطوير تكنولوجيا المعرفة بغية تفعيل الأسلحة الذكية والآلات المتطورة. فالدول الكبرى في الإتحاد الأوروبي على سبيل المثال (ألمانيا، فرنسا، إيطاليا - وبريطانيا سابقاً-) يصل حجم جيوشها إلى ما يزيد عن ١,٧ مليون مقاتل، وتمتلك آلاف الطائرات والدبابات وقواعد الإرسال والبحرية المتطورة كالسُّفن والغواصات المتطورة[٣].

واستمرت فكرة العمل على إنشاء الجيش الموحّد تراود أذهان القادة الأوروبيين طوال العقدين الأخيرين. وكانت وثيقة "خافيير سولانا" - الممثل الأعلى للسياسة الخارجية - إحدى أهم الإستراتيجيّات الأمنية التي تم وضعها عام ٢٠٠٣ وتحددت فيها التهديدات الكبرى التي تعترض الإتحاد (إرهاب دولي،

---

[1] Peter Hamlet, **Sven Behrendt and Christian, Bound to Cooperate- Europe and The Middle East,** Op. Cit. p92.

[٢] بيير بيارنيس، **القرن ٢١ لن يكون أميركياً**، ترجمة مدني قصري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠١٢، ص٩٤.

[٣] فيليب جوردن، **أوروبا وبناء قوة عسكرية**، ترجمة سميرة إبراهيم، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، العدد ٤٥، ٢٠٠٤، ص ٤٤.

خطر نووي، نزاعات إقليمية ودولية...) حيث أعلنت صراحةً الحاجة للقوة المسلحة للتعامل مع هذه الأزمات[١].

ولعل الجديد والمختلف في الطروحات هو التساؤل حول مدى تفكك حلف الناتو، سيما بعد الخطة الغير مسبوقة لتمويل الدفاع الأوروبي المشترك التي كشفت المفوضية الأوروبية عنها لمساعدة نفسها وتشكيل قوة عسكرية عالمية، دون تهميش الولايات المتحدة عن الساحة الدولية[٢].

وتتمثّل الخطة بإنشاء صندوق للإتحاد الأوروبي قيمته ٥,٥ مليار يورو سنوياً (عند تشغيله بشكل تام)، وقد أتت عقِب اقتراح فرنسي- ألماني للتركيز على الأمن والدفاع وتحديد أهدافه مجدداً بغية تدارك القرار البريطاني بالإنسحاب والذي سينعكس نقصاً بحوالي ١٠ مليار دولار سنوياً من مجموع ما تساهمه بريطانيا في ميزانية الإتحاد[٣]. وسيتألف الصندوق من جزئين:

-) <u>الأول:</u> سيساعد الدول الأعضاء على تمويل أبحاث الدفاع في مجالات الطيران والإتصالات والتشفير والإلكترونيات والهندسة العلمية.

-) <u>الثاني:</u> سيُخصص لتصنيع الأعتدة والأسلحة العسكرية الثقيلة مثل الدبابات والمروحيات والطائرات بدون طيار.

وبسبب المرحلة القلقة التي بدأت بعد الإستفتاء البريطاني شعر الأوروبيون أن الحاجة إلى إنشاء جيش موحّد قد صار ضرورةً حتميةً أكثر من أي وقت مضى، فرئيس المفوضية الأوروبية "جان كلود يونكر" دعا لتأسيس الجيش أوروبي المشترك ليُبرهِن للعالم إستمرار وحدة الإتحاد واستبعاد أي سيناريو لحرب داخلية بينهم[٤]. ففي حزيران ٢٠١٧ تم إنشاء مركز أوروبي مشترك مهمته القيادة والتدريب العسكري وإدارة مهام قوات الإتحاد الغير قتالية (إنسانية، تدريبية،...) وتدريب قوات الدول الحليفة لزيادة استقرارها (العديد من دول الشرق الأوسط وشرق وشمال أفريقيا)، واعتُبِر المركز على أنه تمهيد ومقدمة ليُصار إلى تحويله جيش أوروبي في وقتٍ لاحق[٥].

---

[١] أنطوني جيدنز، **أوروبا في عصر العولمة**، ترجمة عبد الوهاب علوب، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٥، ص ٣٠٨.

[2] https://arabic.rt.com, **أوروبا تكشف عن خطة لجعل القارة قوة عسكرية عالمية**، ٢٠١٧/٦/٨، تاريخ الدخول ٢٠١٨/١٠/٨.

[٣] المرجع نفسه.

[4] Daniel Kochis, **One Step Closer to a Bad Idea: A European Union Army,** The National Interest, 24/12/2017.

[5] **EU Security and Defense Package,** European Union, https://eeas.europa.eu, 19/10/2017.

وقد جدّد الرئيس الفرنسي **"إيمانويل ماكرون"**، عقب فوزه بمنصبه عام ٢٠١٧، الدعوة للوحدة الأوروبية الكاملة وإنشاء جيش أوروبي موحد، وبالطبع فإنه ضمنياً يحاول قيادة الجيش المستقبلي تمهيداً لقيادة أوروبا[١]. علماً أن "ماكرون" ليس الوحيد في هذا الطموح، فالمستشارة الألمانية **"أنجيلا ميركل"** تتجه بنفس الحلم الذي ينحى إليه **"ماكرون"** حيث أظهر استطلاع للرأي، اجرته مجلة شتيرن (Stern) الألمانية أن: ٤٩% يؤيدون اقتراح تشكيل جيش اوروبي، مقابل ٤٦% عارضوا الفكرة[٢].

ومؤخراً، كانت باكورة الخطوات قد تمثّلت بتوقيع ٢٣ من الدول الاوروبية[٣] في ٢٠١٧/١١/١٣ على اتفاقية **"بيسكو /Permanent Structured Cooperation"PESCO** والتي تؤسس بالمفهوم الاستراتيجي إلى إنشاء جيش اوروبي ذاتي موحد. وتهدف الإتفاقية إلى تعزيز أساليب الدفاع وتطويرالأسلحة ودمج التخطيط والعمليات العسكرية وخلق عهد جديد من التكامل العسكري الأوروبي بغية جعل الإتحاد أكثر تماسكاً ودعامةً في الأزمات الدولية، لا سيما بعد قرار الخروج البريطاني[٤].

ولتجنّب الإستفزاز المباشر والتغيير الفوري في العلاقات بين ضفتي الأطلسي، يصِفُ البعض -تأدُّباً أو حتى تملُّقاً- إتفاقية " بيسكو" بأنها ذات مهام تكميلية لحلف "الناتو" وليست بديلاً عنه، بالرغم من أن النوايا قد تم الإفصاح عنها وانكشفت الأهداف الخفيَّة.

ومع إطلالة عام ٢٠١٨، صار طموح فرنسا وألمانيا فعلياً ولم يبق حبراً على ورق أو مُجرَّد شعارات إنتخابية زائفة، فالخطوات العملية أخذت تظهر للوجود مع مؤتمر **"ميونيخ للأمن"** الذي انعقد في شباط ٢٠١٨. فالمستشارة الألمانية **"إنجيلا ميركل"** أكدت "انتهاء زمن اعتماد أوروبا على الآخر"، ودعت وزيرة الدفاع الفرنسية **"فلورنس بارلى"** الدول الأوروبية لامتلاك استقلالية استراتيجية في مجال الدفاع مع إبقاء عضويتها في حلف الناتو، وبالتوازي رأت نظيرتها الألمانية **"أورسولا درليين"** ضرورة تولي أوروبا وحدها تسوية المشكلات الأمنية التي تواجهها في محيطها، كما وأكد وزير الخارجية الألماني **"زيجمار جابرييل"** وجوب اتفاق الدول الأوروبية على التعاون بشأن القضايا الدفاعية والأمنية لتكون بمثابة لحظة فارقة في التطور الأوروبي[٥].

---

[1] http://www.ansarollah.com , **الجيش الأوروبي الموحد: لماذا الآن؟!**، ٢٠١٨/٤/١٣، تاريخ الدخول ٢٠١٨/١٠/٨.

[٢] أميرة فهمي، **الألمان منقسمون بشأن اقتراح لتشكيل جيش مشترك للاتحاد الأوروبي**، وكالة رويترز، ٢٠١٥/٣/١٨.

[٣] رفضت كل من الدنمارك ومالطا والبرتغال وإيرلندا التوقيع على الإتفاقية.

[٤] إميل أمين، **"بيسكو".. أو زمن نهاية "الناتو"**، جريدة الإتحاد الإماراتية، ٢٠١٧/١١/٢٥.

انظر أيضاً: قناة DW، "بيسكو"- **هل اقتربت أوروبا من حلم الجيش الأوروبي الموحد؟**، نشرة الأخبار، ٢٠١٧/١١/١٤.

[٥] نقلاً عن: قناة LBCI، نشرة الأخبار، ٢٠١٨/٢/١٨.

لمزيد من التفاصيل، انظر: https://www.securityconference.de/

وفي السياق نفسه، أيّد رئيس الحكومة المجرية **"فيكتور اوربان"** إقتراح إنشاء جيش أوروبي مصرِّحاً "بوجوب إعطاء الأولوية للأمن الأوروبي وضرورة البدء ببناء القوات المشتركة"، وكذلك دعى دعا رئيس الحكومة التشيكية **"بوهوسلاف بوسوتكا"** إلى تعزيز الدفاع الأمني بشكل أفضل عن حدود منطقة شنغن. وحذت حكومة بولندا الحذو نفسه بإشارة رئيسة حكومتها **"بياتا سزيدلو"** إلى أن "أوروبا بحاجة لإصلاحات لكي يصبح الإتحاد الأوروبي أكثر قوة وقابلية للتطور"[١].

أما لناحية الدوافع والخلفيات التي تقف خلف فكرة إنشاء الجيش الأوروبي، فهناك العديد من الأسباب التي دفعت قيادات الإتحاد الأوروبي من أجل التفكير في هذا المقترح، نوجزها كالتالي:

-) أولاً: الخوف من تنامي وتمدد الدور الروسي في منطقة أوراسيا بعد ضمها لشبه جزيرة القرم الأوكرانية دفع الأوروبيين إلى التفكير بزيادة تكتلها الأمني والعمل جدياً وبشكل حيوي لصد التمدد الروسي والوقوف بوجهه دون الإستعانة بالجيوش الأميركية[٢].

-) ثانياً: الأزمات الكبرى التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط منذ سنوات، لا سيما الأزمة السورية، جعل أوروبا تشعر بالخطر جرّاء هذه الأزمات التي انعكست عليها بشكل مباشر. فذهاب مواطنيها إلى بلدان القتال وتدفق أكثر من مليون لاجئ إليها خلق الحاجة الماسة لإيجاد صيغة مشتركة للدفاع في ظل تنامي التهديدات الإرهابية المستمرة التي تعرّضت وتتعرض[٣]، فضلاً عن الخوف والقلق المتزايد من التحوّل الديموغرافي الذي نتج عن موجات الهجرة واللاجئين.

-) ثالثاً: تنامي التوتر الأمني عالمياً لا سيما في ظل أخذ علاقات كل من الولايات المتحدة وروسيا من جهة وكوريا الشمالية من جهة أخرى أبعاداً جديدة، وانعكاس العلاقات الإيرانية التركية على الساحة الأوروبية، وبالتالي أدركت أوروبا أنها قد تغيب أو تُهمَّش عن طاولة الكبار في حال إستمرار عجزها عن مواجهة الأزمات أو الحؤول دون تفاقمها. فترامب هدد بضرب سوريا وروسيا قالت أنها سترد هذه الهجمة بقوة، فأين دور أوروبا من ذلك كله؟

-) رابعاً: تضارب المصالح الإقتصادية بين بروكسل وواشنطن، فخلاف الملف النووي الايراني-الأميركي ينعكس سلباً على إقتصاد أوروبا، ففيما ترى أوروبا أن الحل السلمي سيزيد من استقرار

[1] **Is Europe able to form a unified army instead of NATO?** Report by: European Center for Combating Terrorism and Intelligence, 18/7/2018,

[٢] نواف التميمي، **عودة الروح لـ"الجيش الأوروبي الموحد": رغبة تغذيها "التهديدات" الروسية**، جريدة العربي الجديد، لندن ،٢٠١٦/٨/٢٨.

[٣] **وزير الخارجية الفرنسي: لدينا ٥٠٠ "جهادي" في سوريا والعراق**، جريدة الشرق الأوسط، لندن ٢٠١٧/١٢/٩.

العلاقات مع ايران وسيحل الكثير من مشكلاتها، ترى إدارة واشنطن وجوب أخذ الموافقة المسبقة من وزارة الخزانة الأميركية لبيع الطائرات الإيرباص لإيران؛ كون الحكومة الأميركية مسؤولة عن منح هذه التراخيص بموجب الاتفاق النووي وبحجة العقوبات الاقتصادية[١]. وبالنتيجة تخسر أوروبا الكثير من الصفقات والإستثمارات ريثما تقبل بها أميركا، وبالطبع ليس مجاناً بل مقابل تنازلات أوروبية من هنا وهناك.

<u>-) خامساً:</u> الرغبة القوية لدى بعض دول الإتحاد، لاسيما فرنسا وألمانيا، باستغلال حدث خروج بريطانيا. فالأخيرة عارضت مشروعاً مماثلاً عام ٢٠١١ لارتباطها الوثيق بالسياسة الاميركية[٢]، وقامت عام ٢٠٠٣ بغزو العراق معها دون شرعية من الأمم المتحدة كما سبق الحديث عنه، وتريد البقاء تحت المظلة الأميركية.

<u>-) سادساً:</u> تصاعد الخلاف بين أوروبا والإدارة الأميركية وازدياد الخوف الأوروبي من مرحلة ما بعد وصول ترامب إلى البيت الأبيض[٣]. فهو برفعه شعار "أميركا أولاً" واتباعه سياسة "المال مقابل الأمن" مع كافة الفرقاء الذين يتعامل معهم، وتهديده أوروبا مراراً بسحب أو إعادة انتشار قوات حلف شمال الأطلسي، جعل الأوروبيين يسرعون جدياً، للتوحد أمام هذا الكم من الجشع، في ضرورة إيجاد حل أمني - عسكري وإيجاد صيغة عبر إنشاء جيش أوروبي مستقل بقراره لوضع حد للعقلية الأميركية التي تتصرّف بمبدأ "الحق للأقوى".

وأمام هذه الوقائع والمعطيات لا نعلم لأي حد ستستطيع أوروبا تحقيق هدفها في القريب العاجل، سيما وأن هناك العديد من العراقيل والعوائق، وهو ما سنأتي على ذكره ونبحث في أسبابه.

<u>الفرع الثاني:</u> <u>صعوبات سياسية وقانونية واستراتيجية</u>

هناك العديد من العوائق التي تقف حائلاً بين أوروبا وبين ولادة جيشها الموحّد، فمن السياسية الداخلية إلى الأسباب القانونية والمحيط الإستراتيجي، كل ذلك وغيره يُثير التساؤل حول مدى قدرة دول الاتحاد على تنفيذ ما اتّفقت عليه و لا تزال وتسعى إليه.

---

[١] فرح شوقي، **إيران تشكو تأخر صفقات الطائرات وعدم إلغاء الحظر**، جريدة العربي الجديد، لندن، ٢٠١٦/١٠/١٦.

[٢] محمد خلف، **مساع فرنسية - ألمانية لإنشاء "جيش أوروبي"... ومخاوف بريطانية على الـ "ناتو"**، جريدة الحياة اللبنانية، ٢٠١٦/١٢/١٩.

[3] https://www.dw.com **أوروبا تبحث عن حلول في مواجهة سياسة ترامب "النزواتية"**، ٢٠١٨/٥/١٧، تاريخ الدخول ٢٠١٨/١٠/١٠.

ففي ظل الظروف الصعبة والأزمات المتلاحقة التي يمر بها الإتحاد الأوروبي، تبرُزُ العديد من الصعوبات على الصُعد كافة، نذكر أهمها:

-) أولاً: تنامي ظاهرة اليمين المتطرِّف وازدياد النزعة الشعبوية التي تكاثر ظهورها، فمنافسة الجبهة الوطنية في فرنسا وخوضها حملةً شرسة خلال الإنتخابات الرئاسية (سبق الحديث عنها) وتمكّن حزب البديل الألماني - لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية- من الوصول إلى البندستاغ، وتفشّي النزعة الإنفصالية في معظم الدول الأوروبية ومقاطعاتها ورؤية الأحزاب اليمينية نفسها أنها قادرة على القضاء على الإتحاد الأوروبي ووصفه بـ"المؤسسة الكارثية"[١]. وقد تحدثنا عن هذه النزعات بالتفصيل في المبحث الثاني من الفصل الأول في هذا البحث.

-) ثانياً: الأزمات الإقتصادية التي ضربت دول الاتحاد، كالأزمة اليونانية والتي لا تزال تمتدُّ ذيولها وآثارها، وانخفاض الدخل الفردي وتصاعد نسبة البطالة وانتشار الفساد في غالبية دول الإتحاد الأوروبي[٢]. فمعظم الدول التي تدفع الضرائب تُعارِض زيادة الإنفاق العسكري، علماً أن هناك بونٌ شاسع ما بين إنفاق الدول الأوروبية عسكرياً مقابل ما تنفقه الولايات المتحدة[٣]، وبالتوازي فُرِضت السياسات التقشُّفيّة في مشاريع البنى التحتية وقطاعات التعليم والصحة.

فهل الإتحاد، وفي ظل ما يرزخ به كاهله الإقتصادي من أعباء، قادرٌ على تأسيس جيشٍ وتمويل حاجيّاته؟ وهل سيكون قادراً على إنفاق ملايين الدولارات يومياً إن أراد شنّ حربٍ خارجية؟ وماذا سيكون مصير هذا الجيش الموحد فيما لو تفكك الإتحاد في المستقبل القريب أو حتى البعيد؟

-) ثالثاً: إختلاف الأجندة السياسية والمصالح الخارجية التي تتبنّاها دول الإتحاد الأوروبي، فعدم وجود سياسة مشتركة تجاه السواد الأعظم من القضاية الهامة (سوريا، تركيا، إيران....) هو مكمن الخطر؛ لأن الجيش الذي سيكون إذ ذاك سيتساءل عن مفهوم المصلحة الاوروبية التي عليه حمايتها[٤].

فماذا سيكون موقف الجيش الأوروبي فيما لو دارت حرب مشابهة لتلك التي تدخّلت في بريطانيا لصالح الولايات المتحدة كأفغانستان وحرب العراق؟ هل سيتدخّل إن لم تكن مصالحه المباشرة بخطر؟ وإن تدخل، فهل سينحاز؟ ولحساب من؟.....

فمن ناحية، قد تتردد بعض دول أوروبا المحاذية لروسيا من الإنضمام إلى هذه القوات الجديدة، فاستبدال حلف شمال الأطلسي بالجيش الأوروبي سيُثير مخاوف عدة دول أوروبية؛ لأن قدرات وفعالية

---

[١] راجع صفحة /١٩/.

[٢] انظر الملاحق: رقم /٢٧/، /٢٨/، و/٣٣/.

[٣] انظر الملحق رقم /٣٤/.

[٤] حنين الوعري، **الجيش الموحد.. طريق أوروبا لحفظ أمنها والخروج من العباءة الأميركية**، ايرام نيوز، ٢٠١٦/٥/٢٨. https://www.eremnews.com تاريخ الدخول ٢٠١٨/١٠/١٠.

الجيش الأوروبي لا تزال غامضة التصوّر، مقابل قوات الناتو الغنية بالتجارب. ومن ناحيةٍ أخرى، فلا يخفى علينا تفاوت إمكانيات دول أوروبا المادية، فالحصص الكبرى من تمويل الجيش الأوروبي ستكون على عاتق الدول الغنية، وبالتالي سنعود مجدداً إلى متاهة السيطرة على الجيش من هذا الباب، تماماً كما تفعل أميركا مع الناتو كونها الممول الرئيس له[١].

-) رابعاً: عطفاً على ما سبق، فبالإضافة إلى التشتت الأمني في الأهداف الذي قد يُصيب الجيش الأوروبي، فالهيمنة الإقتصادية على الأسواق العالمية الكبرى بغية تصريف المنتجات هي أيضاً أحد أهم أسباب الصراع وتناحر المصالح بين الدول، بالإضافة إلى الخشية من سيطرة كبار دول أوروبا على القوات المشتركة[٢]، سواء في الداخل الأوروبي أم خارجه، كالصراع على النفوذ بين فرنسا وألمانيا في أفريقيا عموماً وفي مالي خصوصاً.

فأي الأسواق سيحميها هذا الجيش الموحّد؟ ولصالح من سيحفظها وعلى حساب من؟.....

-) خامساً: على الصعيد القانوني، فإن مثل هذا الاتفاق لا يمكن أن يتم إلا بموافقة الدول، وذلك سنداً للاتفاقيات المؤسسة للاتحاد، وليس بقرار منفرد من رئيس المفوضية الأوروبية[٣]. وخلال زيارة الرئيس الفرنسي "ماكرون" إلى برلين صرّحت المستشارة الالمانية "انجيلا ميركل" أنه من وجهة النظر الألمانية: " أن هناك إمكانية لتغيير المعاهدات إذا كان لذلك معنى"، وكذا ألمح الرئيس الفرنسي إلى "عدم وجود مُحرَّمات تجاه هذه الفكرة" داعياً إلى الوقوف بوجه تنامي التيارات الشعبوية التي تهدد بالتفكك وإعادة صياغة تاريخية لأوروبا[٤].

-) سادساً: ما يخفى على الكثير من الأوروبيين أنفسهم، تناقض تطلعاتهم مع المبادئ الثلاثة التي وضعتها **"مادلين أولبرايت"** وزيرة الخارجية الأميركية قبل أكثر من عقدين من الزمن[٥].

وهذه المبادئ هي:

أ) لا إزدواجية لحلف الناتو.

ب) عدم فصل الولايات المتحدة عن قرار الدفاع عن أوروبا.

ج) لا تمييز ضد أعضاء الناتو غير الأعضاء بالاتحاد الأوروبي.

---

[١] انظر الملحق رقم /٣٥/.

[٢] إليزابيت برو، **نواة جيش أوروبي تبصر النور وألمانيا توجّه دفّته**، جريدة الحياة اللبنانية، ٢٠١٧/٦/١٣.

[٣] علون أمين الدين، **إنشاء "الجيش الأوروبي" بين المبررات والصعوبات**، جريدة الإتحاد اللبنانية، ٢٠١٧/١٢/١٩.

[4] **Germany - France: Merkel and Macron ready to change European treaties to reform the Union,** France24, 16/5/2017.

[5] Daniel Kochis, **One Step Closer to a Bad Idea: A European Union Army,**Op.Cit.
For more, see: Madeleine Albright, **Memo to the President Elect: How We Can Restore America's Reputation and Leadership,** Harper Collins Publishers, New York, First Edition, 2008.

فالمستشار السياسي للسيدة أولبرايت **"توماتس فريدمان"** يُشير إلى أن الولايات المتحدة سوف توظّف موقعها العسكري والإستراتيجي من أجل إخضاع أوروبا للعمل وفق مقتضيات ديمومة مشروعها للسيادة العالمية. وألاّ عولمة إلا في فلك الإمبراطورية العسكرية الأميركية[١]. وبالتأكيد، فإن الولايات المتحدة لن تدّخر ذخراً بغية عرقلة وإفشال مشروع هذا الجيش، علماً أن هذه النوايا ليست وليدة يومٍ وليلة؛ بل هي أهداف إستراتيجية تُبيّتها أميركا ضمن أجندتها.

فالإستراتيجية الأميركية تعمل في السر والعلن بغية إحلال الوقائع التالية[٢]:

-) إحلال الناتو مكان الأمم المتحدة.

-) تكريس التناقضات داخل أوروبا من أجل إبقائها تحت تدبير واشنطن.

-) عدم التعرَض للولايات المتحدة ولو للحد الأدنى من الخطر، والإمتناع عن إنزال قوات برّية أميركية متى كانت القوات الأوروبية قادرة على القيام بذلك عوضاً عنها.

فضلاً عن ذلك كله، فإن الولايات المتحدة بوضعها أوروبا تحت جناحها تكون قد أمّنت المجال الجوي لها دون حسيب ولا رقيب، فتستطيع إثر ذلك الضغط على روسيا وتهديدها في الكثير من الملفات، سيما ما يتعلق منها بدول أوروبا الشرقية وقضايا الشرق الاوسط.

<u>-) سابعاً:</u> رغم خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، إلا أنها أبقت على دعمها لمواجهة التحديات الارهابية ومواصلة المساهمة في الدفاع عن أمن أوروبا؛ لكنها في الوقت عينه أعلنت على لسان وزير حربها **"مايكل فالون"** استمرار معارضتها لأي مشروع يهدف بطريقة أو بأخرى إلى تشكيل جيش أوروبي؛ لأن حلف الناتو يجب أن يظل ركيزة الدفاع الأساس في أوروبا[٣]. وبالتالي فإن المعارضة البريطانية ستقف هي الأخرى حجر عثرة في طريق قيام الجيش؛ وذلك لكثرة الدول التي تدور في فلكها وترتبط معها بمصالح جمّة.

<u>-) ثامنا:</u> الخوف من توتر العلاقات الأميركية الروسية جراء قيام هذه القوات؛ لأن الأولى ترى في قيام هذا الجيش تحوّل الإتحاد الأوروبي إلى حليف لروسيا[٤]، والثانية ستسعى جاهدةً عبر مخابراتها للوصول إلى كوادر الجيش الموحّد وقلب الطاولة على الولايات المتحدة[٥]، وسيكون مرادها سهلاً نظراً لميل الكثير من قادة دول شرق أوروبا إليها.

---

[1] Thomas Friedman, New York Times, 28/3/1999.

أيضاً: **الجيش الأوروبي نمر من ورق**، https://arabic.sputniknews.com، ٢٠١٧/٣/١٥، تاريخ الدخول ٢٠١٨/١٠/١٠.

[٢] أمين اسكندر، **تحديات المشروع الصهيوني والمواجهة العربية**، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، ص٢٣٩.

[٣] **وزير الحرب البريطاني: بريطانيا ستظل تعارض أي مشروع لتشكيل جيش أوروبي، قناة المنار، ٢٠١٦/٩/٢٧.**

[4] **ظهور حليف مفاجئ لروسيا**، https://arabic.sputniknews.com، ٢٠١٧/١٢/٥، تاريخ الدخول ٢٠١٨/١٠/١٠.

[٥] نواف التميمي، **عودة الروح لـ"الجيش الأوروبي الموحد": رغبة تغذيها "التهديدات" الروسية**، م.س.ذ.

-) تاسعاً: بقعة الإنتشار الكبيرة التي تمتد عليها الأراضي الأوروبية من الأطلسي غرباً حتى حدود روسيا شرقاً فضلاً عن تعدد اللغات الأوروبية. فتعدد اللغات يُعتبر من أهم العوائق التي تحول أو على الأقل تُصعِّب مسألة إجتماع قوات في مهمات مشتركة خارجية نظراً للإختلاف الثقافي؛ لأن عقدة اللغة ليست بالأمر السهل لا سيما في الأمور العسكرية وأجهزة الإتصال والقيادة والإرتباط وغيرها الكثير مما يُبنى عليه في هذه المسألة.

وأمام هذا الكم من العوائق والتحدّيات التي تعيق الجهود المبذولة لإنشاء قوة عسكرية أوروبية مستقلة وفاعلة ومؤثرة، نُرجِّح أن تخفض أوروبا إنفاقها العسكري وتركز الإهتمام على الموازنة النقدية بغية الإلتزام بمعايير معاهدة ماستريخيت (أوجبت على الدول الأعضاء ألا يزيد عجز ميزانيتها عن ٣% من الناتج القومي الإجمالي). فالإتحاد الأوروبي لن يُهمل وبالتأكيد الجانب الإقتصادي على حساب الجانب العسكري كون الأول ضرورة مُلِحّة وآنيّة قد يؤدي إهمالها إلى انهيار أنظمة واقتصادات دولها، بينما الشق العسكري ليس بالقدر نفسه من الأهمية كون الحرب ليست على الأبواب أولاً؛ ولأن كل دولة لديها قواتها وجيشها الخاص الذي سيتولى مهمة حماية حدودها وأرضها في حال لوّحت الحرب بأيديها.

وبالتالي، ورغم سعي الإتحاد الأوروبي إلى تقوية مكوّناته الداخلية واستخدام عناصر القوة الإقتصادية التي تمتلكها دوله، إلا أنه في الوقت عينه بحاجة لتطوير قدراته التكنولوجية والعسكرية بشكل مستقل عن حلف الناتو بغية تبوّؤ الصدارة والمكانة المؤثِّرة والفعّالة في هذا المجال.

لكن بناء قوات عسكرية أوروبية مشتركة يتطلب مدة مناسبة من الزمن وفقاً لخطط ومنهجية أمنية عسكرية مدروسة، ومن غير المحتمل أن يقدر الإتحاد الأوروبي على ردم هذه الهوّة في القريب العاجل.

وسننتقل في المطلب الثاني والأحير من هذا البحث للحديث عن أضرار عصر العولمة والتي تم التمهيد والدعاية لها منذ عقود، لنرى آثارها ومدى اقترابها من النهاية في خِضمَّ الأحداث التي تعصف بأوروبا والعالم في آنٍ معاً.

المطلب الثاني

أضرار عصر العولمة

شغلت العولمة العالم منذ عدة سنوات؛ لكن مفهومها بقي صعباً التعريف نظراً لاختلاف النظرة إليها بين مؤيدٍ ومعارِض. فهي بالنسبة لليساريّين وأبناء الشيوعية والقومية تُشكِّلُ "الإمبريالية العالمية"

التي لطالما استحقرها الإعلام السوفيتي أيام الحرب الباردة، وقد حل مُصطلح "العولمة" كتعبيرٍ مُلطّف بدلاً منها [١].

والعولمة تعني توسيع حركة الأنشطة كي تمتد من المستوى المحلّي إلى المستوى العالمي، إنْ في مداه أو تطبيقه[٢]. وبالتالي فهي تهدف إلى خلق المزيد من قنوات الترابط الإنساني وتحويل العالم إلى قريةٍ كونية، بحيث تندمج أو تزول الحواجز في المجالات كافة: الإقتصادية، السياسية، الإجتماعية، الثقافية والعلمية وكل ما يتبعها في ميادين العلوم كافة، لا سيما في ظل الإنتشار الكثيف للتكنولوجيا وأدواتها في العقدين الأخيرين.

وللعولمة العديد من الأنواع التي تتشارك فيما بينها بالإطار العام لتعريف العولمة، إلا أنها تختلف عن بعضها في التفاصيل التي تتميز به خصائص كُلٍ منها كالتالي:

-) العولمة الإقتصادية:

أي الإنتشار الواسع للسلع عالمياً وسهولة البيع والشراء من ولأي نقطة في العالم، فضلاً عن الأسواق المالية وتأثيراتها الكبيرة على إقتصاد الدول والشركات العالمية.

-) العولمة السياسية:

من خلال نشر الأفكار الديمقراطية والتمهيد لمزيد من حقوق الإنسان والوقوف بوجه الأنظمة الشمولية والحد من تركيز السلطة بيدِ حفنةٍ من الأشخاص .

-) العولمة الثقافية:

تتجلى من خلال إختلاط الأجناس والأعراق وانتشار اللغات وفروع الجامعات في أصقاع العالم.

-) العولمة الإعلامية:

وهو ما نراه جلياً من خلال صفحات التواصل الإجتماعي وسهولة معرفة الأخبار لحظةً بلحظة.

ساعدت التقنيات العلمية ووسائل الإتصال الحديثة على سرعة إنتشار العولمة ودخولها أبواب الأفراد والدول على حدٍ سواء. وما التجارة والأسواق العالمية وتكنولوجيا الإتصالات والمواصلات التي بين أيدينا سوى خيرُ دليلٍ على ذلك.

---

[١] فيصل القاسم، **برنامج الإتجاه المعاكس**، قناة الجزيرة، تاريخ ٢٠٠١/٧/٣١.

[٢] محمد محفوظ، **العولمة: درساة في الأبعاد الفكرية والمادية والمجتمعية والإنسانية لظاهرة العولمة**، دار شمس للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١١، ص ٣٠.

وقد كان لأوروبا الحظ الأوفر من هذا التطور، فقد احتلّت الأبعاد السياسية والإجتماعية والإنسانية المكانة المرموقة في أساس عملية التكامل الأوروبية؛ بل إن جوهر التكامل بالأصل نابع من مشروعٍ سياسي - إجتماعي - إنساني قبل أن يكون مشروعاً إقتصادياً [1].

فأوروبا التي شهدت أرضها الحربين العالميّتين وامتلأت ذاكرتها سواداً وأيديها دماءً، إنطلقت منها أيضاً ثورات المعرفة والإنفتاح على العالم وقامت على أساس شحذ الأذهان بالأفكار لإقامة نظام إقليمي على أساس الديمقراطية لحماية الحقوق الفردية والجماعية.

وليس موضوعنا في هذا المطلب شرح العولمة وتفصيلها؛ بل سنركز البحث عن الخطر الذي يهدد أوروبا من جانب العولمة، فهذا السلاح الذو حدّين نراه اليوم ينقلب ضرراً على من كان أكبر المستفيدين منه والداعين إليه في وقت الرخاء.

وبعد كل الأزمات التي عصفت بالإتحاد الأوروبي ولا تزال، فإن دول الرفاه والأمن التي كانت محط أنظار العالم أجمع أخذت تفقد بريقها يوماً تلو الآخر، فالنموذج الإجتماعي الأوروبي تعرض للهجومات الشرسة العنيفة والمفتعلة ممن ليس له مصلحة في رؤية أوروبا تسعى نحو الكمال!

<u>الفرع الأول: السلبيات التي تطال أوروبا على صعيد الدول</u>

تاريخياً، إبتدأت العولمة في أوروبا عبر دفعها نحو الحروب وتقديم الولايات المتحدة الأسلحة والمساعدات الغذائية لها. ويُقدِّر البعض أنه وبسبب المجاعة فقد كانت أوروبا عموماً وألمانيا خصوصاً على شفير الإستسلام فيما لو استمرّت محرومة من الحبوب؛ لكن دخول أميركا الحرب إلى جانب "الحلفاء" وتقديم المساعدات الغذائية لهم دون دول "المحور" ساهم في قلب كفّة الموازين لصالحهم. فالولايات المتحدة الأميركية كانت ولا تزال تعمل تحت شعار: "إن الذين نساعدهم اليوم سوف يُصبحون زبائن لنا غداً"[2].

وقد شهدت أوروبا تغيّراً لافتاً وسريعاً بعد الحرب العالمية خلال قرنين من الزمن[3]. واستفادت الولايات المتحدة من انهيار الإتحاد السوفيتي في أوائل تسعينيات القرن الماضي لتتربّع وحدها على عرش القيادة العالمية ويرتبط مفهوم العولمة بها.

---

[1] حسن نافعة، **الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، ص ٣٥٣.

[2] نعيمة شومان، **العولمة بداية ونهاية: بداية مع الصهيونية ونهاية مع نفاذ البترول**، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧، ص ١٤-١٦.

[3] John Gunther, **Inside Europe,** Harper Publishers, New York, 1961, p 11.

لكن الدخول إلى عالم العولمة ليس مجرد كلام يُقال أو مبادئ يُتغنّى بها، فتحرير رؤوس الأموال والخدمات يفرض حكماً على حكومات الدول والمنظّمات العمل والالتزام وفقاً للقواعد الرسمية المعمول بها. وعادةً ما تبدأ العولمة بالولوج من ما باب تحرير التجارة، إلا أن العولمة الأوروبية لم تقتصر على القضايا التجارية؛ بل وسّعت نطاقها لتطال الأمور البيئة والثقافية بالإضافة إلى تحسين الأحوال الإجتماعية.

فقد نجح الأوروبيون في تقنين قاعدة حركة رأس المال داخل الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي وفي منظمة التجارة العالمية من خلال زيادة عدد أعضاء منظمة التجارة العالمية[١]. وعلى هذا الأساس يمكن النظر في مجال التجارة والإقتصاد إلى عملية توحيد العملة الأوروبية تحت لواء "اليورو" على أنها جزء من عولمة تم فيها حماية عملات الدول الأوروبية من أخطار تقلب العملات ومجابهة السوق المالية والبورصة كُلٌ على انفراد، وبالتالي تمكنّت العولمة في هذا السياق من حماية الأوروبيّين من الآثار السلبية.

ورغم ما وصلت إليه أوروبا بعد اتحادها وفتح أبوابها أمام مواطنيها من أي دولةٍ كانوا، والعمل بتأشيرة شنغن وإزالة الحدود الفعلية والجمركية فضلاً عن توحيد عملتها وأنظمة الضمان الصحي وضمان العمل والتعاون الأمني والسياسي والصناعي وتأمين أفضل نموذج إجتماعي شهده العالم في السنوات الأخيرة؛ إلا أنه من الخطأ بمكان التغافل عن سلبياتها التي طالت الإتحاد.

فأوروبياً كانت بوادر أضرار العولمة واضحةً منذ البداية. فبالرغم من استعادة أوروبا لعافيتها بعد الحرب العالمية وإنتاج دولها - التي شكلت لاحقاً الإتحاد الأوروبي - في عام ١٩٨٠ ما يقارب ال ٢٦% من مجموع الإنتاج العالمي الصناعي؛ إلا أنها انخفضت عام ٢٠٠٣ إلى ٢٢% لتصل في عام ٢٠١٥ إلى ما لا يزيد عن ١٧%، مقابل استفادة الدول النامية من دخول العولمة إليها والشركات المتعددة الجنسيات[٢].

وبالتالي أخذت تحتل الدول النامية المراكز التنافسية على الصعيد العالمي على حساب الدول الرائدة أصلاً،؛ بل حتى إن تعبير الدول النامية أو دول العالم الثالث لم يعُد وصفاً دقيق الإستعمال في ظل العولمة حيث انتقل عددٌ منها من دول مدينة لأقوى إقتصادات منافسة عالمياً.

---

[١] بماريك بيلكا، **الإتحاد الأوروبي وسلبيّات العولمة**، جريدة البيان الإماراتية، ٢٠١٢/٦/١٢.

[٢] أنطوني جيدنز، **أوروبا في عصر العولمة**، ترجمة عبد الوهاب علوب، م.س.ذ.، ص٢١.

ففي أواخر القرن العشرين كانت الدول النامية تنتج ١٠% من سلع العالم المصنعة ثم ارتفعت لتصل في غضون سنوات من القرن الحالي إلى حوالي الـ ٢٥%، ويتوقّع أن تصِل هذه النسبة بحسب الإحصاءات إلى حوالي الـ ٥٠% بحلول العام ٢٠٢٠ [١].

من هنا أدركت الدول الأوروبية خطورة العولمة وآثارها الجانبية السلبية وازدياد المنافسة يوماً تلو الآخر على الصعيد الأوروبي داخلياً وخارجياً. فارتفعت أصوات العديد من الدول الأوروبية لتنادي بوقف العولمة بحجة أنها تهدد إستقرارها.

فانعقدت القمم والمؤتمرات في هذا الصدد لمناهضة العولمة وتدارك مخاطرها قبل فوات الآوان. ففي مدينة فلورانس في إيطاليا إنعقد "المنتدى الإجتماعي الأوروبي" للبحث في المسائل المرتبطة بالتهرب الجبائي والسرية المصرفية التي نجمت عن رفع الحدود الجمركية في الإتحاد[٢].

وفي دراسة أجراها بنك "Credit Suisse" تبيّن أن نسبة الفوارق وانعدام العدالة في توزيع الثروات يزداد اضّطراداً منذ عام ٢٠٠٧ في أكبر الدول إقتصادياً ومعظمها أوروبية، حيث ارتفع إجمالي الثروة العالمية بمقدار ١٤ تريليون دولار ليبلغ مجموعها ٣١٧ تريليون دولار، أي زيادة بنسبة ٤,٦٪ وهو يفوق نمو السكان[٣].

وقد كان لأزمة الـ ٢٠٠٨ المالية العديد من التداعيات على الصعيد الأوروبي:
-) ازدياد معدلات عدم المساواة
-) تقلُّصِ أحجام النمو الاقتصادي.
-) ازدياد نسب التهرّب الضريبي والإفلاس.
-) تفشي ظواهر الكراهية لمبدأ فتح الحدود.
-) إستغلال اليمينيّن الشعبويين ووقوفهم خلف حملات التحريض بغية تفكيك الإتحاد الأوروبي[4].

فنسبة نمو الإقتصاد عالمياً تراجعت سنوياً من ٣,٥% (قبل أزمة ٢٠٠٨) إلى حدود الـ ٢% بعدها، وهو أقل معدل للنمو شهده العالم منذ الحرب العالمية الثانية، وزادت المصارف معدّلات الإقراض والفائدة عليها وازدادت الإستثمارات في الأسواق المالية والعقارات[١].

---

[1] Gordon Brown, **Global Europe,** London, Treasury, 2005, p 5.

[٢] إنعقد ما بين ٦-١٠/١١/٢٠٠٢، لمزيد من التفاصيل انظر: https://www.swissinfo.ch

[3] **Global Wealth Report 2018**, Credit Suisse Research Institute, July 2018, can be found on https://www.credit-suisse.com

[٤] للتوسع، انظر: **مناهضة العولمة - حركة المنظمات الشعبية في العالم**، مركز البحوث العربية والإفريقية.

أي أن السواد الأعظم من الإستثمارات كان يتم في الأسواق المالية الكبرى حيث لا يستثمر فيها إلا كبار المتموّلين ورجال الأعمال بدلاً من توظيفها في السوق لخلق فرص عمل جديدة للتخفيف من معدلات البطالة وحدّة الأزمة.

وبالحقيقة، فإن الموقف الأوروبي ينقسم حالياً ما بين من يستميت بالدفاع عن العولمة وأنها هي سبب النهضة والتقدم التي تشهده أوروبا اليوم، وما بين الغالبية العظمى التي تجعل من العولمة حصاناً تمتطيه عند كل أزمة على أنه هو سبب ويلات أوروبا وتبعيّة وعدم إستقلال قراراتها، علماً أنه في الحقيقة فإن انعدام الثقة بالمؤسسات الأوروبية هو المصدر الرئيس للأزمة نظراً لكثرة الإخفاقات التي تُمنى بها يوماً تلو الآخر.

وفي هذا السياق أشار **"رولاند يانزن"** خبير الإقتصاد في الإتحادات العمالية الأوروبية إلى أن النظام الرأسمالي يُهدّد بتقليص ونقل عمالة أوروبا للخارج مما سيُضطر العمال الأوروبيين إلى القبول بأجور متدنية للتمسُّك بوظائفهم[٢].

فألمانياً ينتقد فرانتس مونتيفيرنغ (رئيس الحزب الديمقراطي الاشتراكي) إستغلال رجال الأعمال للسوق وجشعهم بتحقيق الأرباح. فالعولمة سمحت بإيجاد الإستثمارات الأجنبية في البلاد؛ لكنها لم تتمكن من وضِع حدٍ لجموح أصحابها من المستثمرين الذين عكفوا على إحكام زمامهم للسوق والتحكّم به، فما بين الـ ١٠-١٥% من الإستثمارات الأجنبية في ألمانيا يملكها أجانب[٣].

وفرنسياً هناك انتقادٌ واسع يطال أصحاب رؤوس الأموال نتيجةً للعولمة كالمشاكل الإجتماعية والبطالة وأزمات الإقتصاد الحر. فأهم ٤٠ شركة في فرنسا - والتي تملك حوالي الـ ٤٠% من رؤوس الأموال - يملِكها مستثمرون أجانب وتبلغ نسبة البطالة فيها ٨,٦% (و ٨,٩% إذا أضفنا أقاليم ما وراء البحار)[٤]. أما إيطاليّاً فهناك أزمة تدني أجور الأيدي العاملة الشابة فضلاً عن حرمانها للعديد من حقوقها الإجتماعية.

وهنا التساؤل حول ما إذا كانت العولمة والتطور التكنولوجي هما سبب انتشار البطالة أوروبياً، وإن كانت كذلك فما هو سبب تركُز معظمها في الدول الكبرى أوروبياً.

---

[١] عبد الله رزق، **الأزمة المالية بين ١٩٢٩و ٢٠٠٨ - عِبر وتغيُّرات**، مجلة الدفاع الوطني، العدد ٧٠، تشرين الأول ٢٠٠٩.

[2] زاهي علاوي، **هل تهدد العولمة الاستقرار في أوروبا؟**، تاريخ الدخول ٢٠١٨/١٠/٢٠ https://www.dw.com،

[٣] المرجع نفسه.

[4] **France: Unemployment rate in the last 9 years,** France24, 16/2/2018.

فثُلثا بطالة أوروبا نابع من دول فرنسا وإيطاليا وألمانيا، وبالتحديد أكثر فهي تتركّز في المناطق التالية: شمال فرنسا، جنوب إيطاليا وشرق ألمانيا[١].

فهؤلاء يرون أن العولمة تصَدِّر الوظائف وتستورد المتطفلين مما يجعلها ضربة مزدوجة لأوروبا؛ لأنهم يرون أنَّ معظم المهاجرين هم من فئة المتطفلين الذين يحصلون على مزيج من وظائف الرعاية الإجتماعية والوظائف الحكومية، أي أنهم باختصار يسرقون وظائفهم[٢]. فالعولمة تربط المجتمعات والإقتصادات في أغلب الأوقات بنقاط الضعف أكثر من القوة؛ لأنها تنقُل عدم الإستقرار من المجتمعات الغير مستقرة لتلك مستقرة، وتقود إلى الشيخوخة بدلاً من العصر الذهبي.

ولعل ما وصلت إليه أوروبا اليوم من هذه الظواهر يؤكد نبوءة ما تم توقعه الكُتَّاب والمؤلفون في بداية الألفيّة الحالية بأن القارة الأوروبية ستشهد في ظل العولمة نفس الصراعات التي مرّت عليها في عشرينيّات القرن التاسع عشر. فاستفحال الرأسمالية بأبشع صورِها ساهم في اتساع الهوة بين البشر وتفتوت توزُّع المداخيل، حيث أشارت الإحصاءات إلى امتلاك ٣٥٨ ملياردير اً لثروةٍ تُضاهي ما يملكه ٢,٥ مليار نسمة واستحواذ ٢٠% من دول العالم فقط على ٨٥% من الناتج العالمي والتجارة العالمية[٣].

وبالتالي، فليس مُستغرباً ازدياد نسب البطالة وانخفاض الأجور وتدنّي مستويات المعيشة وتزداد سوءاً مع تقدّم حركة العولمة تطوراً يوما تلو الآخر، حيث سهّلت العولمة تحرير الأسواق المالية والتخّلي عن الضوابط التقليدية في التعاملات المصرفية وساعدت تهريب رؤوس الأموال وخصخصة مشروعات الخدمات العامة والمطالبة بالحصول على تنازلات ضريبية بغية دفع المستحقات محلياً ودولياً وحررّت الكتلة النقدية من سلطة المصارف المركزية.

وقد كان وقعُ نتائج العولمة أوروبياً أكثر من غيرها نظراً لإرادة الحكومات والبرلمانات تطبيق السياسات الإقتصادية الجديدة وإلغاء الحواجز الجمركية الداخلية وتسهيل إنتقال السلع ورؤوس الأموال، وما إتفاقية الـ **"GATT"** والـ **"CETA"** سوى إحدى أسباب الأزمة.

---

[١] إميل أمين، **أوروبا في عصر العولمة**، جريدة عمان، ٢٠١٧/١٢/١٢.

[2]Ruchir Sharma, **The Rise and Fall of Nations: Forces of Change in the Post-Crisis World,** Norton & Company,New York, 2016,.

[٣] وكالة الأنباء الكويتية، **أوروبا ستشهد نفس الصراعات التي نشبت في العشرينات**، ٢٠٠٠/٦/٣٠.
للتوسع، انظر: هانس بيترمارتن وهارالد شومان، **فخ العولمة ـ الإعتداء على الديمقراطية والرفاهية**، ترجمة عدنان علي، عالم المعرفة، الكويت.

بالمقابل، أكّدت المستشارة الألمانية **"ميركل"** أثناء إجتماعٍ لها بالرئيس الأميركي **"أوباما"** في برلين على ضرورة المحافظة والدفاع عن مكتسبات العولمة وعدم السماح بالرجوع لعصر ما قبلها؛ لأن ذلك سيكون بمثابة ضرب من الجنون[١].

ووزير الداخلية الألماني **"طوماس ميزير"** طالب بضرورة رفع أعداد المهاجرين الكُفؤ والترويج والدعاية لذلك من خلال ما تستطيع ألمانيا تقديمه لهم؛ لأنه وفي ظل واقع العمالة الصعب والكهولة الذي يفرض نفسه على أوروبا فإن ألمانيا ترى نفسها قادرةً على استيعاب هؤلاء المهاجرين وضمّهم إلى سوق العمل. وبحسب تقديرات مؤسسة "بروغنوس" الألمانية، فإن جميع قطاعات الإقتصاد في ألمانيا ستشهد نقصاً يُقّدر بحوالي ١,٨ مليون عامل بحلول عام ٢٠٢٠ ليصل إلى ٣,٩ مليون في الـ ٢٠٤٠، مل لم تحصل تبدّلات أو زيادات ديموغرافية [٢].

لذا، لا يمكن تصوّر العولمة كشيطان لم يعُد بالفائدة على أبناء أوروبا أبداً، فالقلق يساوِرُ البريطانيّين الذين بدأوا يخشون عواقب قرار التصويت على خروجها من الإتحاد الأوروبي جرّاء نقل مؤسسات الخدمات الإجتماعية إلى خارجها، كمراكز خدمة الهاتف والبنوك وغيرها مما يدرُّ على بريطانيا الأموال الطائلة. ولنا عودة بالتفصيل على أضرار الخروج من دائرة العولمة الأوروبية على بريطانيا.

فالمنظور السائد في العولمة يجب أن يتحول أكثر من انشغال ضيق بالأسواق إلى انشغال أوسع بالناس. فالبعد الإجتماعي للعولمة يدور حول الوظائف والصحة والتعليم، لكنه يتجاوز ذلك بكثير؛ لأنه بُعد العولمة الذي يعيشه الناس في حياتهم اليومية وعملهم وهو مجموع طموحاتهم في المشاركة الديمقراطية والازدهار المادي[٣].

وتراجع الدول الغربية لا يفتح الباب أمام حكومة أوروبية عالمية ويلغي أيضاً إحتمال الكمال نحو الفدرالية التي حلم بها الكثير، ومن الصعوبة بمكان أن تُقمع أحلام أوروبا التي تهدف إلى تطوير أحلامها ومشاريعها وتُعلن نهايتها فجأة؛ لأن القوة التي تكتسبها بعض القضايا يصعب النظر إليها ومقاربتها على صعيد أو كاهل دولة وحدها؛ بل تتطلب معالجتها الإجتماع والتكاتف بغية التأثير دولياً وإحداث فارق نوعي.

---

[1] **Daniel Greenfield, Can we survive without globalization?** FrontPage Magazine, 31/10/2017.

[٢] خليل حسين، مقال بعنوان: **أوروبا والهجرة المنظّمة وغير المعلنة،** ٢٠١٥/١٠/١٧.

[3] Council of Europe, **Compass: Manual for Human Rights Education with Young people,** 2017. can be found on: https://www.coe.int/en/web/compass/globalisation.

مع كل هذه التحديات والصعوبات التي تواجه أوروبا اليوم فإن نظرةً موضوعية لآثار عولمتها يعطينا صورة واضحة عن الرفاهية والتقدم والتسهيلات والعدالة الإجتماعية التي سادت في مجتمعات أوروبا، رغم الفوارق بينها في مكان ما، إلا أنها أسهمت في قطع أشواطٍ من التقدّم ما كانت لتحصل لولا المفاهيم الجديدة التي دخلت عليها جرّاء الإنفتاح الذي شرّعت أوروبا أبوابها له.

بالرغم من ذلك يجب الحذر وعدم الإستهتار بمكامن الخلل التي تعتري الإتحاد الأوروبي؛ لأن نقاط القوة ستنقلب مع الوقت إلى نقاط ضعف تزعزع عرش استقراره غداً. وما لم يتم التعاطي مع التفاصيل الصغيرة التي يعاني منها أبناء الإتحاد على محمل الجد فقد تكون هي أولى مسامير ودنعشه؛ لأن الشيطان يكمن في التفاصيل[١]، فخروج بريطاني من الإتحاد يُنبئ بانهيار فكرة الإقتصاد الموحّد والسوق الحرة ويجعل العالم يستعد لعصر ما بعد العولمة[٢].

الفرع الثاني: السلبيات التي تطال أوروبا على صعيد الأفراد

بعد ما يقارب الثلاثة عقود من الإتحاد الذي منح التسهيلات للأوروبيين من أقصى الإتحاد إلى أقصاه، جاء التصويت البريطاني لصالح الخروج من الإتحاد ثم تلته العديد من الحركات الإنفصالية والتهديدات والتلويحات بشق الصف الأوروبي.

إلا أنَّ ما لم يُدركه الأوروبيّون عموماً والبريطانيوّن خصوصاً أن من نتائج الإنفصال سيكون هناك العديد من الصعوبات والتعقيدات والخسائر التي ستطالهم جرّاء الخروج من دائرة العولمة الأوروبية. فمن الإنعكاسات العملية التي ستطال البريطانيين عقِب تصويتهم على قرار مغادرة الإتحاد الأوروبي[3]، سيكون ما يلي:

١) صعوبة الإنتقال:

سينعكس الخروج البريطاني على أبناء بريطانيا بعد خروجها تعقيداً لناحية وجوب الحصول على تأشيرةٍ للدخول لبقية دول الإتحاد الـ ٢٧ بدلاً من سهولة التنقُّل بواسطة الهوية داخل منطقة شنغن.

٢) السياحة والسفر:

---

[1] Anthony Giddens - Patrick Diamond - Roger Liddle, **Global Europe - Social Europe,** Polity Press, Cambridge, First Edition, 2006, p 22.

[2] **The End of Globalization,** The Guardian, 30/7/2016

[3] **The seven practical reflections on the British after the departure of the European Union,** France Press, 24/6/2016.

ستتقلص قدرة البريطانيين على الإستفادة من العُطل أو القيام بالرحلات الثقافية وسيتوجّب عليهم إنفاق أضعاف ما كانوا ينفقونه في السابق؛ ولكن ليس تدنّي قيمة الجنيه الإسترليني مقابل اليورو هي الصعوبة الوحيدة؛ بل إن القوانين الأوروبية بحد ذاتها توفّر لشركات الطيران التابعة لدول الإتحاد العديد من التسهيلات على صعيد أسعار الرحلات أو الضرائب، وهو ما سيُحرم منه الشركات البريطانية.

٣) الوظائف:

كان من أسباب حملت الخروج البريطاني هي الحؤول دون ظفر أبناء أوروبا الشرقية (الذين يقبلون بالأجور المتدنيةّ مقارنةً بأبناء بريطانيا الأم) بالوظائف في الداخل البريطاني.

إلا أن السحر قد ينقلب على الساحر، فجيمي ديمون رئيس مجلس إدارة مصرف " G B Morgan" حذر من إلغاء ما بين ألف إلى أربعة آلاف وظيفة لدى فروع المصرف في المملكة المتحدة من أصل ١٦ ألف وظيفة. كما يعتزم "مورغن ستانلي" نقل ألف من الوظائف الستة آلاف في بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي، وينوي "غولدمان ساكس"، أيضا، نقل ١٦٠٠ وظيفة على الأقل[١].

فضلاً عن أن هناك أخطار قد يتعرُّض لها حوالي ١,٣ مليون بريطاني يقطنون في بقية دول أوروبا يتوزّعون كالتالي: حوالي: ٣١٩ ألف في إسبانيا، ٢٤٩ ألف في إيرلندا، ١٧١ ألف في فرنسا، و١٠٠ ألف في ألمانيا[٢].

٤) الخدمات الصحيّة:

كان البريطانيّون يتمتّعون بتغطية صحية شاملة في كل دول الإتحاد حيث تتولى وزارة الصحة البريطانية الدفع عنهم بموجب نظام الإتحاد الأوروبي، وبالتالي سيواجه البريطانيّون أزمات متعددة في هذا المجال ريثما يتم عقد إتفاقات ثنائية جديدة.

٥) قيمة النقد:

قد تنهار مُدّخرات البريطانيين الذين يقطنون خارجها بسبب تدهور قيمة الجنيه الإسترليني مقابل اليورو، وسيعمد الكثير إلى سحب إدّخاراتهم من المصارف البريطانية مما سيساهم أكثر وأسرع بفقدان الثقة والإستقرار لقطاع الإقتصاد فيها. ومن يُقيم خارج بريطانيا سيقب أمواله بالجنيه الإسترليني، فهل سيتمكّن من تحمّل خسارة قيمة مدخارته تبعاً لتدنّي سعر الصرف؟.

٦) موظفو المؤسسات الأوروبية:

---

[١] **الإنعكاسات السبعة العملية على البريطانيين بعد مغادرة الاتحاد الأوروبي،** جريدة العربي الجديد، لندن، ٢٠١٦/٦/٢٤.
[٢] المرجع نفسه.

يبدو أن مصير آلاف البريطانية في مؤسسات أوروبا لا يزال غامضاً، وعلى الأخص في بروكسل. والبعض منهم صار يُفكِّر بالحصول على جنسية أوروبية أخرى لتجنُّب عواقب خروج بلادهم التي ستطالهم حكماً، خصوصا البلجيكية. كما أنه قد يصبح مطلوبا الحصول على ترخيص للعمل للبريطانيين المقيمين في دول الاتحاد الأوروبي.

٧) الجغرافيا:

قد يؤدي خروج بريطانيا لإقامة حدود بينها وبين إيرلندا شمالاً، ما سيؤثِّر على حركة الآلاف من أبنائها. وإسبانيا أيضاً لمّحت لغلق حدودها عند مضيق جبل طارق عند الصخرة الكبيرة (مساحتها حوالي ٦كم٢) حيث يعيش حوالي ٣٣ ألف بريطاني، فضلاً عن تعقيدات مع عدة دول أوروبية.

والواضح أن أوروبا تشيخ وأن اقتصادياتها تتهاوى، فالوحدة الأوروبية التي تطوّرت سريعاً بسبب العولمة قد تكون وصلت الى مرحلة النهاية منذ أن بدأت الانهيارات الاقتصادية في اليونان وإسبانيا ودوّل أوروبا الشرقية المثقلة بالتخلف الصناعي والاقتصادي.

فهجرة القوارب باتت تشكل قلق حقيقي للكيانات الأوربية ومجتمعاتها تتغيّر سلباً، فالفقر والبطالة تنتشران، والعنصرية والتطرف يتوسعان، والإرهاب يتوغل ويخلق تحديات خطيرة، ويقابله تطرف يميني وعنصرية.

إن كل هذه الأزمات الأوروبية ما هي إلا تراكمات واحتقان لمشاكل بدأت سُبحتَها بالإنحلال والظهور للعلن مع خروج بريطانيا. واهتزت صورة الإتحاد القوي التي كان يُصوَّر لها على أنها نظام متطوّر وعصي على الأزمات أن تطاله[1].

[1] For more, see: James Kirchick, **The End of Europe: Dictators, Demagogues, and the Coming Dark Age,** Yale University Press, London, 2017.

الخاتمة

إعتقدت أميركا أن مساعدتها لأوروبا وتوحيدها لتنعم بالرخاء سيُغلِق الأبواب أمام محاولات الإتحاد السوفيتي من توسيع سيطرته على المناطق الخاضعة للسيطرة الأميركية، ومن أجل هذا الغرض خصصت مشروع مارشال لإعادة تعمير وبناء أوروبا حتى تصمد في وجه الضغوط السوفيتية وجعلها سوقًا للأموال والبضائع الأميركية للمساهمة في تنمية اقتصادها.

وساهم انتهاء الحرب الباردة في تشكيل دعامة نهوض بالإتحاد الأوروبي وتوفير الحماية الإقتصادية والأمنية له من خلال تأييد معظم أوروبا الغربية لحلف شمال الأطلسي الذي تدعمه الولايات المتحدة والتي سعت من خلال دعمها للإتحاد إلى تشكيل كتلة أوروبية تقف حصناً منيعاً للحؤول دون انتشار المد الروسي مجدداً، بالرغم من تباعد المواقف الذي كان جلياً في الكثير من الطروحات بين أوروبا والولايات المتحدة باستثناء حليفها البريطاني.

وقد تمكّنت تجربة التكامل الأوروبي حتى الأمس القريب من تحصين نفسها من مواجهة التحديات المحتملة، استناداً إلى عاملين أساسييّن [١]:

-) الأول: إبداع النهج المؤسساتي الأوروبي منذ بدايته في خمسينيّات القرن الماضي بجعله صناعة الصلب والفحم (أساس الحروب التي نشبت بين فرنسا وألمانيا) تحت سلطة أوروبية مشتركة بغية منع العودة إلى سباق التسلح أو الصراع، ولخلق بيئة تعاونية حاضنة للقطاعات كافةً. وهكذا إنتقلت أوروبا من مرحلة التوسع العامودي إلى التوسع الأفقي، فكان الإنتقال من التعاون والتكامل الإقتصادي لمرحلة التعاون والتكامل السياسي والذي بدأ بست دول ليُصبِح ٢٨ دولة (قبل خروج بريطانيا) علماً أن العديد من الدول لا تزال ترغب في الإنضمام إلى الإتحاد.

-) الثاني: عدم مساومة الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي على قبول عضوية أي دولة أوروبية إلا بعد استكمال المقومات الديمقراطية فيها. وهو ما جعل الإتحاد يساهم في نقل العملية الديمقراطية للعديد من الدول وترسيخ مقوّماتها في العديد منها حتى تلك الراغبة في الإنضمام.

إلا أنه بات واضحاً أن التجربة الأوروبية، والتي لم يبلُغ مثيلها أي تجربة كمالٍ واتحاد حول العالم، قد دخلت في آتون من الأزمات المتلاحقة ومأزق، وسط قوى كبرى من حولها تسعى نحو الإستفادة من مكامن الخلل التي تعتري الإتحاد وتحاول النهوض مقابل إضعافه.

[١] حسن نافعة، **هل بدأ الإتحاد الأوروبي طريقه نحو التفكك**، جريدة الحياة، لندن، ٢٠١٨/٧/٤.

فلا شيء في أوروبا على أحسن حال، فالعملية التكاملية في أوروبا تعتريها الكثير من التحديات، بدأت مع أزمة اليونان المالية فضلاً عن دول أوروبية أخرى باتت على هاوية الإفلاس، مثل إسبانيا والبرتغال وإيطاليا، وقبرص تعاني شبح الإفلاس منذ سنوات كاليونان. وبالتالي فقد لا يطول الوقت حتى يُعلِن الإتحاد عجزه عن توفير مظلة اقتصادية واجتماعية آمنة لشعوبه.

ثم أخذت الخلافات الأوروبية تزداد حدةً جرّاء تباين السياسات الواجب اتباعها لتنظيم وإعادة توزيع ملايين المهاجرين والتي استفحلت منذ بدء الثورة السورية عام ٢٠١١.

كذلك شكل اليمين المتطرف في أرجاء أوروبا، والذي أخذ يحصِد الأصوات ويعتلي أفراده مناصب الحكم في دولهم، خطراً داخلياً سيما مع وضوح عدائهم لفكرة الإتحاد وإضمارهم النية للعمل على إخمادها، فضلاً عن إنخفاض اليورو مقابل الدولار وما شكّله من تحدٍ للأوروبييّن، وتلا ذلك الضرائب التي فرضها الرئيس ترامب على الورادات الأوروبية وهو ما لم يكن في الحسبان.

ثم تتوجت الصعوبات باستفتاء بريطانيا وإقدام الأكثرية فيها على التصويت للخروج من الإتحاد وتعالي الأصوات المشابهة في العديد من الدول والأقاليم لتسلك حذوها وتُهدِّد استقرار الإتحاد واستمرار وحدته.

وفي تقرير سري كشفت عنه مجلة "دير شبيغل" الألمانية أن العالم خلال عشرين أو ثلاثين عاماً القادم سيتآكل فيه النظام العالمي الحالي بعد عقود من عدم الاستقرار التي يشهدها، وسيؤدي فشل الولايات المتحدة في إيقاف انهيار النظام الدولي إلى اتساع وتفاقم حدة الأزمات مما سيتسبب بتغييرات جذرية في البنية الأمنية الأوروبية بحلول عام ٢٠٤٠[١] .

وقد أثيرت التساؤلات حول مستقبل الإتحاد الأوروبي في ظل النزعات الإنفصالية والتي تزداد حدةً يوماً تلو الآخر، فهل كان خروج بريطانيا بدايةً لسلسلة خروجات من الإتحاد؟ أم أن الخروج البريطاني أظهر النزعات الأخرى، والموجودة أصلاً، من خلف كواليسها نحو الوجود؟ وفي ظل هذه الظروف العصيبة التي يُمنى بها الإتحاد، هل لا يزال هناك من أملٍ لتغيير وإصلاح الأنظمة التي ساد شعوبها نزعة الإنفصال وإعادة الثقة إليهم بالإتحاد ومؤسساته؟

فوصول الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى السلطة، والذيّ أعاد الودّ مع الرئيس فلاديمير بوتين الروسي، ساهم في خلق بيئة حاضنة لطروحات الأحزاب اليمينية في أوروبا وتشكيل دعمٍ معنوي لها، فهي أخذت تتكأ على أزمة المهاجرين والهجمات الإرهابية التي عصفت بالإتحاد لتبرير أفكارها

[1] Harry Cockburn, **Leaked German military documents detail plans in case of EU collapse,** The Independent, 8/11/2017.

المتطرفة لإقناع الجمهور بضرورة التحلل من التحالفات البالية. حتى إنّ الرئيس دونالد ترامب يرى أن دولاً غير بريطانيا ستنسحب من الإتحاد الأوروبي وأن انهيار الإتحاد الأوروبي ما هو إلا مسألة وقت ليس إلا.

فالولايات المتحدة ترفع شعار " أميركا أولاً"، وروسيا تستمر في تغلغلها وإعادة سيطرتها ومجدها السابق، وقد تجلى ذلك مع سيطرتها على شبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤، واقتصادياً تواجه أوروبا خطر الصين والهند المتمدد، وتستعد لمواجهة قرارها بدعم إيران رغم العقوبات الأميركية التي أُعيد فرضها. فصار الإتحاد محاصراً بين أزمات تعصِف به من الداخل، وسندٍ يوفِّر له الجو المُلائم لانتشار أفكاره ودعمه من الخارج.

وفي سياق كهذا، يبدو الاتحاد الأوروبي كمؤسسة عريقة تواجه خطر السقوط؛ لأن أساسها غيرُ متينٍ كفايةً لتلقّي الصفعات المتتالية من الداخل والخارج. وللنهوض مجدداً من وحول هذه الأزمات لا بُد من إعادة رص الصف مجدداً وبناء قوة عسكرية ودعمها سياسياً لتدراك الضعف الذي منيت به أوروبا ولا تزال، وهو ما يبدو في ظل السياسة الأميركية الجشعة والروسية الإستخباراتية والصين الإقتصادية كسرابٍ بقيعةٍ وكلام يصعُب تنفيذه. وما لم تُسارع أوروبا إلى تحصين نفسها فإنها ستواجه مصيراً مجهولاً يصعُب تكهُنه وسبر أغوراه نظراً لكثرة المعطيات يوما بعد يوم؛ بل إنه يُنذر بتفكك ومطالبات جديدة للخروج من الإتحاد ويُخشى أن يكون خروج بريطانيا ليس فقط بداية انهيار للإتحاد الأوروبي وإنما نهاية الحضارة والعولمة الغربية أجمع.

ولكن إذا اكتفى الإتحاد الأوروبي في اختيار الأسلوب الدفاعي لمواجهت الأزمات المتتالية التي تعصف به، سيكون من الصعوبة بمكان عليه حماية تجربته التكاملية الناجحة. وبالتالي فليس مبالغاً القول أن الإتحاد الأوروبي يواجه اليوم تحدياً يفرض على أعضائه الاختيار بين حلّين لا ثالث لهما:

-) الأول: التحوّل نحو نظام فدرالي وتسخير قدرات الدول الإقتصادية والعسكرية لإعادة القوة للسياسة الأوروبية الخارجية وتوحيد كلمتها.

-) الثاني: معالجة الأزمات ميدانياً ومحاولة إيجاد حلول مؤقتة ريثما يتم السيطرة على الأزمات التي تخرج من هنا وهناك، وهو ما قد يعرِّضه للمزيد من الصفعات التي تزداد حدةً [1].

ولا شك أن تداعيات انهيار وتفكك الإتحاد الأوروبي سيكون وقعها بالغ الأثر على كل الأصعدة الاقتصادية والسياسية، فمثلاً:

[1] For more, see: George Friedman, **Flashpoints: The Emerging Crisis in Europe,** Anchor Books, New York, 2015.

- إلغاء حرية التنقل بين الدول الأوروبية.
- إختلال حركة التجارة والأسواق العالمية.
- إنهيار البورصات العالمية المرتبطة باليورو.
- ارتفاع معدلات البطالة فى أوروبا وفي كل دول العالم على إثر ذلك.
- إنهيار العديد من الإتفاقيات الاقتصادية والتجارية بين دول العالم ودول الاتحاد الأوروبي.
- إضعاف قرار أوروبا السياسي وفتح الباب للتناحر مجدداً لإعادة رسم حدود الدول الجديدة.

صحيحٌ أن الإتحاد الأوروبي قد لا يزول فجأةً؛ لكن إن استمر الأمر على هذا المنوال فسنشهد ضموراً في حضوره وتراجعاً لدوره على الساحة الدولية. وبالتالي ستشهدُ أوروبا والمجتمع الدولي تحولاً سلبياً في مكانة الإتحاد وأهميته، ولعل أبشع ما في الأمر هو أفول نجم الإتحاد وتراجع مكانته من قطب دولي وركن أساس مؤثر في السياسة الدولية إلى مُتأثرٍ بها ومُتلاعبٍ به.

وقد كان من أهم أسباب الحركات والنزعات الإنفصالية التي تهدد مستقبل الإتحاد الأوروبي والتي توصّلتُ إليها في هذا البحث المتواضع ما سأذكره على النحو التالي:

- عدم الشعور السواد الأعظم من دول شرق أوروبا بالإنتماء إليها والحنين إلى أيام القياصرة والعمل في السر والعلن لدعم روسيا وتقوية كلمتها ومكانتها على الساحة الأوروبية.
- الدور الكبير والمكانة الإقتصادية التي بلغتها أوروبا جراء اتّحادها وهو ما جعلها محط أنظار الطُمّاع من كل حدبٍ وصوب.
- أزمة اللاجئين التي انصبت على أوروبا بمئات الآلاف لكل منها والتفاوت في مقاربة الأزمة بين دول الإتحاد كلٌ حسب ميوله وأهوائه.
- صعود نعرات الكراهية وأصوات اليمين المتطرف والتي أخذت تتغذى على الدعم الخارجي والتأييد الشعبي لها في آنٍ معاً لدقِّ المسامير في نعش الإتحاد الأوروبي.
- الإستفتاء البريطاني الذي أذكى سلسلة المطالبات بالخروج من الإتحاد وما مهّد له من تهديد طال معظم الدول الأوروبية وهدد وحدتها ووحدة الإتحاد.
- التغيُّر اللافت في السياسة الأميركية تجاه االحليف الأوروبي بعد وصول الرئيس دونالد ترامب إلى سُدَّة الرئاسة لا سيما بعد فرضه العديد من الضرائب والتخلّي عن سياسة النهوض معاً ليحُل مكانها

"أميركا أولاً"، وهو ما ساهم في خلق حالة من العداء في الأواسط الأوروبية وغيّر من نظرتها تجاه تحالفاتها السابقة وهدد حركة الصادرات والواردات الأوروبية.

- انخفاض قيمة اليورو مقابل الدولار وتهديد الإتحاد الأوروبي في مصادر بتروله من دول الخليج ومن إيران، وبالتالي توجيه ضربةٍ مزدوجة للإقتصاد الأوروبي.

فهل يعي الأوروبيّون خطورة الوضع الراهن ليُخرجوا أنفسهم من دوائر الحسابات الضيقة والمصالح الفردية للمحافظة على الإرث والكنز الثمين الذي أنجزوه خلال عقودٍ خلت؟ أم أنّ الأزمات ستزداد حدةً وتصل إلى نقطة اللاعودة؟

الملاحق

الرقم	الجمهورية
١	روسيـــــــــا
٢	أوكرانيا
٣	روسيا البيضاء
٤	جورجيا
٥	أرمينيا
٦	أذربيجان
٧	كازاخستان
٨	أوزبكستان
٩	تركمانستان
١٠	طاجكستان
١١	قيرغزستان
١٢	مولدافيا
١٣	أستونيا
١٤	لدفيا
١٥	ليتونيا



ملحق رقم / ١ / خريطة الإتحاد السوفيتي سابقاً [١]

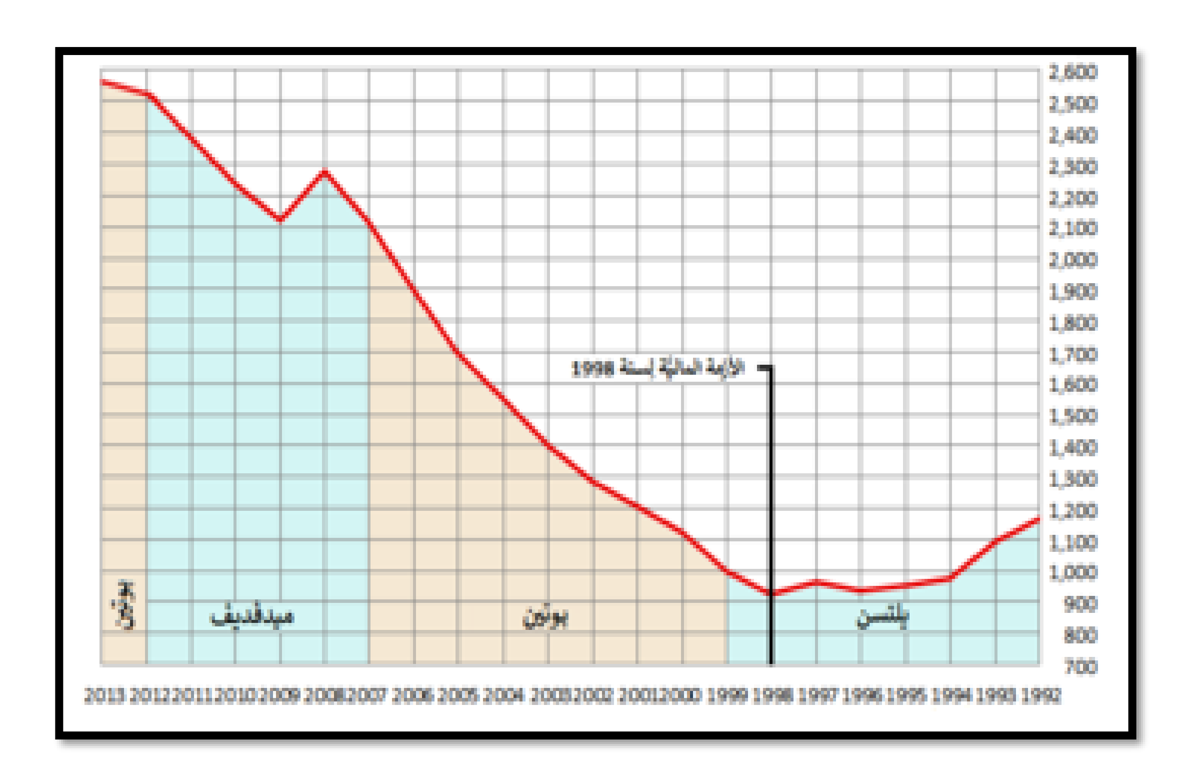


ملحق رقم /٢/ شبه جزيرة القرم [٢]

---

[1] http://www.stduygoukraine.com تاريخ الدخول ٢٠١٨/٤/٢٠

[٢] محاضرة للدكتور راغب السرجاني بعنوان: "شبه جزيرة القرم .. تاريخ من الجهاد والمحن، تاريخ ٢٠١٤/٣/٦، يمكن الإطلاع عليها عبر رابط موقع الدكتور السرجاني https://islamstory.com تاريخ الدخول٢٠١٨/٥/٣٠



ملحق رقم /٣/ الناتج المحلي الروسي (بمليارات الدولارات) بعد انهيار الإتحاد السوفيتي[١]



ملحق رقم /٤/ مناطق النزاع في أوكرانيا[٢]

[1] https://en.wikipedia.org تاريخ الدخول ٢٠١٨/٥/٣٠.

[٢] جريدة الشرق الأوسط، "كييف" تصف الموالين لروسيا في شرق البلاد بالإرهابيين، ٢٠١٤/٤/٩، العدد ١٢٩١٦.

الملحق رقم /٥/: معاهدة ماستريخت [1]

هي المعاهدة المسؤولة عن إنشاء الإتحاد الأوروبي، والتي وُقِّعت في ماستريخت، وهي مدينة في هولندا. تم التوقيع على معاهدة ماستريخت في ٧ شباط لعام ١٩٩٢. وتعكس المعاهدة للنوايا الجدية من جميع البلدان من أجل إنشاء الإتحاد الاقتصادي والنقدي المشترك . The signing of the Treaty of Maastricht

تهدف معاهدة ماستريخت الوصول إلى سياسات موحدة للدفاع، والعملة والمواطنة بين جميع الدول الأعضاء. وهي المعاهدة المطلوبة لحصول الناخبين في كل بلد على موافقة الإتحاد الأوروبي. إتخذ الإتفاق حيّز التنفيذ في ١ تشرين الثاني لعام ١٩٩٣، مع إنشاء الإتحاد الأوروبي ومنذ ذلك الحين تم تعديلها بموجب معاهدات أخرى.The treaty led to the creation of the euro

١) تفاصيل وأهداف معاهدة ماستريخت

معاهدة ماستريخت (رسمياً، معاهدة الإتحاد الأوروبي – the Treaty on European Union or TEU). في ٩-١٠ كانون الأول ١٩٩١، إستضافت المدينة ذاتها للمجلس الأوروبي الذي أصاغ المعاهدة. ودخلت المعاهدة إلى حيز النفاذ في ١ تشرين الثاني لعام ١٩٩٣ خلال لجنة ديلور، مما شكل الإتحاد الأوروبي، وأدى إلى إنشاء العملة الأوروبية الموحدة، وهي عملة اليورو. تم تعديل معاهدة ماستريخت بموجب معاهدات أمستردام ونيس ولشبونة.

٢) محتوى المعاهدة

أدت المعاهدة إلى إنشاء عملة اليورو الموحدة للأعضاء للحفاظ على السياسات المالية السليمة مع الديون التي تقتصر على ٦٠٪ من إجمالي الناتج المحلي والعجز السنوي الذي لا يزيد عن ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

تمثل معاهدة الإتحاد الأوروبي مرحلة جديدة في التكامل الأوروبي لأنها فتحت الطريق أمام التكامل السياسي، مما أدى إلى خلق الإتحاد الأوروبي الذي يتألف من ثلاثة أركان هي:

أ) الجماعات الأوروبية.
ب) السياسة الخارجية والأمن (CFSP).
ت) الشرطة والتعاون القضائي في المسائل الجنائية (JHA).

وأدخلت المعاهدة مفهوم المواطنة الأوروبية، مما عزز من صلاحيات البرلمان الأوروبي وأطلقت الإتحاد الإقتصادي والنقدي (EMU).

[1] تفاصيل وأهداف معاهدة ماستريخت، ٢٠١٦/٢/٢٩، تاريخ الدخول ٢٠١٨/٦/٣٠ https://www.almrsal.com

٣) الأهداف

جاءت أهداف معاهدة ماستريخت بوضوح وراء الهدف الإقتصادي الأصلي، وخلق سوق مشترك، وجاء طموحاتها السياسية إلى الواجهة. وستجابت فعلياً لخمسة أهداف رئيسية هي:

أ) تعزيز الشرعية الديمقراطية للمؤسسات.
ب) تحسين فعالية المؤسسات.
ت) تأسيس الإتحاد الاقتصادي والنقدي.
ث) تطوير البعد الاجتماعي للجماعة.
ج) وضع السياسة الخارجية والأمنية المشتركة.

٤) البناء

لديها بنية مُعقّدة. ويتبع ديباجته من قبل سبعة أبواب:

الباب الأول: أحكاما مشتركة بين المجتمعات، السياسة الخارجية المشتركة، والتعاون القضائي. الباب الثاني أحكام تعديل معاهدة الجماعة الإقتصادية الأوروبية، في حين أن العناوين الثالثة والرابعة تعمل على تعديل ECSC ومعاهدات EAEC على التوالي. الباب الخامس يدخل الأحكام المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP). ويحتوي الباب السادس على أحكام بشأن التعاون في مجال القضاء والشؤون الداخلية (JHA). يتم تعيين الأحكام الختامية في الباب السابع.

٥) الإتحاد الأوربي

معاهدة ماستريخت هي التي شكّلت الإتحاد الأوروبي، الذي يتكون من ثلاثة أركان هي:

أ) الركن الأول: الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (ECSC) والأوروبية للطاقة الذرية والتي تتعلق بالمجالات التي تشترك في الدول الأعضاء لسيادتها من خلال مؤسسات المجتمع المحلي. تُعرف العملية باسم طريقة الجماعة التي تنطبق في هذا الصدد، أي إقتراح من المفوضية الأوروبية، واعتماده من قبل المجلس والبرلمان الأوروبي ورصد الإمتثال لقانون الجماعة من قبل محكمة العدل .

ب) الركن الثاني: يُحدد السياسة المشتركة الخارجية والأمنية (CFSP)، والمنصوص عليها في الباب الخامس المذكور أعلاه. لهذا يحل محل أحكام القانون الأوروبي الموحد ويتيح للدول الأعضاء لاتخاذ الإجراءات المشتركة في مجال السياسة الخارجية. ويشمل هذا الركن في عملية صنع القرار الحكومي الدولي الذي يعتمد إلى حد كبير على الإجماع. اللجنة والبرلمان يلعبا دورا متواضعا ومحكمة العدل ليس لديها رأي بهذا المجال.

ت) الركن الثالث: التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية (JHA)، المنصوص عليها في الباب السادس أعلاه. ومن المتوقع أن يقوم الإتحاد بالعمل المشترك وذلك بتقديم المواطنين الأوروبيين على مستوى عال من الحماية في مجال الحرية والأمن والعدالة. عملية صنع القرار هي أيضا عملية تابعة للحكومية الدولية .

٦) السياسات

تضع المعاهدة سياسات الجماعة في ستة مجالات جديدة:

أ) الشبكات الأوروبية.
ب) السياسة الصناعية.
ت) حماية المستهلك.
ث) التعليم والتدريب المهني.
ج) الشباب.
ح) الثقافة.

٧) الإتحاد الاقتصادي والنقدي

الإتحاد النقدي الأوروبي يضع اللمسات الأخيرة على السوق الواحد. تتكون السياسة الإقتصادية من ثلاثة عناصر. يجب على الدول الأعضاء ضمان تنسيق سياساتها الإقتصادية، وتوفير المراقبة المتعددة الأطراف من هذا التنسيق، لتخضع إلى الإنضباط المالي والميزاني. وتهدف السياسة النقدية خلق عملة موحدة وضمان استقرارها واحترام إقتصاد السوق .

٨) البروتوكول الاجتماعي

سعت المعاهدة بفضل البروتوكول الإجتماعي لتحسين حياة المجتمع الأوروبي من خلال:

أ) تعزيز فرص العمل.
ب) تحسين ظروف المعيشة والعمل.
ت) الحماية الاجتماعية الكافية.
ث) الحوار الاجتماعي.
ج) تنمية الموارد البشرية لضمان مستوى عال ومستدام من فرص العمل.
ح) دمج المستبعدين من سوق العمل.

٩) المواطنة

واحدة من الإبتكارات الرئيسية التي وضعتها المعاهدة لخلق المواطنة الأوروبية لتكون فوق المواطنة الوطنية. كل مواطن يحمل جنسية إحدى الدول الأعضاء وهو أيضا مواطن في الإتحاد. وهي تمنح الأوروبي في أوروبا ما يلي:

أ) الحق في التعمم والإقامة بحرية في المجتمع.
ب) الحق في التصويت والترشح للانتخابات الأوروبية والمحلية في أي دولة يقيم بها.
ت) الحق في حماية السلطات الدبلوماسية أو القنصلية للدولة كعضو آخر من مواطن دولة عضو في الأصل على أراضي بلد ثالث في أي دولة من أصل ليست ممثلة.
ث) الحق في تقديم التماس إلى البرلمان الأوروبي وإلى تقديم شكوى إلى أمين المظالم.

١٠) التوقيع

تم التوقيع على معاهدة ماستريخت في يوم ٧ شباط ١٩٩٢.

١١) التصديق

جاءت عملية التصديق على المعاهدة محفوفة بالصعوبات في ثلاث دول:

في الدنمارك، أجري استفتاء على معاهدة ماستريخت في ٢ حزيران ١٩٩٢، ولكنها وصلت إلى العجز في الأصوات إلى أقل من ٥٠،٠٠٠ من الأصوات في معاهدة عدم التصديق. وبعد الفشل، أدليت التعديلات على المعاهدة من خلال إضافة أربعة استثناءات دنماركية حتى صدّقت على المعاهدة في في ١٨ أيار١٩٩٣.

في فرنسا أجري استفتاء في أيلول ١٩٩٢ نتج عن فارق ضئيل للتصديق على المعاهدة، مع ٥١،٠٥٪ للتصديق. وكانت حالة عدم اليقين بشأن الاستفتاءات الدنماركية والفرنسية هي واحدة من الأسباب التي أدت إلى الاضطراب في أسواق العملة في سبتمبر لعام ١٩٩٢، والتي أدت أيضاً إلى طرد الجنيه البريطانية من آلية أسعار الصرف.

في المملكة المتحدة، عارضت التقيد بالأحكام الإجتماعية للمعاهدة في البرلمان وتجاوزت أعداد أغلبية المتمردين المحافظين في مجلس العموم، وبالتالي جاءت حكومة جون ميجور للإقتراب من فقدان الثقة من مجلس النواب، وهو ما أعطى الناخبين البريطانيين فرصة في إبداء التصويت المباشرة على التغييرات التي أدخلها مجلس المعاهدة.

الدولة	القتلى والوفيات	الجرحى	الأسرى والمفقودون	إجمالي الخسائر
الإمبراطورية الألمانية	1,773,700	4,216,058	1,152,800	7,142,558
الإمبراطورية الروسية	1,700,000	4,950,000	2,500,000	9,150,000
فرنسا	1,357,800	4,266,000	537,000	6,160,800
الإمبراطورية النمساوية المجرية	1,200,000	3,620,000	2,200,000	7,020,000
دول الكومنولث	908,371	2,090,212	191,652	3,190,235
إيطاليا	650,000	947,000	600,000	2,197,000
رومانيا	335,706	120,000	80,000	535,706
الإمبراطورية العثمانية	325,000	400,000	250,000	975,000
الولايات المتحدة	126,000	234,300	4,500	364,800
بلغاريا	87,000	152,390	27,029	266,919
صربيا	45,000	133,148	152,958	331,106
بلجيكا	13,716	44,686	34,659	93,061
البرتغال	7,222	13,751	12,318	33,291
اليونان	5,000	21,000	1,000	27,000
مونتينغرو	3,000	10,000	7,000	20,000
اليابان	300	907	3	1,210
المجموع	8,538,315	21,219,452	7,750,919	37,508,686

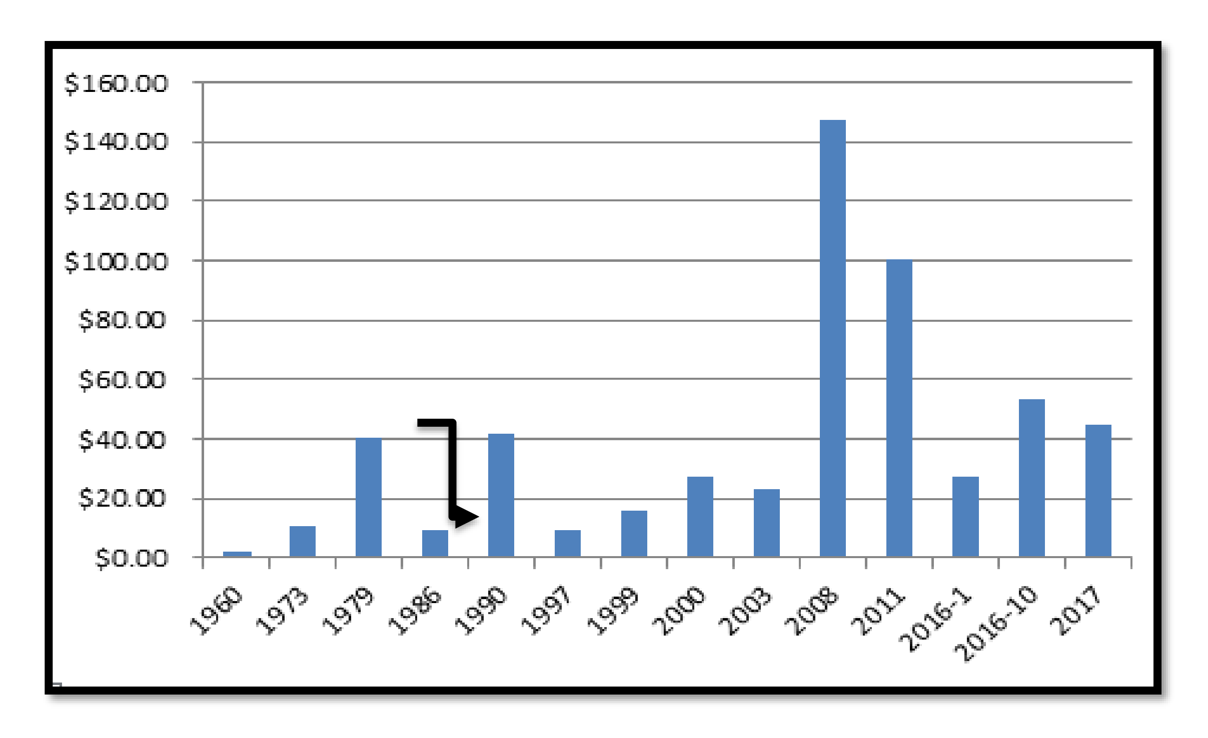
ملحق رقم /٦/ خسائر الحرب العالمية الأولى البشرية [١]

البلد	العسكريون	المدنيون	المجموع	ملاحظات
الاتحاد السوفيتي	8,668,000	16,900,000	25,568,000	هناك خلاف بين المصادر
الصين	1,324,000	10,000,000	11,324,000	
ألمانيا	3,250,000	3,810,000	7,060,000	
بولندا	850,000	6,000,000	6,850,000	
اليابان	1,506,000	300,000	1,806,000	
يوغوسلافيا	300,000	1,400,000	1,700,000	
رومانيا	520,000	465,000	985,000	هناك خلاف بين المصادر
فرنسا	340,000	470,000	810,000	هناك خلاف بين المصادر
هنغاريا			750,000	هناك خلاف بين المصادر
النمسا	380,000	145,000	525,000	
اليونان			520,000	هناك خلاف بين المصادر
إيطاليا	330,000	80,000	410,000	
تشيكوسلوفاكيا			400,000	
بريطانيا	326,000	62,000	388,000	
الولايات المتحدة	295,000		295,000	
هولندا	14,000	236,000	250,000	
بلجيكا	10,000	75,000	85,000	
فنلندا	79,000		79,000	

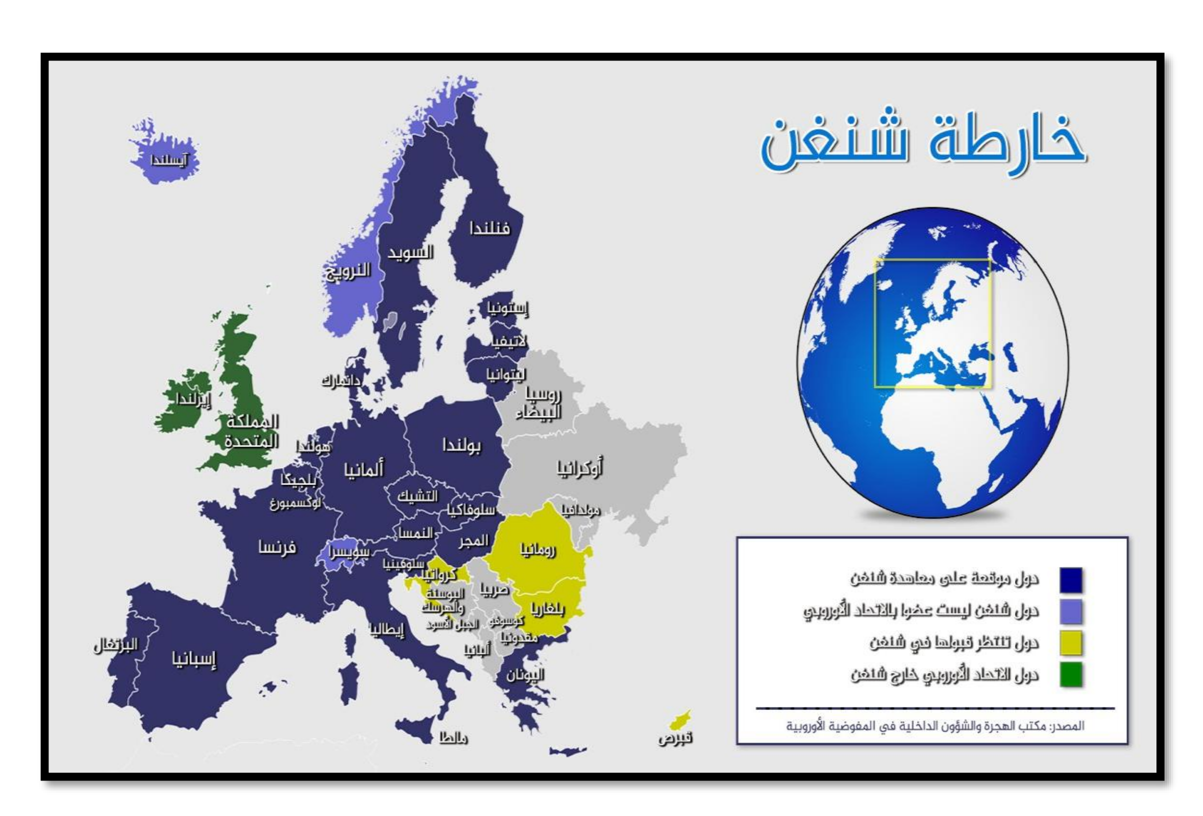
ملحق رقم /٧/ خسائر الحرب العالمية الثانية [٢]

[١] المنتدى العربي للدفاع والتسليح، تاريخٌ منسي لنتذكّره، ٢٠١٢/١/٢٤، http://defense-arab.com تاريخ الدخول ٢٠١٨/٦/٢

[2] https://www.google.com.lb/ تاريخ الدخول ٢٠١٨/٦/٢



ملحق رقم /٨/ إنهيار أسعار النفط بعد حرب الخليج الأولى[1]



ملحق رقم /٩/ دول منطقة شنغن[2]

---

[1] شذى خليل، **أسعار النفط منذ ١٩٦٠**، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية،٢٠١٧/١/١، http://rawabetcenter.com تاريخ الدخول ٢٠١٨/٥/٣٠

[2] ما هي دول منطقة شنغن؟https://www.almrsal.com، تاريخ الدخول ٢٠١٨/٥/٣٠.

الملحق رقم /١٠/: إتفاقية دبلن[1]

الدول الموقعة على إتفاقية دبلن للبصمات هي:

بلجيكا، بلغاريا، قبرص، الدانمارك، آيسلندا، فنلندا، فرنسا، اليونان، إيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مالطا، هولندا، البرتغال، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، بريطانيا، السويد، التشيك، ألمانيا، المجر، النمسا، النرويج، إستونيا، سويسرا، بولندا.

هذه الإتفاقية لا تسمح لأي شخص بالتقديم في أكثر من دولة من دول الدبلن وسيتم إعادته إلى الدولة الأولى التي بصم فيها، مع الأخذ بالعلم أن ألمانيا الدولة الوحيدة التي تستقبل السوريين على أرضها وحتى لو كانت لديهم بصمة أخرى ويتم منحهم اللجوء والإقامات، ولكن بالمقابل هناك أشخاص يتم رفض لجوئهم في ألمانيا لأن لديهم بصمة في دول الدبلن ولأسباب مجهولة.

ويحق للشخص التقديم على طلب لجوء ثاني في أي دولة من دول الدبلن إذا قدم طلب اللجوء أول في دولة من دول الدبلن سابقاً إذا أثبت أنه قام بمغادرة دول دبلن لمدة ٥ سنوات إذا بصم فى إحدى سفارات دول الدبلن و ١٠ سنوات إذا بصم فى إحدى دوائر اللجوء.

وبتطبيق إتفاقية دبلن أصبحت دراسة طلبات اللجوء خاضعة في دول الإتحاد الأوروبي لدولة واحدة فقط هي المسئولة عن تنظيم إجراءات اللجوء. فإذا تم تحديد الدولة المختصة فهي المختصة بتنظيم إجراءات اللجوء و الفصل فيها، ففي هذه الحالة تقوم دول الإتحاد الأوروبي بتسليم طالب اللجوء الي الدول صاحبة الإختصاص.

ما هو الهدف من إتفاقية دبلن؟

يأتي الهدف من إتفاقية دبلن أنه لايمكن لطالبي اللجوء التقدم بطلب اللجوء إلا في دولة واحدة فقط من دول الإتحاد الأوروبي، ولحاملي الشنغن الحذر أيضاً والإطلاع على هذا الموضوع ارتباط تأشيرة الشنغن بإتفاقية دبلن للبصمات.

مثال: إذا كانت فرنسا مثلاً الدولة المختصة بدراسة طلب اللجوء لشخص ما وكان هذا يقيم في بولندا بأي صورة ولكن قرر هذا الشخص عدم البقاء أو الإقامة في بولندا وسافر إلى الدنمارك وتقدم بطلب لجوء في الدنمارك ففي هذه الحالة لا تكون الدنمارك هي الدولة المختصة لمعالجة طلب اللجوء وإنما تقوم بترحيل طالب اللجوء إلى فرنسا التي تعتبر دولة الإختصاص للنظر والفصل في طلب اللجوء.

ماهي الحالات التي على أساسها يتم تحديد دولة الإختصاص؟

---

[1] إتفاقية دبلن أهدافها ودولها، تاريخ الدخول ٢٠١٨/٥/٢٦. ,http://www.for-syrians.de

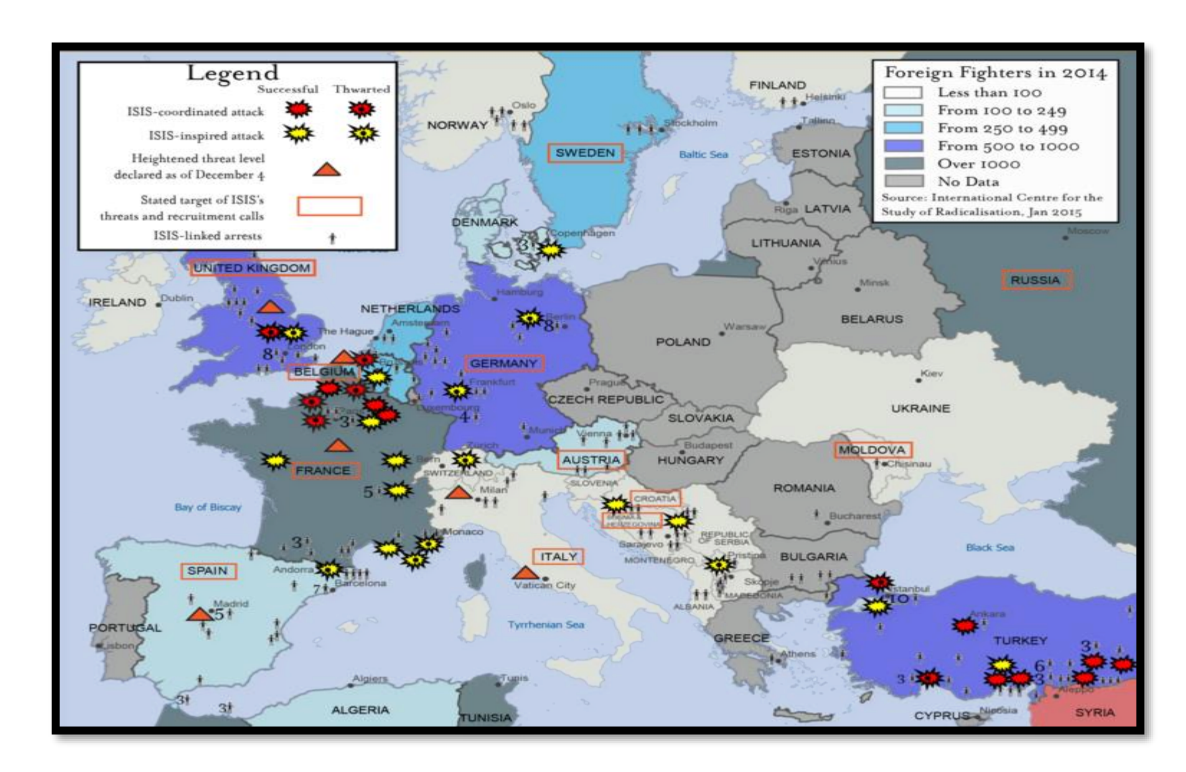
١) لو قامت الدنمارك مثلا بمنح فيزا لطالب اللجوء من خلال ذلك فإن الدنمارك ستكون هى دولة الإختصاص.

٢) لو سافر طالب اللجوء من خلال الحدود الدنماركية بطريقة غير شرعية لدولة من دول الإتحاد الأوروبي أو مرّ عبر أراضيها لأول مرة، فإن الدنمارك هي دولة الإختصاص.

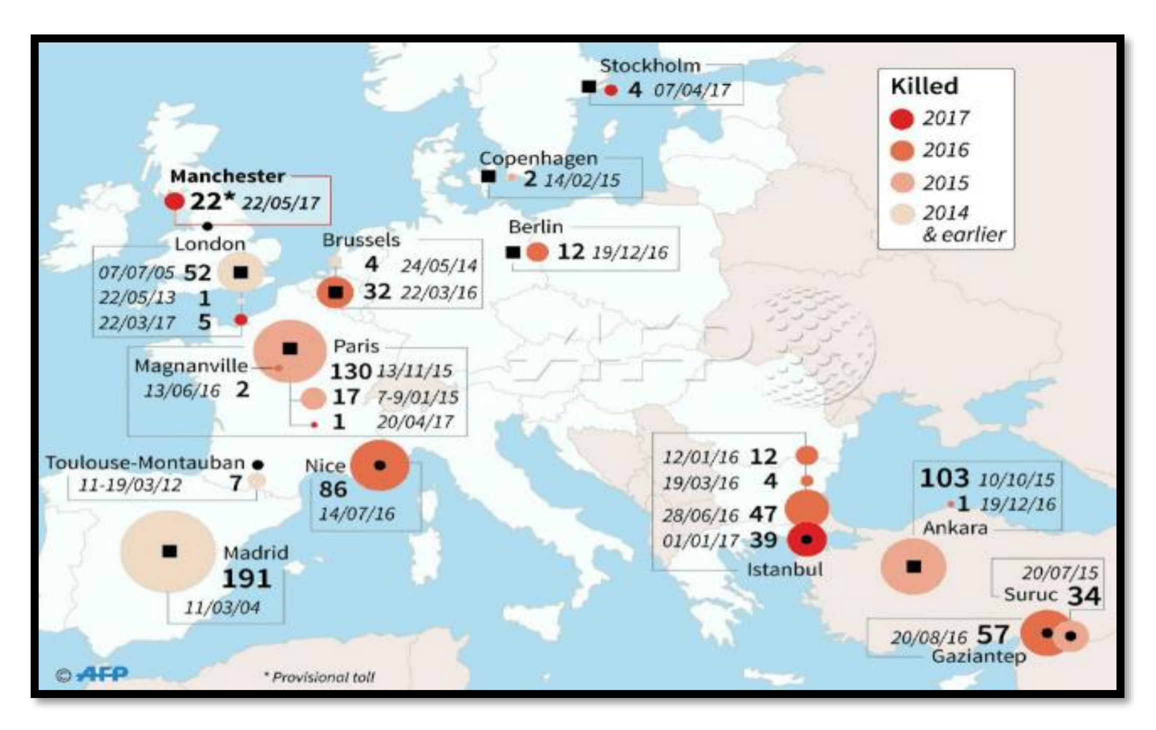
٣) إذا كان عضو من أفراد الأسرة سواء زوج أو زوجة أو أب أو أم لطفل قاصر حاصل على حق اللجوء من هذه الدولة فإن هذا الشخص بإمكانه أن يختار الدنمارك في هذا الوقت كدولة إختصاص.

٤) إذا كان عضو من أفراد الأسرة زوج أو زوجة أب أو أم لطفل قاصر لم يبت في طلب اللجوء الخاص به وكان ينظر في طلبه فى ذلك الوقت فإن الشخص بإمكانه أن يختار الدنمارك وقتها كدولة إختصاص.

وفي هذه الحالات السابق ذكرها، تعتبر الدنمارك دولة الإختصاص، أما إذا كان غير ذلك فتكون دولة الإختصاص هي الدولة التي تقدم أمامها اللاجىء بطلب اللجوء لأول مرة(فرنسا). وأي طالب لجوء يتقدم لأي دولة من دول الإتحاد الأوروبي بطلب لجوء تقوم السلطات بأخذ بصماتة وبناء على System Eurodac - يتم إدراج بصمات طالب اللجوء في بنك المعلومات ومن خلال ذلك يمكن تحديد إذا ما كان تقدم بطلب لجوء في دولة أوروبية أخرى أم لا.



ملحق رقم /١١/ هجمات تنظيم داعش في أوروبا ما بين كانون الثاني٢٠١٤ وكانون الأول ٢٠١٥[1]



ملحق رقم / ١٢/ الهجومات الإرهابية في أوروبا وتركيا[2]

[1] جريدة الديار، **خريطة تكشف خطة داعش لشن هجمات على شكل "صليبٍ عملاق" في أوروبا**، ٢٠١٥/١٢/٢٠.

[2] Simon Harris, **A Terror Attack Every Nine Days In Europe And Turkey Since The Start of 2017,** https://www.europeandefenceleague.com European Defence League, تاريخ الدخول ٢٠١٨/٦/١.



ملحق رقم / ١٣ / خريطة المملكة المتحدة (اسكتلندا)[١]



ملحق رقم / ١٤/ إقليم كتالونيا[٢]

---

[1] **التقسيمات الإدارية للمملكة المتحدة**، تاريخ ٢٠٠٧/١١/١٥، تاريخ الدخول http://www.aljazeera.net/ ٢٠١٨/٥/٣٠

[٢] المركز الفسلطيني للإعلام، **إرتفاع نسبة معارضي انفصال كاتالونيا**، ٢٠١٥/٥/٣، https://www.palinfo.com، تاريخ الدخول ٢٠١٨/٦/١.



ملحق رقم /١٥/ إقليم الباسك[1]



ملحق رقم / ١٦/ جزيرة كورسيكا في البحر المتوسط[2]

---

[1] **إقليم الباسك**، ٢٠٠٨/٤/١٧، تاريخ الدخول ٢٠١٨/٦/١ http://www.aljazeera.net

[2] **كورسيكا تنتخب مجلساً جديداً**، ٢٠١٧/١٢/٤، تاريخ الدخول ٢٠١٨/٦/١ http://www.sandroses.com

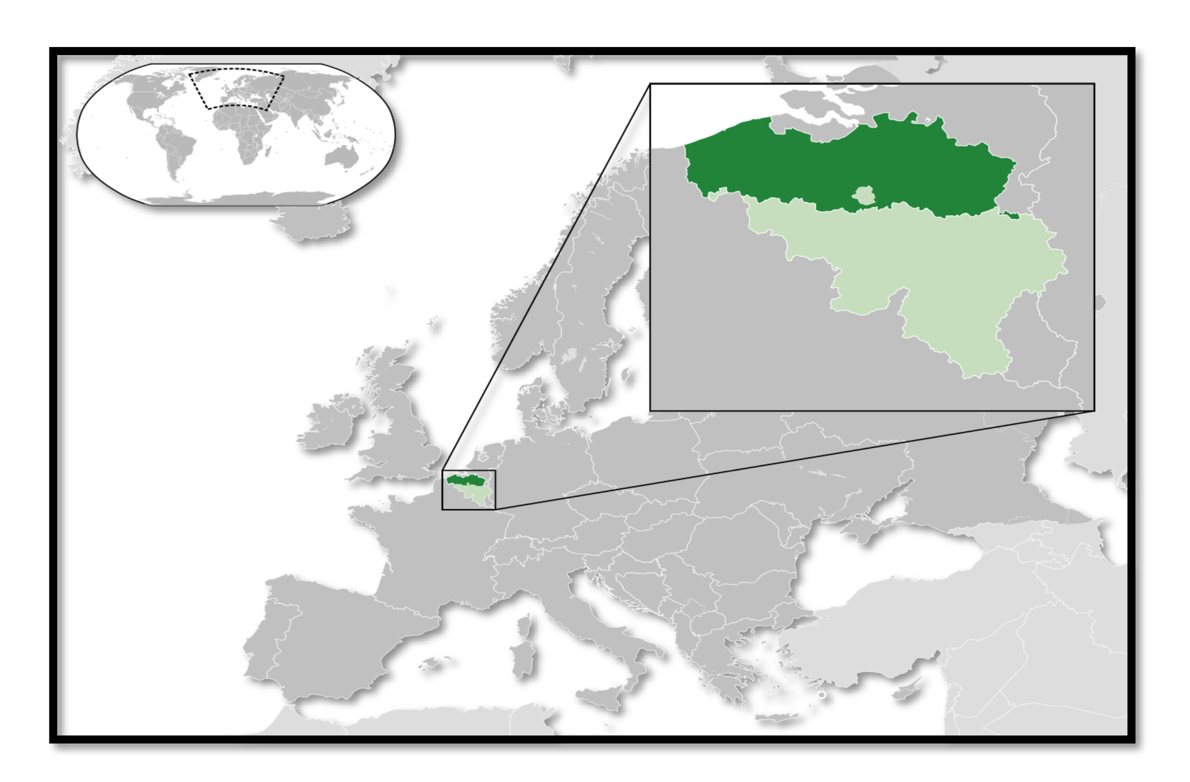


ملحق رقم /١٧/ أرخبيل كاليدونيا الجديدة في المحيط الهندي[1]



ملحق رقم / ١٨/ موقع دول البلقان[2]

[1] **كاليدونيا الجديدة**، ٢٠١٦/٣/٩، تاريخ الدخول ٢٠١٨/٦/٢ http://dzaircalidoni.blogspot.com
[2] **البلقان**، تاريخ الدخول ٢٠١٨/٦/٢. https://www.marefa.org



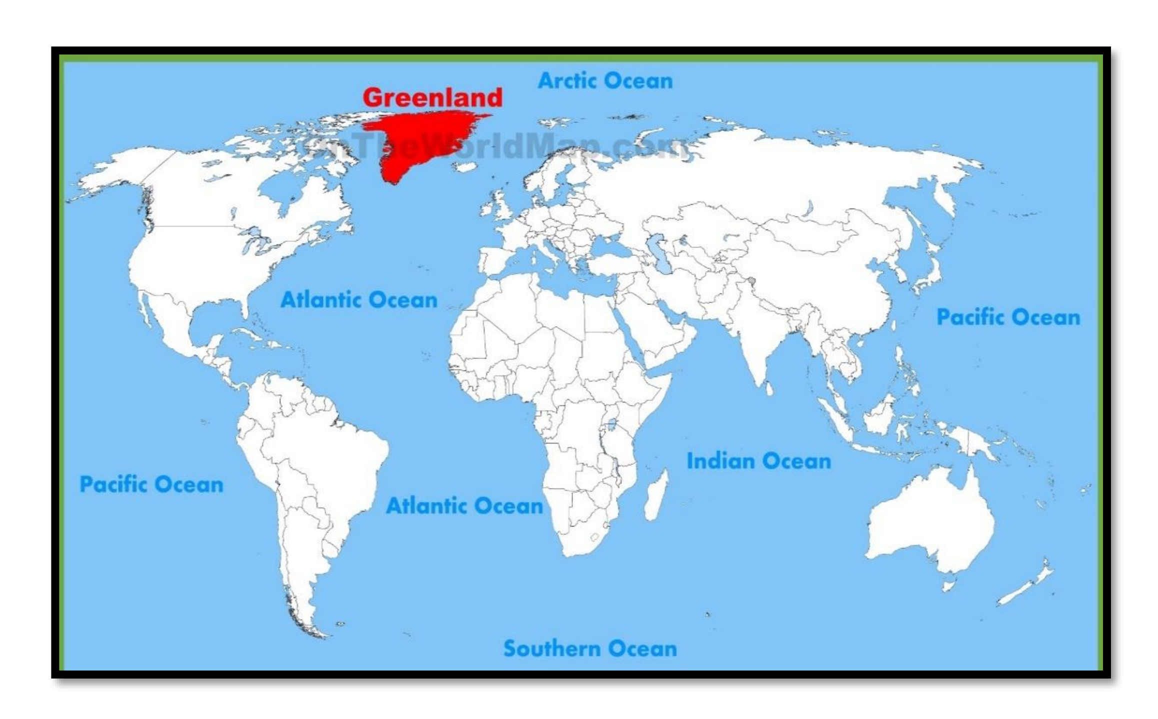
ملحق رقم /١٩/ إقليم الفلاندر- بلجيكا[1]



ملحق رقم / ٢٠/ جزر الفارو الدنماركية[2]

---

[1] https://ar.wikipedia.org. تاريخ الدخول ٢٠١٨/٦/٢.
[2] http://denstoredanske.dk. تاريخ الدخول٢٠١٨/٦/٢.



ملحق رقم / ٢١/ جزيرة جرينلاند الدنماركية[1]



ملحق رقم / ٢٢/ مقاطعة فينيتو الإيطالية[2].

[1] http://ontheworldmap.com/greenland تاريخ الدخول ٢٠١٨/٦/٢
[2] https://www.4arb.com تاريخ الدخول ٢٠١٨/٦/٣.



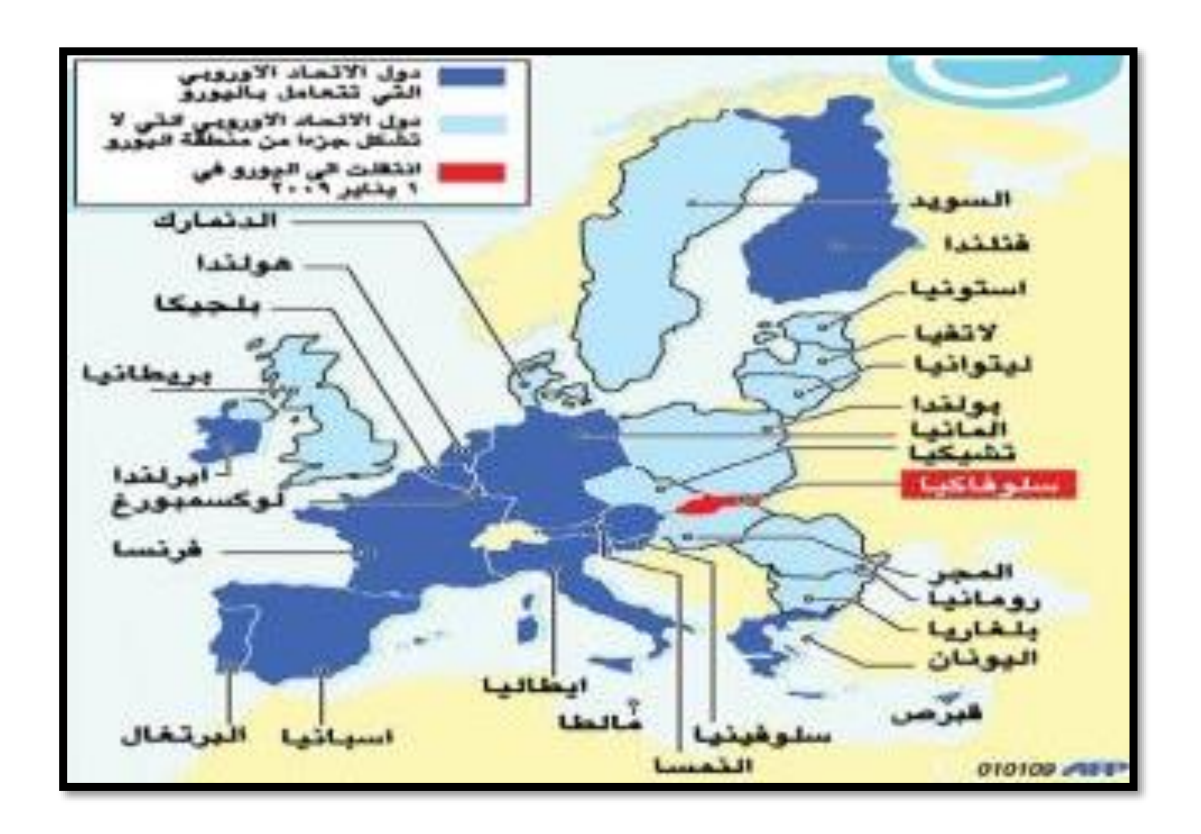
ملحق رقم / ٢٣/ أماكن النزاع في إيطاليا (صقلية – سردينيا – البندقية)[1]



ملحق رقم / ٢٤/ إقليم بافاريا[2]

[1] https://mawdoo3.com تاريخ الدخول ٢٠١٨/٦/٢

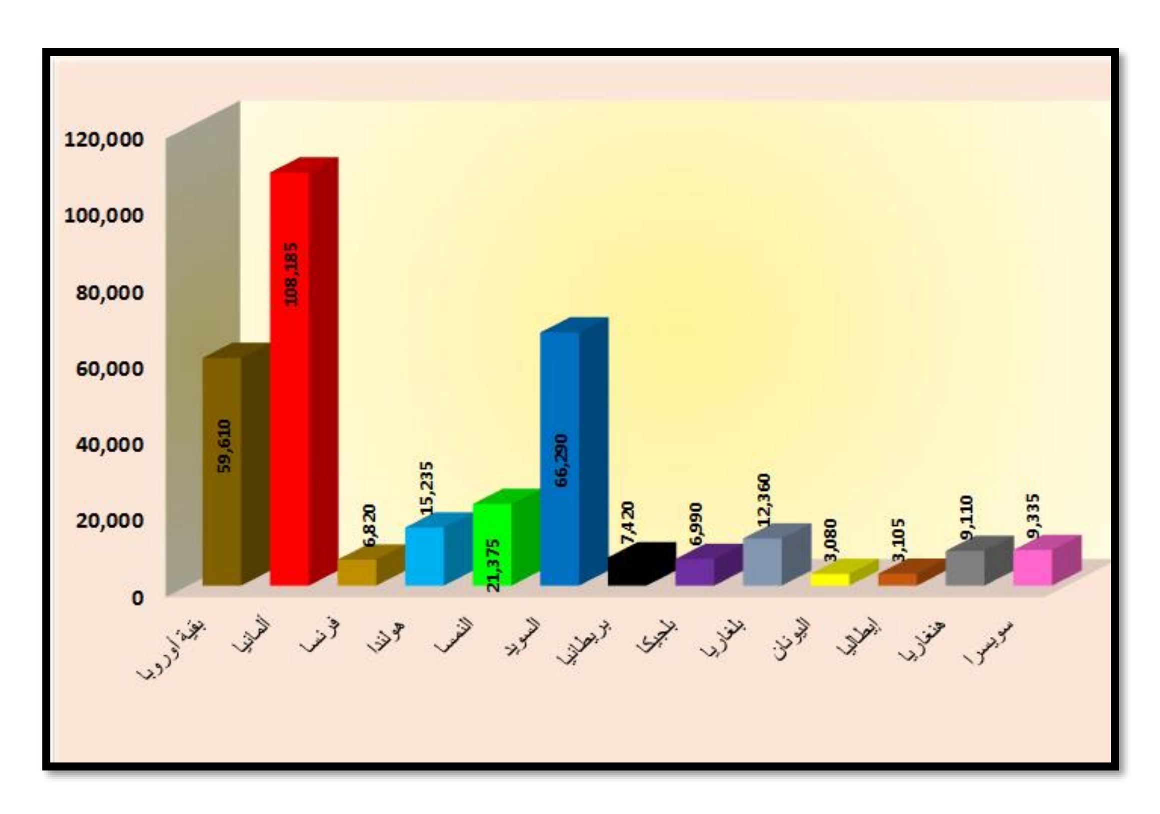
[2] http://www.wadifatima.net تاريخ الدخول ٢٠١٨/٦/٢



ملحق رقم / ٢٥ / دول منطقة اليورو[١]

---

[١] جريدة الراية القطرية، ٢٠١٦/٦/١٧.



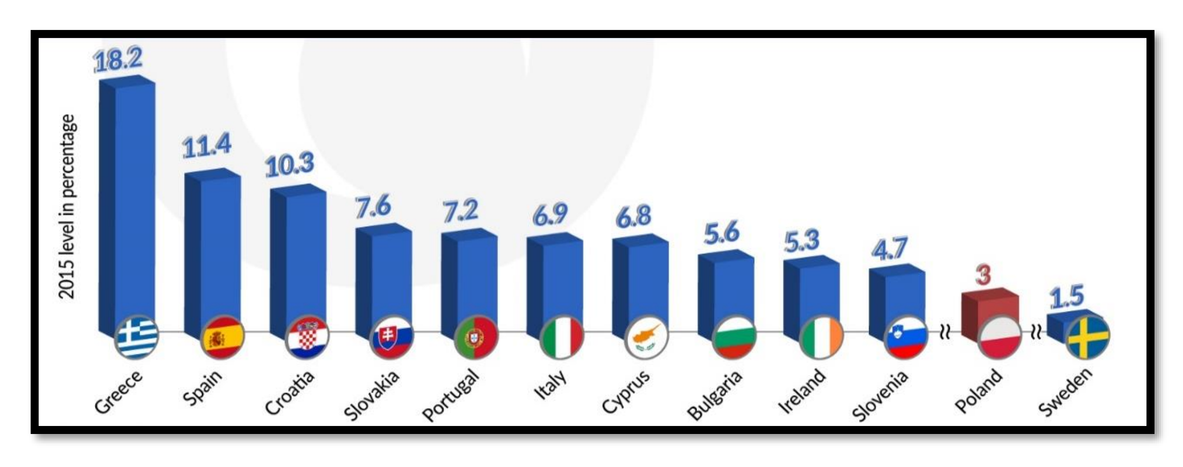
ملحق رقم / ٢٦/ الإنتشار السوري في دول أوروبا[1]

---

[1] https://www.google.com.lb/ تاريخ الدخول ٢٠١٨/٦/٣.

Country	%
Spain	49.9%
Greece	49.7%
Croatia	43.6%
Italy	42.7%
Cyprus	34.4%
Portugal	32.6%
Slovakia	26.2%
France	24.5%
Romania	23.3%
Finland	22.5%
Poland	21.6%
Bulgaria	21.4%
Ireland	21.3%
Sweden	21.3%
EU28	20.9%
Belgium	20.8%
Luxembourg	20.0%
Hungary	19.3%
Slovenia	17.0%
Lithuania	16.9%
Latvia	15.7%
United Kingdom	15.7%
Czech Republic	14.9%
Estonia	11.9%
Netherlands	10.8%
Malta	10.7%
Denmark	10.5%
Austria	9.9%
Germany	7.2%

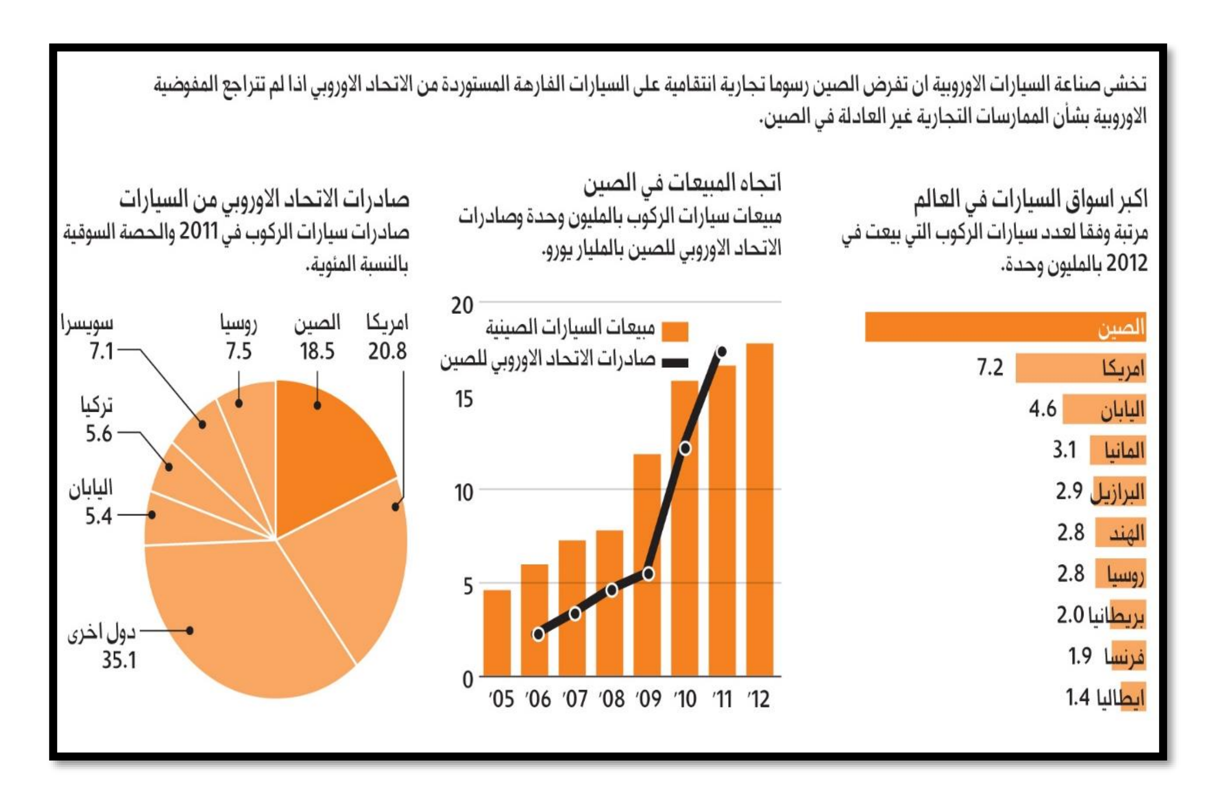
ملحق رقم /٢٧/ نسب البطالة في دول أوروبا (إحصاء ٢٠١٥) – عُمر أقل من ٢٥ سنة[1]



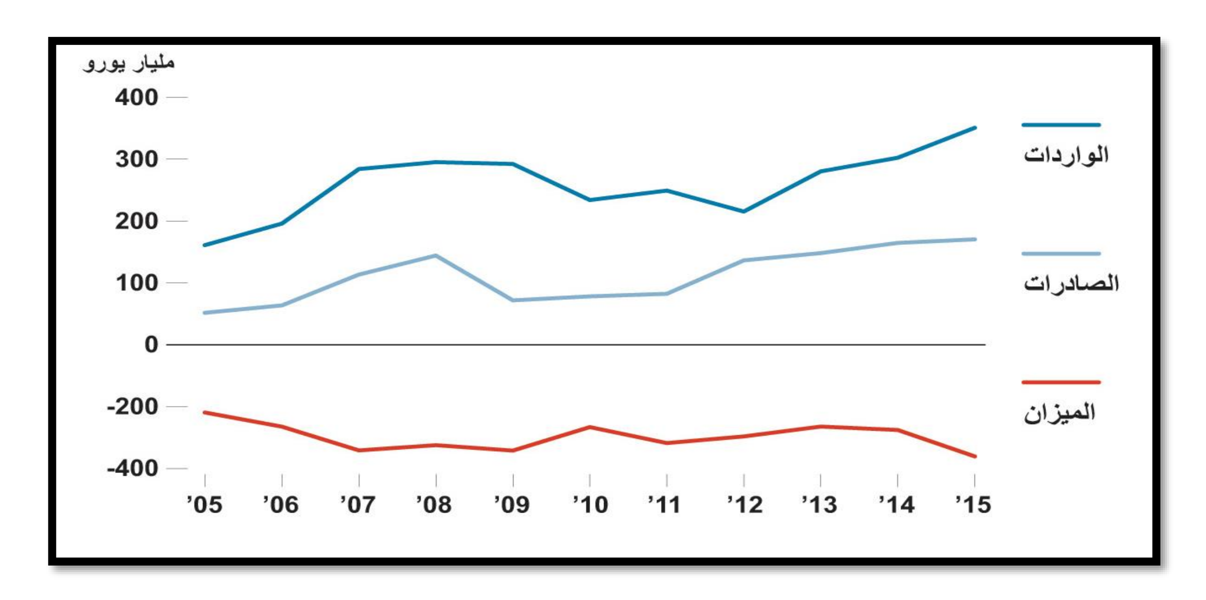
ملحق رقم / ٢٨/ البطالة الأوروبية للفئة العمرية ما بين (١٥ و ٧٤)[2]

[1] حمزة صلاح، رغم الأزمة.. **اليونان ليست الأعلى بطالةً في اوروبا**، جريدة مصر العربية، ٢٠١٥/٧/١٥.

[2] https://financialobserver.eu. تاريخ الدخول ٢٠١٨/٦/٣.



ملحق رقم /٢٩/ تجارة السيارات بين الصين والإتحاد الأوروبي[١].

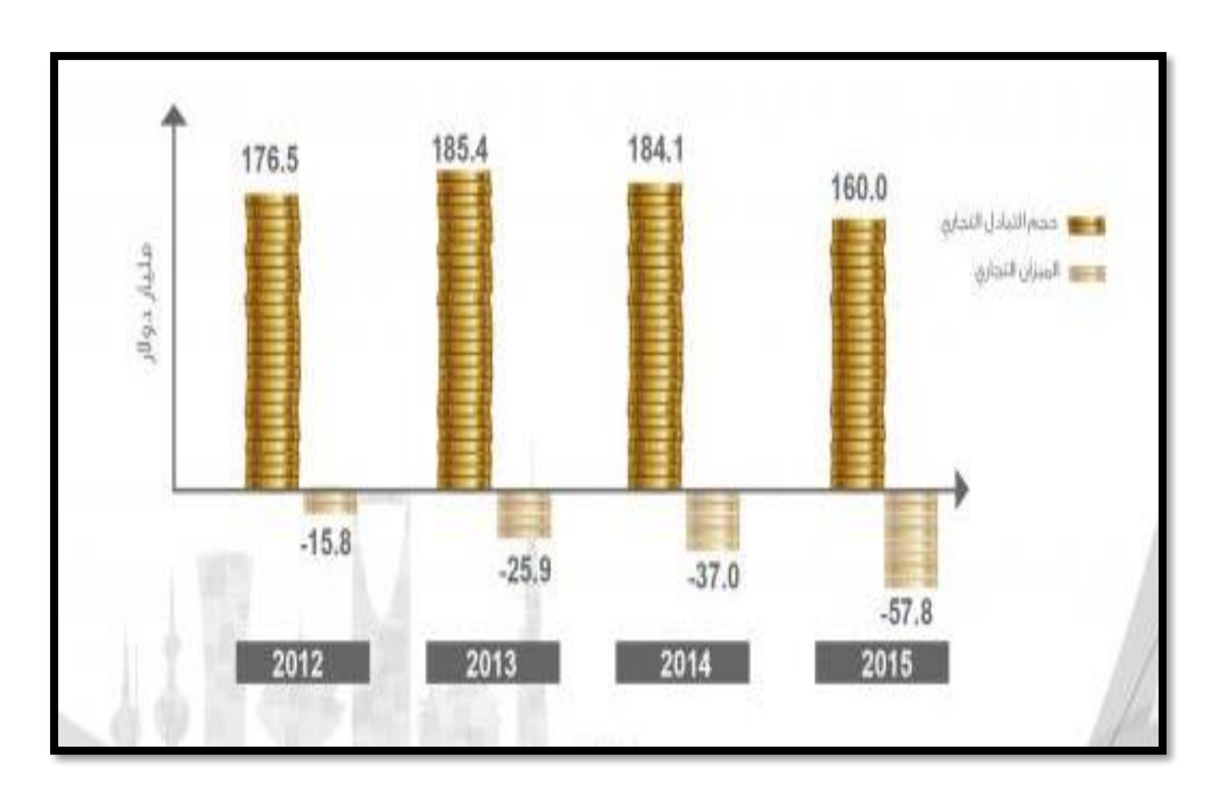


ملحق رقم / ٣٠ / الميزان التجاري للإتحاد الأوروبي مع الصين[٢].

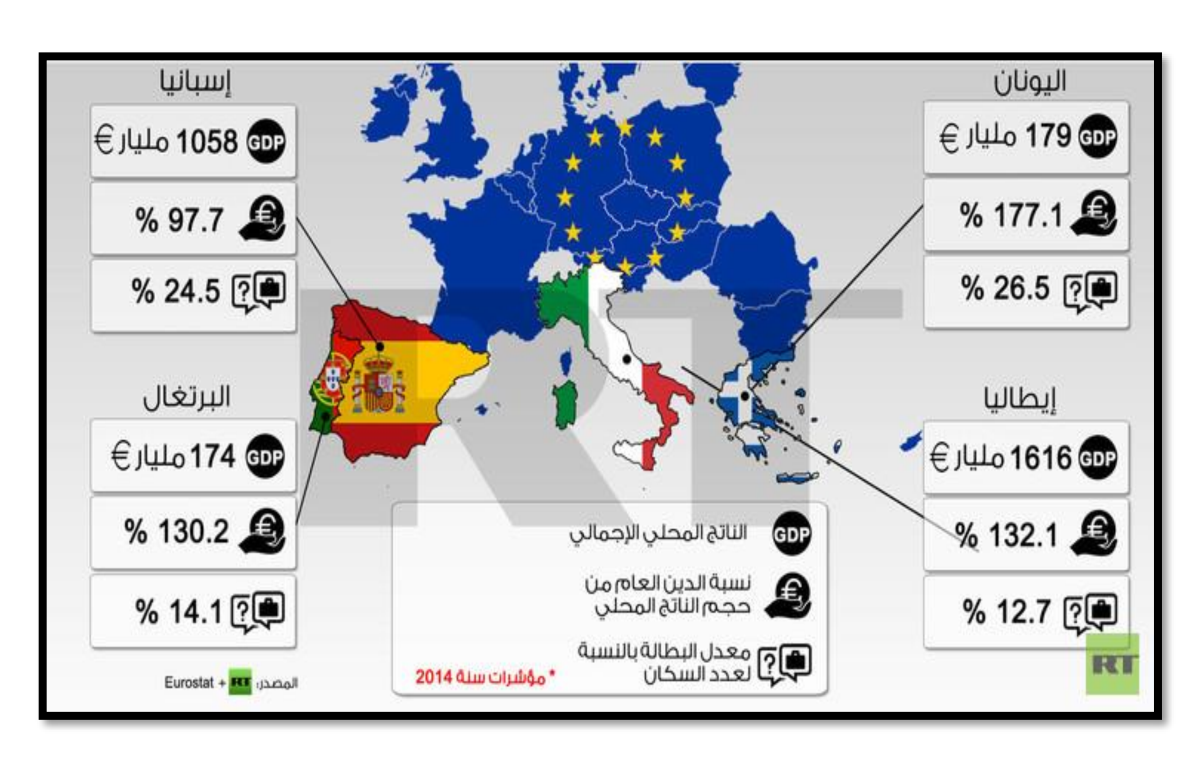
---

[١] صحيفة البيان الإماراتية، ٢٠١٣/٦/١٢، https://www.albayan.ae

[٢] صحيفة الوسط البحرينية، ٢٠١٧/٢/١٦، http://www.alwasatnews.com



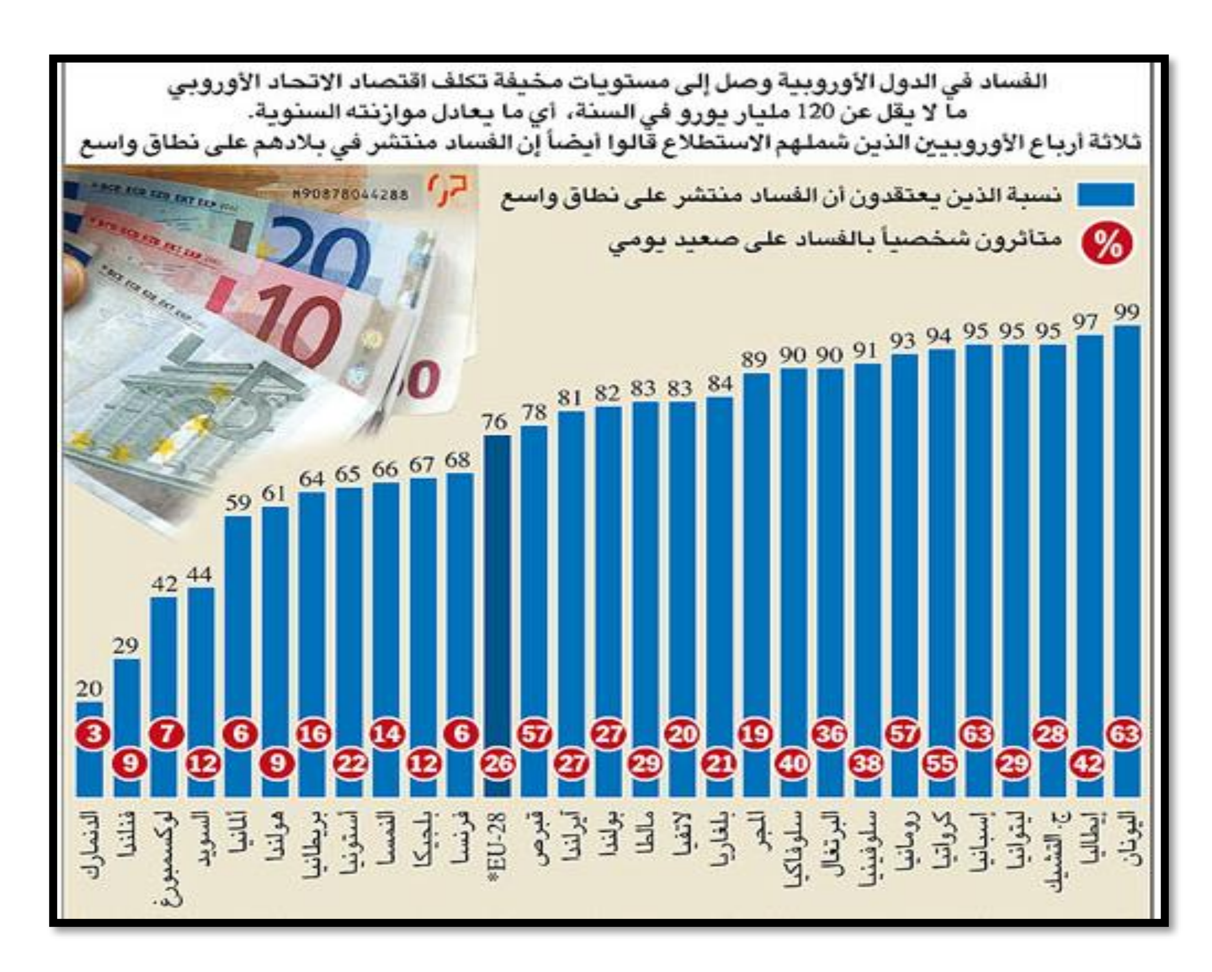
ملحق رقم /٣١/ قيمة التبادل التجاري السلعي والميزان التجاري بين الإتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي[١].



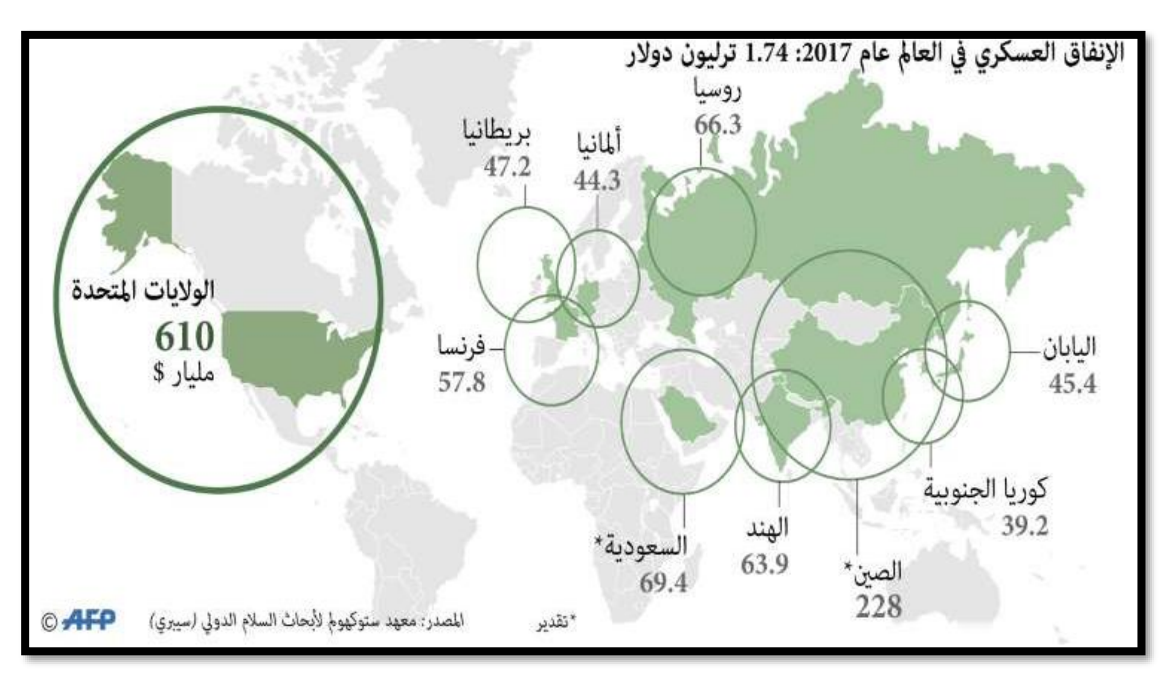
ملحق رقم /٣٢/ دول أوروبية تعاني من صعوبات إقتصادية[٢].

[١] المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، https://gccstat.org

[2] https://arabic.rt.com. تاريخ الدخول ٢٠١٨/٩/٦.



ملحق رقم /٣٣/ أرقام الفساد في دول الإتحاد الأوروبي[١].



ملحق رقم /٣٤/ الدول العشر الأكثر إنفاقاص عسكرياً[٢].

---

[١] الإئتلاف الفلسطيني من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، https://www.aman-palestine.org
[٢] مجلة القدس العربي، /https://www.alquds.co.uk



ملحق رقم / ٣٥/ الإنفاق العسكري في حلف الناتو[1].

1 https://www.alaraby.co.uk/ **تعرف إلى حجم إنفاق الدول في حلف الأطلسي، ٢٠١٧/٣/٢٧.**

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

أ) الكتب:

1. (الإمام) محمد، **تطور الأطر المؤسسية للإتحاد الأوروبي الدروس المستفادة للتكامل العربي،** المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ١٩٩٨.
2. (بسيوني) محمود، **الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان،** دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، الجزء الثاني، ٢٠٠٣.
3. (بو سكين) ادريس، **أوروبا والهجرة: الإسلام في أوروبا،** الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠١٣.
4. (الجنزوري) عبد العظيم، **الإتحاد الأوروبي الدولة الأوروبية الكونفدرالية،** دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٩.
5. (حسين) خليل، **الجغرافيا السياسية ـ دراسة الأقاليم البرية والبحرية للدول وأثر النظام العالمي في متغيراتها،** دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩.
6. (حسين) خليل، **المنظمات الدولية: النظرية العامة – الأمم المتحدة – الأجهزة والوكالات والبرامج – عصبة الأمم،** منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٧.
7. (دملج) جمال، **البوتينية: أسس العقيدة السياسية الروسية الحديثة،** دار سائر المشرق، ٢٠١٦.
8. (الزيدي) وليد، **الإسلاموية المتطرفة في أوروبا- دراسة حالة الجهاديين الفرنسيين في الشرق الأوسط،** المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٧.
9. (شرف) عبد الحميد، **١٤ قرناً من الصراع بين االشرق والغرب،** سما للنشر والتوزيع.
10. (شومان) نعيمة، **العولمة بداية ونهاية: بداية مع الصهيونية ونهاية مع نفاذ البترول،** دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧.
11. (صالح) سعد - (عبد العزيز) محمد، **الأزمة المالية والمصرفية السيادية الناجمة عن الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨،** مجلة جامعة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، العدد ٣٣، المجلد ١١، ٢٠١٥.
12. (عمارة) محمد، ظاهرة الإسلاموفوبيا : الجذور التاريخية.. والنهايات المنتظرة، دار المنهل، عمان، ٢٠١٧.
13. (غالي) بطرس، **الحكومة العالمية،** دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٢.
14. (القصير) ماهر، **المشروع الأوراسي من الإقليمية إلى الدولية (العالم بين اللاقطبية والنظام المتعدد الأقطاب)،** الناشر: إي-كتب، لندن، ٢٠١٧.
15. (القصير) ماهر، **منظمة شنغهاي القوة الأورآسيوية الصاعدة تشكل الهوية الآوراسية،** دار الفكر العربي، ٢٠١٤.
16. (الكردي) محمد، **مستقبل الإتحاد الأوروبي- دراسة في التأثير السياسي الدولي،** منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٣.
17. (كمال) محمد - (نهرا) فؤاد، **صنع القرار في الإتحاد الأوربي والعلاقات العربية-الأوروبية،** بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١.
18. (محفوظ) محمد، **العولمة: درساة في الأبعاد الفكرية والمادية والمجتمعية والإنسانية لظاهرة العولمة،** دار شمس للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١١.

١٩. (نافعة) حسن، **التنظيم العالمي: من الحلف المقدّس إلى الأمم المتحدة**، جامعة القاهرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ١٩٩٧.
٢٠. (نافعة) حسن، **الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤.

ب) الأطروحات والرسائل:

١. (بن علي) عبد الغاني، **أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية،** رسالة ماجستير: كلية العلوم الإقتصادية بجامعة دالي إبراهيم،الجزائر، ٢٠١٠.
٢. (جانبين) دالي، **أثر الخروج البريطاني من الإتحاد الأوروبي**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، الجامعة اللبنانية، بيروت، ٢٠١٧.
٣. (خالد) رواق، **أثر أزمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوربية،** رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، كلية العلوم الإقتصادية، الجزائر، ٢٠١٣.
٤. (خبيزة) راضية، **الأزمة الإقتصادية لمنطقة اليورو وتأثيرها على الإتحاد الأوروبي،** رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، كلية العلوم الإقتصادية، الجزائر، ٢٠١٥-٢٠١٦.
٥. (رشيدة) جلاوي، **الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل آداء البنوك**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية بجامعة البويرة، الجزائر، ٢٠١٥.
٦. (ريدان) رائد، **إشكالية أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط**، رسالة ماجستير، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية،الفرع الأول، ٢٠١٥.

ت) الصُحف:

١. جريدة عمان
٢. جريدة رأي اليوم
٣. جريدة العربي الجديد.
٤. جريدة البيان الكويتية.
٥. جريدة مصر العربية.
٦. جريدة الرأي الكويتية.
٧. جريدة البناء -بيروت.
٨. جريدة الراية القطرية.
٩. جريدة الديار -بيروت.
١٠. جريدة النهار -بيروت.
١١. جريدة السفير -بيروت.
١٢. جريدة الشرق الأوسط.
١٣. جريدة العرب القطرية.
١٤. جريدة الوطن السورية
١٥. جريدة تشرين السورية.
١٦. جريدة الإتحاد -بيروت.
١٧. جريدة البيان الإماراتية.
١٨. جريدة الوسط البحرينية.

١٩. جريدة الإتحاد الإماراتية
٢٠. جريدة الجمهورية -بيروت.
٢١. جريدة الإقتصادية السعودية.
٢٢. جريدة اليوم السابع المصرية.
٢٣. جريدة القباط اليوم المصرية.

ث) المجّلات:

١. مجلة الباحث .
٢. مجلة القدس العربي.
٣. مجلة الحياة اللبنانية.
٤. مجلة الدفاع الوطني.
٥. مجلة الجيش اللبناني.
٦. مجلة المغرب الموحد.
٧. مجلة الأسواق العربية.
٨. مجلة الأهرام المصرية.
٩. مجلة آراء حول الخليج.
١٠. مجلة البحوث الإقتصادية.

ج) المقالات:

١. (حسين) خليل، مقال بعنوان: **أوروبا والهجرة المنظّمة وغير المعلنة،** جريدة الخليج، ٢٠١٥/١٠/١٧.

ح) المحاضرات والمؤتمرات والتصاريح:

١. (مروي) كرامة، **الآثار التبادلية للصفقات التجارية وآثار التغذية العكسية معبر أساسي لنقل أزمة منطقة اليورو إلي دول المغرب العربي،** مداخلة ألقيت في الملتقي الدولي بعنوان **"الأزمة الإقتصادية العالمية الراهنة وتأثيرها على إقتصاديات شمال إفريقيا"،** جامعة تبسة، الجزائر.
٢. المنتدى الإجتماعي الأوروبي، إنعقد ما بين ٦-٢٠٠٢/١١/١٠ في مدينة فلورانس في إيطاليا.
٣. قمة الاتحاد الاوروبي بتاريخ ٢٠١٧/١٢/١٤ في بروكسل.
٤. مؤتمر بعنوان: "اجتماع موسع لقادة اليمين في القارة العجوز يبحث تفكيك الإتحاد الأوروبي وخطر الاستعمار الإسلامي" عُقِد في ٢٠١٧/١٢/١٦ في براغ عاصمة التشيك.
٥. تصريح وزير الدفاع الأميركي **"دونالد رامسفيلد"** بتاريخ ٢٠٠٢/٩/٢٧.
٦. تصريح الرئيس الفرنسي **"إيمانويل ماكرون"** بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٥.
٧. تصريح **"نيكي هيلي"** مندوبة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة بتاريخ ٢٠١٨/٤/١٠.

خ) التقارير والدراسات:

١. (اسكندر) أمين، **تحديات المشروع الصهيونى والمواجهة العربية،** مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة.

٢. (بيارنيس) بيير، **القرن ٢١ لن يكون أميركياً**، ترجمة مدني قصري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠١٢.
٣. (جوردن) فيليب، **أوروبا وبناء قوة عسكرية**، ترجمة سميرة إبراهيم، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، العدد ٤٥، ٢٠٠٤.
٤. (الجابري) ستار، **موقف دول الإتحاد الأوروبي تجاه الاستراتيجية الأميركية في العراق**، دراسات دولية: مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد، العدد السادس والثلاثون ٢٠١٤.
٥. (خليل) شذى، **أسعار النفط منذ ١٩٦٠**، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٧/١/١.
٦. (درويش) عبد اللطيف،**اليورو في مواجهة التحديات**، مركز الجزيرة للدرسات، ٢٠١٢.
٧. (سليمان) هاني، **السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين: ثلاثية الأمن، الهوية، والقيم الإنسانية**، المركز العربي والبحوث والدراسات، تاريخ النشر ٢٩/٨/ ٢٠١٦.
٨. (السويلم) سامي، **أسلحة الدمار المالي الشامل**، السعودية: مركز أبحاث الإقتصاد الإسلامي، ٢٠٠٩.
٩. (الشاهر) شاهر، **الرؤى الأوروبية للحل السياسي في سورية وإعادة صياغة المواقف الدولية**، مركز الدراسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية "سيتا"، ٢٠١٧/١٢/٥.
١٠. (العبيد) مثنى، **موقف المانيا من الأزمة السورية: رؤية في دوافعه واشكالها**، المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٥/١٠/٩
١١. (العليان) محمد، **التطورات الإقتصادية والإجتماعية بدول الإمارات : ٢٠٠٥-٢٠١٠**، مركز الإمارات المتحدة، ٢٠١٢.
١٢. المنتدى العربي للدفاع والتسليح، **تاريخٌ منسي لنتذكّره**، ٢٤ /١/ ٢٠١٢.
١٣. **الاتحاد الأوروبي: هجرة القوارب تتطلب مسؤولية مشتركة**، تقرير HRC (هيومن رايتس ووتش)، ٢٠١٧/٧/٤.
١٤. المركز الفسلطيني للإعلام، **إرتفاع نسبة معارضي انفصال كاتالونيا**، ٢٠١٥/٥/٣
١٥. **مناهضة العولمة - حركة المنظمات الشعبية في العالم**، مركز البحوث العربية والإفريقية.

د) الإذاعة والتلفزيون:

١. قناة بيسكو DW دوتشيه فيليه : نشرة الأخبار.
٢. المؤسسة اللبنانية للإرسال (LBCI): نشرة الأخبار.
٣. المجموعة اللبنانية للإعلام (قناة المنار): نشرة الأخبار.
٤. قناة الجزيرة: برنامج بلا حدود - برنامج الإتجاه المعاكس.

ذ) وكالات الأنباء:

١. وكالة الأناضول.
٢. وكالة الأنباء الكويتية.

ر) الوثائق الرسمية:

١. إتفاقية دبلن.
٢. إتفاقية نوميا.
٣. قرار مجلس الأمن رقم (٦٦١) بتاريخ ١٩٩٠/٨/٦.
٤. معاهدة ماستريخت.
٥. ميثاق منظمة شانغهاي للتعاون حزيران (٢٠٠٢).
٦. قرار مجلس الأمن رقم (٢٢٥٤) بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١٨.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

أ) الكتب:

1. (Albright) Madeleine, **Memo to the President Elect: How We Can Restore America's Reputation and Leadership,** Harper Collins Publishers, New York, First Edition, 2008.
2. (Atkinson) Rick, **Crusade: The Untold Story of the Persian Gulf War,** Rick Atkinson, New York, 1993.
3. (Breslauer) George W., **Gorbachev and Yaltsin as Leaders**, Cambridge University Press, London, first edition.
4. (Brown) Gordon, **Global Europe,** London, Treasury, 2005.
5. (Closa) Carlos, **Secession from a Member State and Withdrawal from the European Union: Troubled Membership,** Cambridge University Press, London, 2017.
6. (Feller) Erika, **Volker Turk, Frances Nicholson,** Refugee Protection in International Law, Cambridge University Press, 2003.
7. (Friedlaender) Heinrich - (Oser) Jacob, **Economic History of Modern Europe,** Prentice-Hall, New York, 1998.
8. (Friedman) George, **Flashpoints: The Emerging Crisis in Europe,** Anchor Books, New York, 2015.
9. (Friedman) Jeffrey, **What Caused the Financial Crisis,** University of Pennsylvania Press, Philadelphia- Oxford, 2011.
10. (Fukuyama) Francis, **The End of History and the Last Man,** Free Press, New York, First Edition, 2006.
11. (Gartner) Heinz - (Cuthbertson) Ian, **European Security and Transatlantic Relations after 9/11 and the Iraq War,** Springer Publisher, 2005.
12. (Giddens) Anthony - (Diamond) Patrick - (Liddle) Roger, **Global Europe - Social Europe,** Polity Press, Cambridge, First Edition, 2006.

13. (Gunther) John, **Inside Europe,** Harper Publishers, New York, 1961.
14. (Halm-Addo) Albert, **The 2008 Financial Crisis: The Death of an Ideology,** Dorrance Publishing Co., Pennsylvania, First Edition.
15. (Hamlet) Peter, **Sven Behrendt and Christian, Bound to Cooperate-Europe and The Middle East,** London: Bertelsmann foundation publisher, 2000.
16. (Hassan) Oz, **Constructing America's Freedom Agenda for the Middle East: Democracy or Domination,** Routledge, London, 1st edition, 2013.
17. (Hasan)Gery- (Gunson)Rusel, **Scotland, the UK and Brexit: A Guide to the Future,** Luath Press Limited, UK, 2017.
18. (Johnson) Lonnie, **Central Europe: Enemies, Neighbors, Friends**, New York: Oxford University Press, November 1996.
19. (Kirchick) James, **The End of Europe: Dictators, Demagogues, and the Coming Dark Age,** Yale University Press, London, 2017.
20. (Lambert) Helene, **International Refugee Law,** Routledge, London, 2017.
21. (Laqueur) Walter, **Russia and Germany: Century of Conflict- A Century of Conflicts,** part 14.
22. (Lyons) Darroch, **Frexit, Nexit, or Oexit? Who will be next to leave the EU**, The Gaurdian, 2016.
23. (Minder) Raphael, **The Struggle for Catalonia: Rebel Politics in Spain**, Hurst & Co. Publisher Ltd, London, 2017, 1st edition.
24. (Morató) Xavier, **Catalonia: A New Independent State in Europe: A Debate on Secession within the European Union,** Routledge, London, 2016.
25. (Murray) Douglas, **The Strange Death of Europe: Immigration, Identity, Islam**, Bloomsbury Publishing, London, 2017.
26. (Nephew) Richard, **The Art of Sanctions: A View from the Field,** Columbia University Press, New York, 2018.
27. (Oliker) Olga, **Religion and Violence in Russia: Context, Manifestations, and Policy,** Center for Strategic & international Studies, A Report of Russia & Eurasia Program, Washington, 2018.
28. (Pries) Ludger, **Refugees, Civil Society and the State: European Experiences and Global Challenges,** Edward Elgar Publishing, 2018.
29. (Renton) James, Ben Gidley, **Antisemitism and Islamophobia in Europe: A Shared Story?** Springers, 2017.
30. (Romaya) Bassam, **The Iraq War, A Philosophical Analysis,** Martin's Press, New York, 2012.

31. (Sakwa) Richard, **Power and Policy in Putin's Russia,** Routeledge Europe-Asia Studies Series, 1st Edition,2009.
32. (Sharma) Ruchir, **The Rise and Fall of Nations: Forces of Change in the Post-Crisis World,** Norton & Company, New York, 2016.
33. (Singer) Peter, **The President of Good and Evil. Taking George W. Bush Seriously,** Grantam Books, Londres, 2004.
34. (Suransky) Sasha, **Go Back to Where You Came From: The Backlash Against Immigration and the Fate of Western Democracy,** Hachette, London, 2017.
35. (Wegren) Stephen, **Putin's Russia: Past Imperfect, Future Uncertain,** Rowman & Littlefield Publishing, London, 6th edition, 2016.
36. (Wolff) Michael, **Fire and Fury: Inside the Trump White House,** Henry Holt and Company, New York, 2018.

ب) الصُحف:

1. Le Monde.
2. The Guardian.
3. The Irish Times.
4. Financial Times.
5. The Independent.
6. The World Today.
7. Atlantic newspaper.
8. The Fortress Empire.
9. The National Interest.
10. The Washington Post.
11. The New York Times.

ت) المجلات:

1. FrontPage Magazine.
2. The European-magazine.

ث) المحاضرات والمؤتمرات والتصاريح:

1. Council of Europe, **Compass: Manual for Human Rights Education with Young people,** 2017.

ج) التقارير والدراسات:

1. Centre de recherches et d'etudes sur l'Europe, **Déclaration du 9 mai 1950.**
2. Credit Suisse Research Institute, **Global Wealth Report 2018**, July 2018.
3. European Center for Combating Terrorism and Intelligence, **Is Europe able to form a unified army instead of NATO?** 18/7/2018.

4. European Defence League, **A Terror Attack Every Nine Days In Europe And Turkey Since The Start of 2017,** (Harris) Simon.
5. French diplomatie, **War in Syria: Understanding France's position,** June 2018.
6. Wilson Center, Global Europe Program, **The East West Divide Europe, does it exist?** (Hankiss) Elemer, 7/6/2011.

ح) الإذاعة والتلفزيون:

1. France24

خ) وكالات الأنباء:

1. France Press.
2. Interfax-Ukraine.
3. Reuters.

ثالثاً: المراجع المُترجمة:

١. (بيترمارتن) هانس و(شومان) هارالد، **فخ العولمة - الإعتداء على الديمقراطية والرفاهية،** ترجمة عدنان علي، عالم المعرفة، الكويت.
٢. (جيدنز) أنطوني، **أوروبا في عصر العولمة،** ترجمة عبد الوهاب علوب، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٥.
٣. (سيرل) مارسيل، **أزمة الخليج والنظام العالمي،** ترجمة حسن نافعة، سلسلة دراسات أزمة الخليج، دار سعاد الصباح، القاهرة، ١٩٩٢.
٤. (غورباتشوف) ميخائيل، **روسيا الجديدة،** ترجمة: فايز الصايغ، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠١٧.
٥. (قرم) جورج، **أوروبا وأسطورة الغرب - بناء تاريخ،** ترجمة (ذبيان) رلى، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١١.
٦. (كرامر) هاينتس، **تركيا المتغيّرة تبحث عن ثوب جديد،** ترجمة فاضل جتكر، دار العبيكان، الرياض، ٢٠٠١.

رابعاً: المواقع الإلكترونية:

1. https://dalil.org
2. www.unhcr.org
3. https://gccstat.org
4. www.taurillon.org
5. http://ec.europa.eu
6. http://alwaght.com
7. https://24.ae/article
8. www.sasapost.com

9. https://arabic.rt.com
10. http://www.bbc.com
11. https://eeas.europa.eu
12. https://mawdoo3.com
13. https://www.4arb.com
14. http://www.acrseg.org
15. https://islamstory.com
16. https://euobserver.com
17. https://ar.wikipedia.org
18. https://www.marefa.org
19. https://www.dw.com/ar
20. http://denstoredanske.dk
21. http://www.aljazeera.net
22. https://www.alsouria.net
23. https://www.almrsal.com
24. https://www.palinfo.com
25. http://context.reverso.net
26. http://www.for-syrians.de
27. https://www.swissinfo.ch
28. https://www.sasapost.com
29. https://www.youtube.com
30. https://www.noonpost.org
31. http://www.wadifatima.net
32. http://www.sandroses.com
33. https://www.france24.com
34. https://www.almodon.com
35. http://arabic.euronews.com
36. https://www.ultrasawt.com
37. https://www.alaraby.co.uk
38. http://www.ansarollah.com
39. https://financialobserver.eu
40. https://www.eremnews.com
41. https://www.credit-suisse.com
42. https://arabic.sputniknews.com
43. https://www.centersweden.com
44. https://www.aman-palestine.org
45. http://dzaircalidoni.blogspot.com
46. https://www.consilium.europa.eu
47. https://www.securityconference.de
48. http://ontheworldmap.com/greenland
49. https://www.europeandefenceleague.com
50. https://www.coe.int/en/web/compass/globalisation

الفهرس